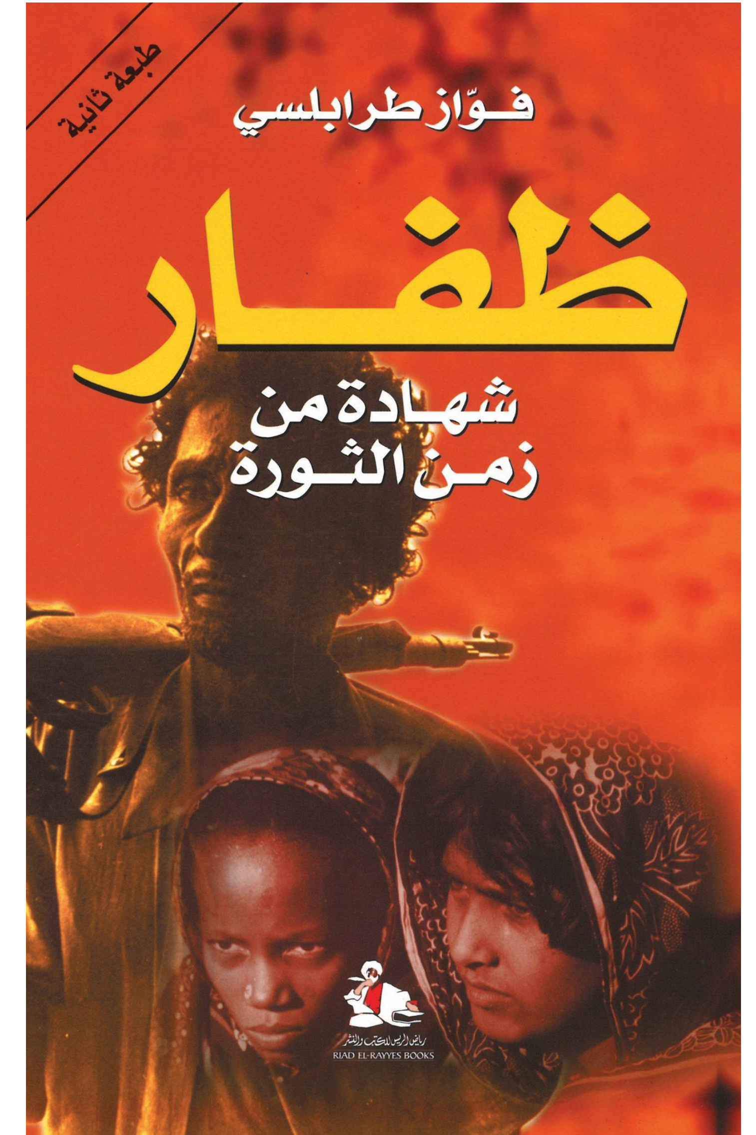

طبعة ثانية
فوّاز طرابلسي
ظفار
شهادة من
زمن الثورة
رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

المحتويات

المقدمة

هل انقضى زمن الثورات؟

في شباط/ فبراير ١٩٧٠ قمتُ والصحافي البريطاني فْرِد هاليداي بزيارة إلى المنطقة الغربية المحررة من ظفار في سلطنة مسقط وعمان، كما كانت لا تزال تسمّى آنذاك[1]. كان غرض الرحلة، إضافة إلى التضامن مع ثوار «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل» والتعريف بتلك الثورة المنسيّة في الأطراف الجنوبية للوطن العربي، إعداد كتاب عن حركة التحرّر في اليمن والجزيرة والخليج بتكليف من دار پنغونز البريطانية. رافقنا في الرحلة الصديق عبدالله الأشطل، عضو القيادة العامة للجبهة القومية في اليمن الجنوبي آنذاك وممثل اليمن في الأمم المتحدة لاحقاً. وفي عدن انضم إلينا الصحافي واثق الشاذلي. هذا الكتاب تحقيق عن تلك الرحلة.

تحقق جزء من مهمتنا عندما نجحنا في أن تعرض قناة «بي.بي.سي» البريطانية بضع دقائق من شريط مصوّر للمقاتلين في جبال ظفار، آذَنَ بانطلاق حملة ضد ما أسميناه حينها «فيتنام البريطانية في الخليج العربي». تولت قيادة الحملة «لجنة الخليج» التي تشكلت من مثقفين وناشطين بريطانيين في مقدمهم فْرِد هاليداي وهِلِن لاكنر وكِن وِتِنْغهام وغيرهم ممن لعب دوراً مشرّفاً في التعريف بقضية أهالي ظفار وعمان وفي فضح ومناهضة التدخل العسكري البريطاني في الحرب ضد الثوار. وكانت إنكلترا عميدة لجان عديدة تشكلت في أوروبا والولايات المتحدة للغرض ذاته. وفي بيروت، شاركتُ في تأسيس «لجنة التضامن مع الثورة في اليمن والخليج» التي ترأسها النائب زاهر الخطيب.

ابتداءً من شباط/ فبراير ١٩٧١، نشرتُ في مجلة «الحرية» البيروتية تحقيقاً مفصّلاً، على حلقات، عن تلك الزيارة. وفي أواخر العام ١٩٧٢ كنت قد جهزتُ تلك المقالات للنشر في كتاب بعد إضافة فصل عن حركة التحرر في عمان والخليج وخاتمة عن خيارات المستقبل. لم أنشر المخطوطة لانهماكي المتزايد في الهمّ اللبناني والفلسطيني.

لا بد لي من ذكر أن مقالاتي المنشورة في «الحرية»، والمثبتة هنا، لم تلقَ استحسان قيادة الثورة بل أثارت الاعتراض والغضب. فأصدرت القيادة أمراً بمنع «الحرية» من دخول المنطقة المحررة وأرسلت وفداً إلى بيروت

للتباحث معي في أمر المقالات. سبب الاعتراض أمران: إشارتي إلى الطابع المناطقي لثورة ظفار وإثارتي موضوع التركيب القبلي للسكان وتأكيدي على أن التراتب الاجتماعي (الانقسام الطبقي) يتداخل مع التركيب القبلي (ومع نظام النبذ) ويخترقه. وكنت قد جمعت المواد عن قبائل ظفار من مصادر معظمها بريطانية أضفت إليها مشاهداتنا العينية المحدودة خلال الزيارة. طبعاً، ما يرد عن قبائل ظفار في هذا الكتاب بدائي وناقص. ولكن رأى الرفاق في الجبهة آنذاك أن مجرد البحث في موضوع القبائل إسهام في شقّ صفوف الثورة والشعب وإضعاف التركيز على طابعها الطبقي والوطني المعادي للاستعمار. أذكر أني اجتمعت بالوفد في جلسة مطوّلة في مقهى دبيبو ـ الروشة سوف أوفّر على القارىء تفاصيل نقاشاتها. المهم فيها استنكاري الشديد لقرار منع المجلة. وقلت: إذا كان هذا ما تمارسونه زمن المعارضة على كتابات أحد أقرب الناس إليكم وعلى المجلة التي يتعاطى معها الجميع بما هي لسان حالكم، فكيف تفعلون بحق خصومكم إذا تسلّمتم السلطة[٢]!

أنشر هذا النص فيما يلي دون تعديل، مدفوعاً بدافع رئيس هو المسؤولية عن الإدلاء بشهادتي عن ثورة ظفار وقد صارت جزءاً من التاريخ. تطمح هذه الشهادة إذاً إلى أن تكون مساهمة في بناء الذاكرة الحيّة لتلك الفترة من تاريخنا المعاصر بطموحاتها وأحلامها وتضحياتها وإنجازاتها وأخطائها وإخفاقاتها. لم أعدّل شيئاً في

المخطوطة لأن ما ورد فيها هو مشاهداتي وتأويلاتي لمجريات الأمور في ظفار وعمان والخليج كما كانت مطلع السبعينيات، وبحسب مستوى وعيي ومداركي وخبرتي آنذاك. فأي تعديل في النص لن يفلت من إغراءات إسقاط أفكار وآراء الحاضر على الماضي، ما يفقد النص طابع الشهادة، أي يفقده مبرّر نشره أصلاً.

ومن جهة أخرى، لا معنى للشهادة عن الماضي إن هي لم تدّعِ، ولو مجرد ادّعاء، أنها تريد قول شيء ما عن ذلك الماضي قد يفيد الحاضر وربما المستقبل. وهذا يعادل المراجعة النقدية للتجربة. ما من شك في أن المنوط بهم المراجعة هم في المقام الأول أولئك الذين شاركوا مباشرة في تلك التجربة. فعلى الرغم من نشاطي التضامني المتعدد الأوجه مع حركة التحرّر في الخليج عموماً، ومن استعدادي الدائم لتقديم الرأي عند الاستشارة، لم تتعدَّ علاقتي بثورة ظفار ذلك النطاق وتقطّعت مع الانغماس المتزايد في الهموم اللبنانية. وثمة أيضاً من تابع تلك التجربة متابعة المراقب الصحافي أو الباحث والكاتب بتعمّق أكبر ومتابعة أدقّ واستمرارية أطول مما فعلت. فأحيل القارىء على كتابات هؤلاء[٣]. في ما يخصّني، سوف أضع النص في سياقه وأكتفي بتسجيل عدد من الملاحظات التقييمية والنقدية.

* * *

بدأت ثورة ظفار بما هي عصيان مسلّح ضد سعيد بن

تيمور ومن ورائه الاستعمار البريطاني. وقد جمعت التذمر من إهمال المنطقة، في وقت لاحت فيه إمكانية اكتشاف النفط فيها، إلى التمرّد ضد عسف واضطهاد السلطان. على أن المضمرات المناطقية للثورة كانت مغلّفة بلغة قوموية أضفتها عليها النخبة التي أنشأت «جبهة تحرير ظفار» من عناصر التنظيمات السياسية الناشطة بين أهالي ظفار وعمان من طلاب أو عاملين في منطقة الخليج. وحظيت الثورة أول الأمر بدعم مصر والعراق والعربية السعودية، وكانت هذه الأخيرة مدفوعة بالدرجة الأولى بخلافاتها الحدودية مع السلطنة. على هذا العصيان المناطقي المسلح، رُكّب مشروعٌ تحرري تغييري لكامل منطقة عمان والخليج لما تسلّم قيادة الثورة تيار اليسار في حركة القوميين العرب بعيد العام ١٩٦٨.

أستمرّ في هذا النص في تسمية العمل المسلح في ظفار «ثورة» طالما أن طموح القائمين عليها كان التغيير الجذري للسلطة والعلاقات الاجتماعية بواسطة المشاركة الشعبية والعنف المسلّح. على أن التسمية تستدعي التدقيق. فقد شكّلت ثورة ظفار تطبيقاً شبه حرفي لنظرية البؤرة الثورية كما نظّر لها ومارسها أرنستو تشي غيفارا انطلاقاً من تجربة الثورة الكوبية. ترى إلى ظفار بما هي «الأرياف» التي سوف تنتهي إلى محاصرة وتحرير «المدن»، والمدن هي طبعاً إمارات ومشيخات ساحل عمان والخليج. كذلك استلهم ثوار ظفار مقولة البؤرة الثورية بمعناها الأضيق للاعتقاد السائد بينهم أن

لا حاجة لأن تنضج كل الظروف الموضوعية لاندلاع الثورة، فإن تأسيس البؤرة الثورية ذاتها ومسارها النضالي كفيلان بالتعويض عن عدم اكتمال إنضاج العوامل الموضوعية بواسطة دور الجماهير ونضالاتها.

التسمية الأكثر دقة التي اتخذتها مثل تلك المحاولات في حقبة ما بعد هزيمة حزيران ٦٧ هي «الرافعة التاريخية». أي الاعتقاد بأن جذرية الهزيمة سوف تطلق قوى لن تكتفي بردّ الهزيمة على أعقابها بل وتؤدي إلى تحقيق النصر، ما أورث الثوار استهتاراً كبيراً بموازين القوى وخطط الخصم إلخ.؛ هذه هي فكرة الرافعة التاريخية التي انطلاقاً منها سوف يجري استنهاض حركة التحرر العربية وتثوير المنطقة أجمعها. ارتبطت فكرة الرافعة التاريخية بالدرجة الأولى بالمقاومة الفلسطينية ولكنها انسحبت أيضاً على تجربة اليسار في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية وعلى ثورة ظفار.

* * *

كانت الفترة التي كتبت فيها هذه الشهادة، في العام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، فترة مفصلية بالنسبة لمنطقة الجزيرة والخليج وسائر الوطن العربي تميّزت بأحداث بالغة الخطورة وبتحولات جذرية في موازين القوى والسياسات هي من آثار ومضاعفات هزيمة حزيران ١٩٦٧. وأبرز تلك الأحداث والتحولات التي ازدحمت كلها على نحو عجيب في عام واحد:

ـ قبول الرئيس جمال عبدالناصر بمبادرة روجرز ـ ما أسّس لانشقاق في حركة التحرّر العربية بين قابلي ورافضي ما سمّي بـ «الحلول السلمية»؛

ـ أحداث «أيلول الأسود» الدامية في الأردن التي أدّت إلى اقتلاع منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المقاتلة من العاصمة والمدن الأردنية تمهيداً لاقتلاعها نهائياً من الأردن كله خلال لا أكثر من عام؛

ـ وفاة الرئيس عبدالناصر، في غمرة معالجته للذيول المباشرة لمجابهات أيلول ١٩٧٠، وهو الحدث الذي افتتح مسار النكوص عن التجربة الناصرية وانتصار الردّة الساداتية، بما كان لها من انعكاسات دراماتيكية على موقع ودور مصر في الصراع العربي ـ الإسرائيلي (افتتاح المسار الذي أدّى أخيراً إلى عقد اتفاقية كمب ديفيد وإلى مسار الحلول الانفرادية مع الدولة العبرية) وفي حركة التحرر العربي عموماً إضافة إلى موقعها من المعسكرات الدولية (انقلاب مصر من الحليف الرئيسي للاتحاد السوفياتي في المنطقة إلى قاعدة للنفوذ الأميركي)؛

ـ بدء تنفيذ الانسحاب البريطاني من الخليج، المعلن عنه منذ العام ١٩٦٨، والذي آذن بافتتاح مرحلة جديدة من العلاقات بين دول الجزيرة والخليج والقوى الغربية وأدخل الولايات المتحدة بقوة كطرف رئيس في تلك المنطقة من العالم العربي؛

ـ «الحركة التصحيحية» في سورية التي أدّت إلى سقوط البعث اليساري بقيادة الثلاثي صلاح جديد ونور الدين

الأتاسي ويوسف زعينّ لمصلحة الجناح الذي سمّي معتدلاً وواقعياً برئاسة الرئيس حافظ الأسد؛
ـ «الحركة التصحيحية» في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية في حزيران/ يونيو ١٩٦٩ التي تسلّم بواسطتها الحكم فريق اليسار في الجبهة القومية ذو الخيارات الجذرية داخلياً وإقليمياً ودولياً.

المفارقة الخاصة بثورة ظفار تكمن في أن عام ١٩٧٠ صادف بلوغها أوج قدراتها العسكرية إذ باتت تسيطر عملياً على القسم الأكبر من الإقليم، باستثناء العاصمة صلالة وقسم من السهل الساحلي المحدق بها، وبات في إمكان الثوار، بشهادة معظم المراقبين العسكريين، إسقاط صلالة وتحرير كامل إقليم ظفار. حول هذا الموضوع دارت نقاشات حامية داخل الجبهة بين دعاة الحسم العسكري بما هو تحقيق لهدف مرحلي من أهداف الثورة وبين رافضي المرحلية ممن يرى في تحرير الإقليم عزلاً لظفار عن سائر عمان والخليج وتبديداً لزخم الثورة وقضاءً على هدفها الاستراتيجي في تحرير كامل «الخليج العربي المحتلّ». كنت على اطلاع على تلك النقاشات، ميالاً إلى خيار الحسم في ظفار لأنه يضع الثورة في موقع قوة في وجه كافة الاحتمالات. ولكن العدد الأكبر من المناضلين من أبناء الخليج (قطر والبحرين والكويت) وخصوصاً القياديين والكوادر في الحركة الشعبية الثورية[٤] ـ الحزب اليساري السرّي الذي يقود الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل وسائر الجبهات والتنظيمات في عمان والخليج ـ رفضوا فكرة

المرحلية ودعوا بدلاً من ذلك إلى فتح جبهات جديدة، عسكرية وسياسية، في عمان الداخل وسائر أنحاء الخليج. وقد غلبتْ وجهة نظر هؤلاء. وما من شك في أن انتصار اليسار في الجبهة القومية في اليمن الديموقراطي، عام ١٩٦٩ الذي تعزز عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ بانفراد اليسار في الحكم بعد التخلص من آخر حليف من خارج المجموعة اليسارية، رئيس الوزراء محمد علي هيثم، قد شجع على مثل هذا الاتجاه. بناءً على هذه الرؤية، تأسست «الجبهة الوطنية لتحرير عمان والخليج العربي» لرفد الكفاح المسلّح في ظفار بالكفاح المسلّح في عمان الداخل. وشنّت الجبهة الجديدة أولى عملياتها العسكرية ضد قوات السلطنة في منطقة الجبل الأخضر يوم ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٠. وما من شك في أن ذلك الحدث عجّل في القرار البريطاني بعزل سعيد بن تيمور وإحلال ابنه قابوس محلّه بعد شهر أو يزيد بقليل من عملية الجبل الأخضر. اختير لتنفيذ الانقلاب موعد ذو دلالة قومية عاطفية هو ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٧٠، ذكرى ثورة الضباط الأحرار في مصر.

* * *

كانت أولى خطوات العهد الجديد السعي إلى فك العزلة عن السلطنة وتعزيز علاقاتها العربية والعالمية. وقد حظي لذلك بدعم فعال من مصر الساداتية. وطبّعت السلطنة علاقاتها مع السعودية بالتمهيد لحلّ النزاع بين

البلدين حول واحة البريمي. تأسيساً على ذلك، انضمتْ سلطنة عمان إلى الأمم المتحدة والجامعة العربية.

في ظفار، كان إصدار عفو عام عن الثوار ورفع القيود العبثية التي فرضها سعيد بن تيمور على السكان أبرز قرارات العهد الجديد. فافتتح قرار العفو ما عرف بظاهرة «التساقط» في مصطلحات الجبهة. وأول من غادر صفوف الثورة خؤولة قابوس من قبيلة المعشني القوية التي كان لها ثقل لا يستهان به في الجبهة. من جهة أخرى، كان الوقع الأول للتغيير في مسقط حالة انقسام في القيادة كما في صفوف المقاتلين. داخل القيادة، كان لعلي محسن، أحد مؤسسي الجبهة وقادتها ممن انحاز إلى فريق اليسار، اجتهاد باكر يدعو إلى التفاوض مع نظام قابوس من موقع قوة. فجرى اعتقاله من قبل الفريق المسيطر على الجبهة وحال تدخّل القيادة في اليمن الديموقراطي دون تصفيته. تلى ذلك حركة انشقاقية في المنطقة الشرقية من ظفار في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ أعلنت التمرّد ضد «القيادة الشيوعية» رافعة رايات الإسلام والعروبة ضد «الإلحاد». نشب قتال عنيف بين الطرفين وتصفيات دموية. ومع أن فريق القيادة انتصر، لكن الثمن كان خسارة الثورة للقسم الأكبر من قواعدها وجمهورها في المنطقة الشرقية. توالت مغادرة القيادات والكوادر والمناضلين والمقاتلين بوتيرة متسارعة مذّاك. وفي غضون السنوات ١٩٧١ ــ ١٩٧٥ استسلم أكثر من ألفين من الثوار إلى قوات السلطنة وشكّل معظمهم «الفرق» التي سرعان ما

استخدمت لقتال الثوار لمعرفتها بالمنطقة الجبلية.

عزّز من ظاهرة «التساقط» الخدمات والإغراءات التي لجأ إليها السلطان الجديدة، معتمداً على الازدياد الكبير في عائدات النفط التي أخذت تتدفق على السلطنة منذ العام ١٩٦٧. لاستمالة السكان الجباليين خصص قابوس نسبة عالية جداً من الموازنة للإنفاق في الإقليم الجنوبي. فبين ١٩٧١ و١٩٧٥ أنفق ما يزيد على ٢٥٪ من مداخيل الحكومة البالغة ٦٠٠ مليون ريال عماني (ما يوازي ١,٣ مليار دولار أميركي) على مجالات النقل والتعليم والصحة والمنشآت الدينية، إلخ. إلى هذا، أعيد الاعتبار كلياً للتركيبة القبلية بما هي الوسيط بين السلطة والأهالي وأعيد الاعتبار لشيوخ القبائل الذين أخذوا يتلقّون المعاشات الثابتة من ميزانية الدولة.

ولم يكتف النظام الجديد بسياسة الخدمة بل قرنها بسياسة القوة سعياً إلى الحسم العسكري. وإذ ترددت الثورة في الانتقال إلى الحسم في ظفار، انتقلت قوات السلطنة إلى الهجوم بعد إعادة تأهيلها وتعزيزها وتسليحها ابتداءً من العام ١٩٧١. ولكن سرعان ما تكشف أن قوات السلطنة ـ بضباطها البريطانيين ووحدات الخدمات الجوية الخاصة البريطانية المؤازرة لها و«الفرق» القبلية التي لعبت دوراً متزايد الأهمية في الاستطلاع والدلالة والقتال ـ كلها غير كافية للحسم، سعى السلطان إلى تعريب الحرب مطالباً بقوات عربية للقتال ضد الثورة باسم «محاربة الشيوعية». ترددت

الأنظمة العربية التي جرى الاتصال بها في المشاركة العسكرية معوّضة عنها بالمساعدات المالية والتسهيلات العسكرية غير المباشرة. دفعت أبو ظبي مساعدة سنوية بلغت ٢٠٠ مليون دولار أميركي والعربية السعودية ٢,٥ مليون دولار بعد حلّ النزاع حول واحة البريمي، فيما تولى كل من الأردن والسعودية ومصر وباكستان أعمال التدريب. كذلك أرسل كل من الإمارات والأردن قوات تولت أعمال الحراسة العسكرية والأمنية في شمال عمان، ما سمح بتفرّغ المزيد من قوات السلطنة للقتال في الجنوب.

إزاء هذا التعريب المحدود والقاصر، التفت السلطان قابوس إلى شاه إيران الذي أنجده بما لا يقل عن ٣٠٠٠ جندي إيراني ابتداءً من العام ١٩٧٣ باسم المعركة ضد «خطر التخريب الشيوعي» في المنطقة. وسوف يكون للتدخل العسكري الإيراني الدور الأبرز في قلب موازين القوى العسكرية في ظفار.

* * *

كانت ردود فعل ثوار ظفار على التغيير في مسقط مزيجاً غريباً من المرونة حيث لا تجدي المرونة نفعاً، ومن التصلّب ـ المطالبة بعزل سلطنة عمان وإسقاط السلطان ونظامه بالقوة المسلحة ـ إذ كان الظرف الجديد يستوجب المرونة، ومن التردد والتأخر في تقديم التنازلات الضرورية (كمثل تعيين ميدان عمل الثورة).

عاملت الثورة التحوّل في مسقط والانسحاب البريطاني على اعتبار أن الاستعمار لا يزال هو هو على حاله رغم الانتقال من الشكل المباشر إلى الشكل غير المباشر، وأن حلول قابوس محل أبيه مجرد تغيّر شكلي يدل على انتقال مركز الثقل في السيطرة الكولونيالية على الخليج من بريطانيا إلى أميركا. بل إن الجبهة شدّدت على أن الشكل المباشر لم يتغيّر كثيراً. فالقوات البريطانية لا تزال ترابط في قاعدة مصيرة، ذات الموقع الاستراتيجي المسيطر على ممرات النفط من الخليج وإليه، والضباط البريطانيون لا يزالوا يؤطرون جيش السلطنة ويشرفون على القتال ضد الثوار وبكثافة أكبر من ذي قبل. وهذا هو الموقف الذي عبّرتُ عنه في النص المثبت أدناه بعنوان «الولد سرّ أبيه» (ص١٧٦ وما بعد). من جهة ثانية، مع تزايد التدخل الإيراني في الحرب في ظفار، أخذت الجبهة توجّه الأنظار نحو الخطر الإيراني في محاولة لتأليب الرأي العام الخليجي الشعبي والرسمي ضده. ولا بد من القول أن هذه الحملة لم تلقَ النجاح المتوقع.

من جهة أخرى، أقدمت الجبهة على تنازلين في مجال البرنامج وميدان فعل الثورة. عبّر الأول عن نفسه في اعتماد برنامج وطني ديموقراطي خفّض سقف المطالب والأهداف ذات الطبيعة الاشتراكية والجذرية. وعبّر الثاني عن نفسه في تغيير اسم الجبهة على دفعتين. الدفعة الأولى بإعادة الاعتبار لعمان بما هي دائرة الفعل الرئيسة للثورة بعد أن كانت الحلقة المفقودة بين إقليم ظفار والخليج. فعلى أثر ظهور الجبهة الوطنية لتحرير

عمان عام ١٩٧١، واندماجها بالجبهة الشعبية في نهاية ذلك العام، اعتمدت تسمية جديدة هي «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي».

على أن هذين التنازلين لم يحملا أكثر من قيمة رمزية طالما أن الهدف المباشر للثورة كان لا يزال إطاحة النظام في مسقط وأن الوسيلة الرئيسة، إن لم نقل الوحيدة، لتحقيق ذلك ظلّت هي هي: العنف المسلّح. هل كانت الحاضنة الاجتماعية للكفاح المسلح ـ أعني قبائل ظفار التي تمردت أصلاً ضد الإهمال والعسف ـ جاهزة للاستمرار بمثل هذا الهدف وبواسطة تلك الوسيلة؟ ذلك هو السؤال الذي لا يبدو أن الثوار طرحوه على أنفسهم بالوضوح والدقة اللازمين إذ آثروا سياسة الهرب إلى أمام بإطلاق سلسلة من التحركات الشعبية والمسلحة في شمال عمان ودول الخليج. فعّلت الجبهة الجديدة ـ «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» نشاطها بإطلاق سلسلة تحركات على امتداد عمان والخليج: إضرابات عمالية في مسقط ومطرح في أيلول/ سبتمبر ١٩٧١؛ تحركات عمالية في البحرين في آذار/ مارس ١٩٧٢؛ تظاهرات وطنية شعبية في رأس الخيمة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢؛ والأهم من هذه كلها محاولة فتح جبهة عسكرية جديدة في رأس مسندم في طرف سلطنة عمان عند أضيق نقطة في الخليج قبالة الساحل الإيراني وهو الرأس المشرف على المضيق الذي يشكّل بوابة الخليج والمسيطر عملياً على كامل الملاحة في الخليج.

على أهميتها، لم تؤت تلك التحركات نتائج ملموسة إذا ما قيست بهدف إسقاط الأنظمة بواسطة العمل المسلّح. وقد انعكست مضاعفاتها في حسم الجبهة هذه المرة لمسألة حصر نشاطها في حدود سلطنة عمان وحدها. فأقدمت على عملية تغيير أخيرة لاسمها عندما تسمّت «الجبهة الشعبية لتحرير عمان» في آب/أغسطس ١٩٧٤ من دون أن تغيّر من محاولاتها تأسيس بؤرة مسلحة في الشمال ترفد الكفاح المسلّح في الجنوب. وفيما كان مناضلون تابعون للجبهة الوطنية الديموقراطية يعملون على فتح جبهة جديدة في منطقة الجبل الأخضر في عمان الداخل، كشفت دورية عسكرية من قوات السلطنة إحدى المجموعات يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ فجرى تبادل للنار استشهد جراءه زاهر علي مطر المياحي (أحمد علي)، عضو المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية واللجنة المركزية للجبهة وأحد أبرز قادة التنظيم في عمان الداخل، واعتقل عدد من أفراد المجموعة. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٧٥ صدر حكم بإعدام أربعة من الثوار وبالسجن على ثلاثة عشر منهم بينهم فتاتان. وضعت الحادثة حدّاً لأية محاولة جادة لإعلان الكفاح المسلح في الداخل العماني.

خلال تلك الأثناء، كانت الجامعة العربية قد بادرت إلى اقتراح وساطة بين السلطنة واليمن الديموقراطي. قضي على المبادرة في المهد. امتنع اليمن عن قبول الوساطة على اعتبار أنه ليس طرفاً في نزاع واقع بين فريقين في عمان ذاتها. ومن جهتها، إذ رفضت الجبهة بدورها المبادرة، مؤكدة أن النزاع هو بين السلطان وقسم من

شعبه وأن نضالها إنما يتم ضد الوجود والتدخل الاستعماريين البريطانيين في ظفار وسائر عمان، دعت الجامعة العربية إلى إرسال بعثة لتقصي الحقائق في المنطقة المحرّرة من ظفار.

مهما يكن، فالذي حسم في نهاية الأمر كان السيرورة العسكرية للنزاع. في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ شنّت القوات الإيرانية هجوماً جديداً واسع النطاق على معاقل الثورة في ظفار وتمكنت مطلع العام ١٩٧٤ من السيطرة على عدد من النقاط على «الخط الأحمر» فشقّت عملياً قوات الثورة بين المنطقتين الغربية والشرقية. وقد انتهت الثورة في ظفار عملياً في أواخر العام ١٩٧٥ عندما تمّ استيلاء قوات السلطنة والقوات الإيرانية على كامل المنطقة الغربية المحاذية لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية والتجاء الثوار ومئات من الأهالي إلى داخل الأراضي اليمنية. واستمر التوتر وتبادل القصف عبر الحدود بين القوات المسلحة للبلدين لشهور عديدة.

* * *

يجدر التوقف هنا عند العلاقات بين ثورة ظفار واليمن الديموقراطي. لا بد من التشديد على حرص القيادة في اليمن الديموقراطي على احترام استقلالية الجبهة وقرارها والإحجام عن التدخل في شؤونها. وكان هاجس قادة اليمن الديموقراطي من ذلك أن لا يكرروا مع رفاقهم العمانيين والخليجيين ما فعلته بهم أجهزة الاستخبارات

المصرية إبان مرحلة الكفاح المسلح التحرري. ظلت جمهورية اليمن الديموقراطية ملتزمة سياسة المقاطعة تجاه سلطنة عمان وعملت على منع دخولها الأمم المتحدة والجامعة العربية، متحمّلة كلفة غالية لدعمها ثورة ظفار، بما فيها العزلة العربية والدولية.

حقيقة الأمر في تلك العلاقة أن انتهاء الثورة في ظفار هو الذي يفسّر تغيّر موقف اليمن الديموقراطي من سلطنة عمان وليس العكس، أي أن انتهاء الثورة لم يكن بأي حال من الأحوال ناجماً عن تغيّر موقف اليمن الديموقراطي تجاه الثورة.

مع أن الوساطات بين السلطنة واليمن بدأت منذ العام ١٩٧٠ فأولى الوساطات الناجحة، ولو في حدود جزئية، كانت الوساطة السعودية. في آذار/مارس ١٩٧٦، أعلنت الهدنة بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديموقراطية ووقف التراشق عبر الحدود بينهما. جاء الاتفاق تتويجاً لمحادثات بين السعودية اليمن الديموقراطي قضت ببدء التبادل الدبلوماسي بين البلدين. وكانت العربية السعودية وضعت وقف تبادل النار عبر الحدود بين اليمن الديموقراطي وسلطنة عمان شرطاً لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بينها وبين اليمن.

لم تبدأ جمهورية اليمن الديموقراطية بتغيير موقفها من سلطنة عمان إلا ابتداءً من صيف ١٩٨٢. جاء ذلك على إثر نجاح وساطة كويتية وإماراتية انتهت باتفاق ٢٧

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ الذي وقّع على مستوى وزراء خارجية البلدين وعرف بـ«اتفاق المبادىء في الكويت». وأبرز بنود ذلك الاتفاق:

١) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين؛
٢) ضرورة مناقشة مسألة الوجود الأجنبي والقواعد العسكرية في البلدين. وهذا يعني التوازي بين التسهيلات العسكرية والبحرية المقدمة للجيش السوفياتي في اليمن الديموقراطي وبين التسهيلات المقدمة للقوات الأميركية في السلطنة ابتداءً من العام ١٩٨١؛
٣) وقف الحملات الإعلامية؛
٤) مباشرة التبادل الدبلوماسي بين البلدين.

تنفيذاً للاتفاق، أوقفت اليمن الديموقراطية حملاتها الإعلانية ضد السلطنة في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ومنعت ما تبقى من عناصر «الجبهة الشعبية لتحرير عمان» على أراضيها من استخدام إذاعة عدن(٥).

* * *

خلاصة الأمر أن ثوار ظفار ارتكبوا عدداً من الأخطاء النموذجية لليسار المتطرّف في فترة ما بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧. وأهمها الإحجام عن اقتناص الفرصة المناسبة للحسم العسكري في منطقة ظفار، وتفويت فرصة التفاوض من موقع قوة. نجم ذلك العجز عن التكيّف مع التطورات المفصلية للعام ١٩٧٠: من انقلاب

السلطان قابوس على أبيه إلى الانسحاب البريطاني من الخليج إلى التطورات العربية وأبرزها أيلول الأسود في الأردن ووفاة الرئيس عبدالناصر والحركات التصحيحية. أما الإصرار على وحدانية الأسلوب النضالي (الكفاح المسلّح) فقد جاء متعاكساً مع تقدير ما تحتمله الحاضنة الاجتماعية للثورة في ظفار نفسها، عنينا القبائل التي حملت السلاح أصلاً ضد إهمال المنطقة وتهميشها وضد العسف المزمن الذي عوملت به على يد سلاطين مسقط.

اتخذت الجبهة سياسة مطلقة: إما الانتصار الكامل ـ تسلّم الحكم على أنقاض السلطنة ـ وإما الهزيمة الكاملة. في نظرة استرجاعية، ما من شك في أنه كان ثمة إمكانية لخيار آخر يقوم على الرد على مبادرة العفو التي أصدرها السلطان قابوس بالدعوة إلى التفاوض على وقف إطلاق نار تمهيداً لتعليق الأعمال العسكرية في مقابل المشاركة في السلطة أو في القرار السياسي وتحقيق أجزاء أساسية من برنامج الثورة.

* * *

منذ أن كانت البشرية، كانت الثورات وسيلة فذة يملكها المحرومون والمقهورون من أجل الاحتجاج أقلاًّ، وفي أحسن الأحوال، من أجل تغيير أوضاعهم إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. فهل انقضى زمن الثورات؟

السؤال شرعي في زمن يجري فيه الخلط والإدغام في كل ما يتعلق بالاحتجاج والمطالبة والمقاومة والإصلاح والتغيير حيث الكل مدموغ بدمغة الإرهاب فيما تتصاعد أشكال أخرى لا تخلو من العنف العبثي أحياناً كثيرة، للتعبير عن المقاومة الوطنية أو الاحتقان الاجتماعي.

حقيقة الأمر أنه ما من قوة على الأرض تستطيع أن تمنع شعباً محتلاً من مقاومة الاحتلال بكافة أشكال وأدوات المقاومة بما فيها السلاح. لذا، فبمقدار ما تعود الرأسمالية المتعولمة إلى العصر الكولونيالي، كما ينبىء طورها الجديد بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، وبعد الاحتلال الإمبراطوري الأميركي للعراق، نستطيع أن نتوقع اندلاع ثورات الاستقلال والتحرر الوطني الآن وفي المستقبل.

ولكن ماذا عن الثورات الاجتماعية، تلك التي تطمح إلى إحداث تغييرات جذرية في السلطات السياسية والعلاقات الاجتماعية وغالباً ما تتوسل العنف؟ بالتأكيد، ليس كل عمل مسلّح ثورة وليست كل الثورات تتوسّل العنف لتحقيق أهدافها. فقد تؤدي التراكمات التدريجية النتيجة ذاتها ولكن على مدى زمني يوحي بأنه أطول. أقول «يوحي» لأن الثورات تظهر أحياناً كأنها تجاوزت مراحل زمنية برمتها وحلّت قضايا ومشكلات لنكتشف أخيراً أنها لم تفعل سوى القفز قفزاً عن تلك مراحل وطمس القضايا والمشكلات أو تقديم حلول غير وافية لها. فإذا هذه كلها أشبه بحقول مزروعة بالألغام لا

تلبث أن تتفجّر في وجه الثورة. ولعل خير مثال على ذلك المسائل المناطقية والقومية في الاتحاد السوفياتي السابق.

لقائل أن يقول إن الأهوال التي خبرناها في تاريخ الثورات لا بد من أن ترجّح كفة التغيير السلمي للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذا هو طبعاً الخيار الأسلم وعين العقل. على أن مجرد تبنّي هذا الخيار لا يحلّ سلفاً إشكالات التغيير ولا العلاقة بين الديموقراطية والعنف لسببين على الأقل.

السبب الأول هو أن الديموقراطية ـ بما هي نظام الحل السلمي للنزاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عبر انتخاب المحكومين لحكامهم وتداول السلطة ـ نادراً ما تحققت في التجربة التاريخية بالوسائل السلمية وحدها. والشواهد على ذلك لا تحصى. بإيجاز: الديموقراطية ثورة بذاتها وتحقيقها يعادل انقلاباً جذرياً في بنى السلطة والاقتصاد والمجتمع والثقافة. وليس ما يدلّ على أن هذه القاعدة التاريخية آخذة في التحوّل في أيامنا هذه. ناهيك عن أن إمكان وصول قوى معادية للديموقراطية إلى سلطة بواسطة الانتخابات الديموقراطية يظل السيف المعلّق فوق رأس الديموقراطية، كما حصل في أوروبا نهاية العشرينيات والثلاثينيات عندما وصل الحزبان الفاشي والنازي إلى السلطة في إيطاليا وألمانيا على التوالي.

أما السبب الثاني فهو أن الثورات لا تأخذ إذناً من أحد

لتندلع. صحيح أن العامل الذاتي يلعب دوراً مهماً فيها، إلا أن هـذا لا يعني بحال من الأحوال أن الثورات مجرد عمليات إرادوية. إن الإرادوية المنسوبة إلى التجربة السوفياتية مثلاً قد تصحّ على تصوّرها للتحوّل نحو الاشتراكية في بلد ذي قوى إنتاج متخلّفة، ولكنها ـ الإرادوية ـ ليست تنطبق بالضرورة على الطريقة التي بها تسلّم البلاشفة الحكم. عشية الحرب العالمية الأولى، كانت روسيا حبلى بثورتين، على حد تحليل تروتسكي اللامع، وقد أطلقتهما معاً: ثورة ديموقراطية برجوازية وثورة اشتراكية. والمقصود بالثورة الديموقراطية تلك العازمة على تحقيق المساواة القانونية والسياسية بين المواطنين، فيما الثورة الاشتراكية هي الطامحة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية أو المساواة الاجتماعية. وليس في أمر إطلاق ثورتي الحرية والمساواة معاً أية غرابة. للثورات وجه رؤيوي لا محيد عنه. وهذا ما يكرّسها أحداثاً تاريخية استثنائية. يكفي الاستشهاد على ذلك بما قاله أحد رجال الأعمال الأميركيين الذي كان من أوائل زائري روسيا السوفياتية بعيد الثورة، قال: «لقد زرتُ المستقبل وهو شغّال»!. فالشطح إلى المستقبل استشرافاً واستباقاً من خصائص كل عملية ثورية تستحق اسمها. أطلقت كلٌّ من الثورتين البريطانية عام ١٦٤٠ والفرنسية العام ١٧٨٩ ثورتين في آن معاً: ثورة الحرية وثورة المساواة. والهدفان/ القيمتان ليسا متطابقين ولا تحملهما قوى اجتماعية وحوامل سياسية وفكرية متماثلة أو متقاربة. فإذا عدنا إلى الثورة البلشفية، نجد أن أتاح للبلاشفة تسلّم السلطة لم يكن فقط استعدادهم شبه

الانقلابي لممارسة الفعل الثوري بالوسائل اللازمة وفي الوقت المناسب. ما سمح للبلاشفة بانتزاع السلطة بالسهولة التي بها انتزعوها في غضون أيام عشرة يعود إلى سببين آخرين: الأول، أنهم ظهروا على الملأ بما هم المدافعون الأكثر اندفاعاً واتساقاً وجذرية عن الثورة الجمهورية الديموقراطية بتشكيلهم الحرس الأحمر لمقاومة قوى الردة القيصرية الساعية إلى إطاحة الجمهورية من الأساس واستعادة الحكم القيصري. وأما السبب الثاني، فهو أن البلاشفة مثّلوا طرفاً في ازدواج للسلطة أطلقته العملية الثورية الديموقراطية ذاتها في شباط/فبراير ١٩١٧، ازدواج هو حصيلة الاستدعاءين إياهما ـ استدعاء الحرية واستدعاء المساواة ـ فكان لا بد من أن يحسم لصالح هذه الجهة أو تلك: سلطة الحكومة المؤقتة من جهة وسلطة مجالس مندوبي العمال والفلاحين والجنود (السوفيات) من جهة ثانية.

لست أريد من هذا السرد التاريخي المبتسر، والمرسوم بالخطوط العريضة لا أكثر، الإيحاء بأن أياً من هذه الثورات نموذج يقتدى. أردتُ التدليل فقط على إحدى خصائص الثورات. فالكثير يتوقف على تحوّل أو عدم تحوّل عملية إصلاحية أو حركة شعبية تغييرية إلى ثورة، وتوسُّل تلك الثورة الوسائل العنيفة، على الممسكين بالسلطة السياسية والاقتصادية في البلد المعني وعلى ردود أفعالهم تجاه إرادة التغيير ومتطلباته. فإن مالوا نحو قطع الطريق على أي تنازل أو إصلاح أو تغيير باللجوء إلى العنف، أسهموا في تجذير وتعنيف عملية التغيير، ما

قد يحوّل تلك العملية، في ظروف ووفق شروط معينة، إلى عملية ثورية أي إلى عملية تهدف إلى التغيير الجذري في السلطة والعلاقات الاجتماعية والقيم والمناخات الثقافية، والأهم من ذلك أن الثورة، تعريفاً، عملية تحظى بتأييد فعال من قسم واسع من الجماهير، بل بمشاركة شعبية واسعة، في عملية التغيير.

بهذا المعنى فالثورات عوارض على أزمات عميقة تخترم مجتمعاً معيناً وقد بلغت ذروتها فاستدعت ذلك الانفجار للعنف. وهي أيضاً إعلان لفشل الحكّام في تقديم أي تنازل للإصلاح. بعبارة أبسط، الثورات إعلان عن فشل الإصلاح. هكذا، فالحركات الإصلاحية تصير حركات ثورية، في الكثير من الأحيان، ولا تبدأ بالضرورة بما هي حركات ثورية، إنما تتجذّر خلال مسيرتها في ضوء تعنّت الطبقات المسيطرة ونمط ردود فعلها العنيفة على المطالب والتحركات الإصلاحية.

هنا يثور سؤال آخر: هل يجوز الحديث عن ثورات فاشلة؟ أميل إلى الإجابة عن هذا السؤال بالسلب: لا يوجد ثورات فاشلة بالمطلق. فالثورات، لأنها عمليات تاريخية عميقة وجذرية استثنائية، ولأنها عوارض لأزمات خطيرة تخترم المجتمعات التي تحدث فيها، فلا بد وأن تترك، في أي حال، أثراً حاسماً على المسارات التي تليها، حتى لو أخفقت في تحقيق أهدافها المعلنة والنهائية في تسلّم الحكم وفي تنفيذ كامل برامجها والسياسات. فلولا ثورة ١٦٤٠ البريطانية الجذرية

والدموية التي تضمنت حرباً أهلية انقسمت فيها إنكلترا بين مؤيدين للبرلمان وجيشه وبين جيوش الإقطاع والملك، وإعدام الملك وإعلان الجمهورية، لفترة وجيزة بقيادة كرومويل، لما قامت ثورة ١٦٦٨ المسماة «مجيدة» والتي أسست للملكية الدستورية. ولنتذكر أن ثورة ١٧٨٩ الفرنسية سقطت عملياً عام ١٧٩٤ لكن المسارات الثورية غارت ثم عادت للظهور لتتفجر في ثلاث ثورات على الأقل، الثورة الجمهورية عام ١٨٣٠ والثورة الشعبية لعام ١٨٤٨ والثورة العمالية المعروفة باسم كومونة [عامية] باريس عام ١٨٧٠ ـ ١٨٧١. إن تراكم إنجازات وتشريعات وآثار تلك الثورات الثلاث هي التي ثبّتت أخيراً أركان الجمهورية الديموقراطية مطلع القرن العشرين.

وليس هذا فحسب، بل إن الثورات الفاشلة تحدث أنواعاً أخرى من التحوّلات في مجتمعاتها تستمر آثارها إلى آماد غير منظورة. يكفي أن نأخذ ثورات ١٩٦٨ الطلابية والعمالية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وعبر العالم لنكتشف أي أثر تركته على مجمل نواحي حياتنا إلى الآن، من تصوّر آخر للسياسة ذاتها إلى ثورة الاتصالات مروراً بالتحولات الدراماتيكية في الحياة الجنسية وموقع المرأة في المجتمع وفي التربية والثقافة والأدب والعلوم والفن وما إلى ذلك.

ولا بد من أن نلاحظ أخيراً أن الثورات قد تحقق إنجازات مختلفة عن تلك التي تدّعيها أو التي طمحت

إليها، اعترفت بتحقيقها تلك الإنجازات أم لم تعترف. لم تحقق ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ الروسية الاشتراكية ولا الشيوعية، ولكن المؤكد أنها حققت تصنيع روسيا وسائر جمهوريات الاتحاد السوفياتي وتحديثها، ولكن بأية كلفة؟

في عودة إلى موضوعنا، قد تفشل الثورة ولكنها تفرض على الحكّام تحقيق العديد من الإصلاحات التي طالبت بها. حصل شيء من هذا القبيل في ظفار. إذ لا يمكن تصوّر العناية التي حظي بها الإقليم ولا حجم الإنفاق عليه وما قُدّم له في مجال الإنماء والتعليم والصحة وخدمات الدولة لولا الثورة.

ولكن مشكلة معظم الثوار تكمن في منطقهم الإطلاقي، لا يحسبون حساباً لما يقع بين الهزيمة الكاملة والانتصار المظفّر، متناسين النصيحة الكبرى لشيخ الثوريين كارل ماركس: أن تعي العملية الثورية ذاتها، أي أن تدرك الموقع الذي تحتله وسط شعبها والمصالح التي تمثل والظروف التي أدّت إلى اندلاعها، وتعقل دوائر التأثيرات التي أحدثتها، وتحيط بنمط ردود الفعل المختلفة تجاهها، بما هي ثورة، وتجاه نوع النظام الاجتماعي ـ السياسي الذي تبتنيه. وليس يكفي أن تعرف الثورة ذاتها. عليها أن تعرف ذاتها بذاتها أي بأدواتها المعرفية المخصوصة. وهذه المقولة ليست تصلح للثورات فقط وإنما لأية ممارسة سياسية تغييرية.

* * *

يصعب ختم هذا النص دون وضع الثورات في موضعها من أشكال العنف الجارية في ظل الطور الجديد من العولمة الرأسمالية. أقصد التنامي غير المسبوق لظاهرتي الإرهاب والحروب الأهلية. ليس الإرهاب بجديد على التاريخ البشري ولا الحروب الأهلية. ولكن الأكيد أن هاتين الظاهرتين تشهدان منذ انتهاء الحرب الباردة نمواً وانتشاراً كونياً غير مسبوقين في التاريخ. لم يبلغ الإرهاب ـ وهو ظاهرة فردية في المقام الأول ـ في التاريخ الاتساع الكوني ولا العنف الدموي الذي بلغه في ظل الرأسمالية المتعولمة. ولم يطاول مرة العدد الذي يطاوله من المدنيين ولا هو تشبّه بالخيال الكوارثي السينمائي الهوليوودي مثلما هو يتشبّه به الآن منذ ١١ أيلول ٢٠٠١. والأهم من ذلك كله لم يفصح الإرهاب مرة عن عبثيته بما هو فعل رمزي دعائي دموي لا يروم أي تغيير أو تبديل بقدر ما يروم أن يؤكد وأن ينتقم وأن يرعب.

ثم إننا نتعايش على نحو عجيب مع حروب أهلية لا متناهية على امتداد كرتنا الأرضية من أوروبا الشرقية إلى أفريقيا. إنما يشير كل هذا، في كل الأحوال، إلى أن الأسباب التي تدعو الناس إلى توسّل العنف للاحتجاج أو للتغيير لم تعدم ولا هي انتهت بل هي سائرة إلى تزايد وتفاقم. فالإفقار والتهميش اللذان تحملهما العولمة الرأسمالية لقطاعات وشعوب وقارات بحالها من العالم، مضاعفة بالوجه العسكري والأمني المتفاقم الذي اكتسبته في ظل الإمبراطورية الأميركية، بعد الحادي

عشر من أيلول عام ٢٠٠١، تنذر بدفع أعداد متزايدة من البشر إلى اللجوء إلى مثل هاتين الوسيلتين العنيفتين للاحتجاج أو التعبير عن الاحتقان أو السعي للانتقام أو تصوّر إمكان التغيير.

في خضم الحرب العالمية الأولى، صاح أحد القادة الاشتراكيين الأوروبيين من معارضي الحرب «أليست الثورة أرحم وخسائرها أقل بما لا يقاس مقارنة بالمجازر في هذه الحرب؟». قد يقال الكثير عن الحروب الأهلية. أمر واحد يلخصها جميعاً من منظار موضوعنا هذا: الحروب الأهلية تعيد المجتمعات التي تحدث فيها عقوداً من الزمن إلى الوراء.. فهل أن الإرهاب والحروب الأهلية هي البدائل عن الثورات في عالمنا هذا؟ السؤال يستحق أن يطرح.

وماذا عن هذا المنافس الجديد للثورات: تغيير الأنظمة السياسية بواسطة الحروب جرياً على المثال الأفغاني والعراقي والفلسطيني. نعم، المثال الفلسطيني، حيث يسعى جيش الاحتلال الإسرائيلي، مدعوماً بكامل ثقل الإمبراطورية الأميركية، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠١، إلى قلب سلطة منتخبة شعبياً في ظل دستور ورقابة دولية بواسطة الحرب. مهما يكن، يشي هذا اللون من التغيير ـ تغيير الأنظمة بواسطة الحروب ـ بمعان خصيبة متضافرة تحتاج إلى المزيد من التعمّق في البحث. وهي تثير عدداً من الأسئلة. منها على سبيل المثال لا الحصر: كيف حل التناقض المتنامي أحياناً بين الوطني والقومي

من جهة وبين الديموقراطي من جهة أخرى؟ وماذا تبقى من دور وفاعلية للقوى الداخلية في عملية التغيير في ظل العولمة النيوليبرالية ذات البنية الإمبراطورية؟

ارتبطت فكرة الثورة بفكرة التقدم. هل نحن سائرون إلى زمن انعدم فيه التقدّم؟ لا مجال للتسرّع في الإجابة عن سؤال كهذا. لنفسح في المجال واسعاً أمام التأمل فيه. في الانتظار، لنتذكر: الثورة، في تصوير ماركس لها، أشبه بالخِلد. تغور طويلاً تحت الأرض وتحفر لنفسها السراديب اللامتناهية ثم تعود للظهور على السطح في الأمكنة والأوقات غير المسبوقة وغير المتوقّعة!

بيروت ـ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

الهوامش

(١) توازي مساحة ظفار أكثر من ثلاثة أضعاف مساحة لبنان وعدد سكانها آنذاك حوالى ٤٠ ألف نسمة. وطالما المقارنة مع لبنان، فالطريف أن اللُبان، أي البخور، يسمّى في اللغة الجبالية «ليبانوج» فلعل ذلك يزكّي الفكرة القائلة أن اسم لبنان مشتقّ من اللُبان.

(٢) انظر: فواز طرابلسي، **صورة الفتى بالأحمر - أيام في السلم والحرب**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص٧٥ - ٨١؛ و«**سيدة الصخور الظفارية**»، **في وعود عدن - رحلات يمانية**، بيروت، ٢٠٠٠، ص١١٩ - ١٣٢.

(٣) انظر في هذا الصدد: رياض نجيب الريس، **صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١**، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، وظفار: **الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠ - ١٩٧٦**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٦، الطبعة الثانية ٢٠٠٠؛ عبدالرحمن النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٤؛ وعبدالنبي العكري، **التنظيمات والحركات اليسارية في الخليج العربي**، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٣؛ وأخيراً وليس آخراً، رواية صنع الله إبراهيم، **وردة**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠، إذ نجح صنع الله بتصوّر وتصوير مناخ الثورة ومناضليها ومشكلاتها بخيال وموهبة استثنائيين في السرد والحبك وفي استخدام تقنيته المبتكرة الحذقة في المشج بين الحدثي والروائي والتنقّل المقنِع بين الماضي والحاضر. في المصادر باللغات الأجنبية، يراجع:

Fred Halliday, **Arabia without Sultans,** Penguin's, Harmondsworth, 1974; **Revolution and Foreign Policy, the case of South Yemen,** 1967-1987, Cambridge University Press, Cambridge, 1990.

(٤) تأسست الحركة الثورية الشعبية في المؤتمر الاستثنائي الثاني لحركة القوميين العرب في دبي في تموز/يوليو ١٩٦٨ الذي تمثلت فيه تنظيمات الكويت والبحرين والإمارات وعمان وقطر. انحازت أكثرية الفروع إلى التيار اليساري، عدا تنظيم الكويت. وقد انتخب مكتب سياسي ذو أكثرية يسارية ما لبث أن جمّد عضوية فرع الكويت وأصدر مطلع العام ١٩٧٠ تقريراً سياسياً باسم الحركة الثورية بعنوان «نظرة على الأوضاع العامة في الخليج العربي». للمزيد، راجع: العِكري، **التنظيمات والحركات اليسارية في الخليج العربي**، مصدر مذكور سابقاً.

(٥) بقيت عناصر من الجبهة في اليمن بقيادة عبدالعزيز القاضي تجري مراجعات عديدة للهزيمة التي منيت بها الثورة وخلصت إلى أنها ـ الهزيمة ـ نتيجة غياب حزب يمثل الطبقة العاملة يقود الجبهة على هدي الفكر الماركسي!

الفصل الأول

الاستعمار في عمان والخليج العربي

مقدمة

تحتل منطقة عمان والخليج العربي السواحل الجنوبية والشرقية من الجزيرة العربية وتمتد بين ظفار، على الحدود الجنوبية مع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، والكويت شرقاً. تبلغ مساحتها حوالى ١٥٠ ألف ميل مربع وعدد سكانها حوالى مليونين وسبعمئة ألف نسمة (انظر الجدول ١)، وهي تضم أحد عشر كياناً سياسياً: سلطنة عمان، إمارات ساحل عمان (أم القيوين، عجمان، الفجيرة، رأس الخيمة، الشارقة، دبي، أبو ظبي)، قطر، البحرين والكويت. وتجاورها أربع دول هي: المملكة السعودية والعراق واليمن وإيران. في نهاية عام ١٩٧١، كانت كل هذه الكيانات «مستقلة». نالت الكويت استقلالها عام ١٩٦١ ولحقت بها كل من قطر والبحرين بعد عقد من الزمان، في آب وأيلول (أغسطس وسبتمبر) ١٩٧١. أما سلطنة عمان، فهي من الدول النادرة في العالم التي لم يجد الاستعمار ضرورة لإعلان استقلالها، على الرغم من المعاهدات

الاستعمارية التي تربطها ببريطانيا. إلاّ أن انضمام السلطنة إلى الجامعة العربية ومن ثم إلى الأمم المتحدة (في أيلول (سبتمبر ١٩٧١)، اعتبر بمثابة اعتراف دولي وعربي باستقلالها. وفي الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١، أعلنت بريطانيا «استقلال» «دولة الإمارات العربية المتحدة» (إمارات ساحل عمان باستثناء رأس الخيمة)، بعد أن أعلن تأسيسها في ١٨ حزيران (يونيو) من العام ذاته. وعادت رأس الخيمة فالتحقت بالاتحاد في كانون الأول (ديسمبر) من العام ذاته على إثر المضاعفات الناجمة عن احتلال إيران لجزر مضيق هرمز الثلاث.

لا بد هنا من إيضاح حول التسمية. نعتمد في هذه الدراسة تسمية «عمان والخليج العربي». فما السبب؟

نطلق في تسميتنا من التداخل العضوي والترابط التاريخي بين عمان الطبيعية (سلطنة عمان وإمارات الساحل العماني) وبين سائر أجزاء الساحل الجنوبي من الخليج. ولقد قام تاريخ الاستعمار البريطاني في المنطقة على تجزئة ساحل عمان وعزله عن سائر عمان الطبيعية في الوقت الذي عمد إلى عزل سلطنة عمان عن المنطقة والعالم وحوّلها إلى «مؤخّرة آمنة» لسيطرته. تلك هي قاعدة السيطرة الاستعمارية والإطار القانوني والسياسي للاستغلال الاقتصادي. فإن عزل سلطنة عمان عن ساحلها وعن باقي أجزاء الخليج شطر المنطقة إلى شطرين: «ريف» كثيف السكان نسبياً ذي اقتصاد هامشي متخلف يعتمد بالدرجة الأولى على الرعي والزراعة (سلطنة عمان)، و«مدن» هي الإمارات التسع ودولة الكويت، المجزأة، القليلة السكان، الضيقة المساحة العائشة على الثروات الهائلة لاقتصاد النفط. إن جدل «الريف» و«المدن»، كما سنرى، هو الجدل المتحكم بتاريخ المنطقة منذ بداية الهيمنة الاستعمارية.

عمان والخليج العربي: المساحة والسكان

(حسب إحصاء عام ١٩٦٨)

	المساحة بالأميال المربعة	عدد السكان
سلطنة عمان	١١٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
أم القيوين	٣٠٠	٣,٧٤٠
عجمان	١,٠٠٠	٤,٢٤٥
الفجيرة	٤٥٠	٩,٧٢٤
رأس الخيمة	٦٥٠	٢٤,٤٨٢
الشارقة	١,٠٠٠	٣١,٤٨٠
دبي	١,٥٠٠	٥٧,٥٠٠
أبو ظبي	٢٦,٠٠٠	٤٦,٥٠٠
مجموع مساحة عمان الطبيعية	١٣٩,٩٠٠	١,٦٧٧,٦٧١
قطر	٤,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
البحرين	٢٣٠	٢٠٠,٠٠٠
الكويت	٩,٣٧٥	٧٣٣,٠٠٠
المجموع العام	١٥٣,٥٠٥	٢,٦٩٠,٦٧١

في عملية التجزئة هذه، شكّل ساحل عمان عامل العزل وصلة الوصل في آن معاً. فهو جزء عضوي من عمان، لكن اقتطاعه عنها

ربطه بتاريخ مشترك مع قطر والبحرين والكويت طوال أكثر من قرن. وهذا ما يبرر اعتبار المنطقة منطقة واحدة، وتسميتها منطقة عمان والخليج العربي[1].

مرّت السيطرة الاستعمارية في عمان والخليج بثلاث مراحل تمايزت بتمايز المفاهيم الستراتيجية والمصالح الاقتصادية التي تحكمت بها.

تغطي **المرحلة الأولى** الفترة الممتدة بين مطلع القرن الماضي ونهاية الحرب العالمية الأولى، وتتحكّم فيها حاجة الإمبراطورية البريطانية إلى حماية خطوط مواصلاتها، وعلى الخصوص الطريق إلى الهند. خلال تلك المرحلة، احتلت بريطانيا المنطقة وتغلبت على المقاومة المحلية ودمّرت اقتصاداتها (البحرية العربية في ساحل عمان والتجارة في مسقط). وبانفرادها في السيطرة على المنطقة، عمدت بريطانيا إلى تجزئة المنطقة وعزل ساحل عمان من داخلها وتكريس سلطة الأسر العشائرية.

تبدأ **المرحلة الثانية** بعد الحرب العالمية الأولى، وتمتد حتى الخمسينيات. وتتّسم بازدهار اقتصاد النفط وما نجم عنه من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وأبرز خصائصها:

١ ــ وظّفت بريطانيا المؤسسات السياسية التي أرستها في المرحلة الأولى ــ العزل والتجزئة وتمكين سيطرة الأسر العشائرية ــ في خدمة المصالح الاقتصادية الجديدة.
٢ ــ تزايد القمع الاستعماري حفاظاً على هذه المؤسسات التي أخذت تتعارض باطراد مع التطورات التي

فرضها اقتصاد النفط ونمو قوى اجتماعية جديدة.

٣ ـ خسرت بريطانيا سيطرتها على النفط لصالح أميركا، وارتضت بدور الشريك الأصغر في عملية النهب الاستعمارية، المولج بحراسة المصالح النفطية.

المرحلة الثالثة هي مرحلة الاستعمار الجديد التي بدأت رسمياً مع استقلال الكويت عام ١٩٦١، وفعلياً مع إعلان بريطانيا عام ١٩٦٨ عزمها على سحب قواتها العسكرية وإلغاء معاهدات الحماية قبل نهاية عام ١٩٧١. هذه المرحلة تقابل تفكك الإمبراطورية البريطانية والقبول بثانوية دورها كقوة كبرى وسعيها إلى الحفاظ على بقايا نفوذها عبر مؤسسات من طراز جديد. هذه المرحلة لا زالت قائمة حتى الآن. وتتّسم بسعي بريطانيا لتحديث الأنظمة التابعة لها كسلطنة عمان ـ بحلّتها الجديدة ـ ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومدّها بشرعية جديدة عبر المؤسسات الدستورية والخدمات الاجتماعية واستيعاب البرجوازية وبعض الفئات البرجوازية الصغيرة ضمن التركيبة الاستعمارية، مع المحافظة على سلطة الأسر العشائرية؛ كما اتّسمت ببروز جدل معقد من المنافسة والتنسيق بين بريطانيا من جهة، وبين أميركا ووكيليها المحليين ـ الحكم الشاهنشاهي في إيران والحكم الفيصلي في الجزيرة ـ من جهة ثانية. وهو جدل سائر نحو تغليب الطرف الأميركي على الطرف البريطاني.

خلال هذه المراحل الثلاث، تأكدت المميزات الخاصة بالسيطرة الاستعمارية في عمان والخليج العربي. وتتلخّص بما يلي:

١ ـ تجزئة المنطقة وعزل منابع الثروة النفطية فيها عن أي

عمق بشري وجغرافي.

٢ ـ ترسيخ سلطة مشايخ القبائل والأمراء والسلاطين، وممارسة السيطرة الاستعمارية بواسطة الأسر الحاكمة المحلية.

٣ ـ تنامي أجهزة القمع مع تزايد الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة وتصاعد المد الثوري.

٤ ـ استغلال اقتصادي مضاعف يقوم على تكريس هامشية القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الزراعة، الرعي، الصيد) بالنسبة لمورد الثروة الرئيسي بل الأوحد ـ الاقتصاد النفطي ـ ونهب الموارد النفطية بأبخس الأثمان، وتوظيف عائدات النفط في تدعيم اقتصاديات البلدان الاستعمارية، وتنمية الحاجات الاستهلاكية لدى فئة متخمة من المشايخ والتجار ولدى طبقة وسطى مرتبطة باقتصاد النفط، مما يحوّل المنطقة بأسرها إلى سوق ضخمة لتصريف السلع الاستهلاكية الأوروبية والأميركية واليابانية ويجعلها مجالاً رحباً للمقاولة والمضاربة والتهريب والاستثمار.

١ ـ تأسيس السيطرة الاستعمارية (١٧٩٨ ـ ١٩٢٠)

سلطنة مسقط وعمان: المؤخرة الآمنة

بدأت بريطانيا غزوها لمنطقة عمان والخليج بالسيطرة على سلطنة مسقط وعمان[٢]. فوقّعت عام ١٧٩٨ «معاهدة صداقة» مع سلطان مسقط، سلطان بن أحمد، ثم استعانت بقواته لاحتلال ساحل عمان. هكذا شكلت سلطنة عمان المؤخرة الآمنة للسيطرة الاستعمارية البريطانية على المنطقة. فلنبدأ إذاً بإلقاء نظرة على علاقة السلطنة والإنكليز.

تحتل سلطنة مسقط وعمان النصف الشمالي الشرقي من ساحل الجنوب العربي بين اليمن والخليج. مساحتها ١١٠ آلاف ميل مربع. وتعداد سكانها حوالى المليون ونصف مليون نسمة تقريباً. يحدّها من الشرق والشمال المحيط الهندي وخليج عمان، ومن الشمال الشرقي ساحل عمان، ومن الغرب صحراء الربع الخالي، ومن الجنوب الغربي اليمن الجنوبي. وتنقسم السلطنة إلى سهل ساحلي هو الباطنة، أهم مدنه صُحار، وتقع إلى جنوبها المدينتان الرئيسيتان مطرح ومسقط؛ وداخل جبلي، أشهر مناطقه الجبل الأخضر، ومنطقة جعلان فجدّة الحراسيس، الصحراء التي تفصل إقليم ظفار عن سائر أجزاء السلطنة.

تكوّن المجتمع العماني، كما نعرفه الآن، عبر سلسلة من موجات الهجرة حملت قبائل من شمال الخليج واليمن إلى الاستقرار في جبال عمان وسواحلها (يبلغ عددها الآن حوالى المئتي قبيلة). وهي تعتنق المذهب الإباضي، أحد فروع الخوارج، الذي شكل في الواقع القوة الدافعة لانعتاق المجتمع العماني القبلي من تحت هيمنة الخلافة وتحلّقه حول إمام يلعب دوراً دينياً وسياسياً ويمثل التحالف القبلي المسيطر.

تعرضت عمان لهجمات عدة من قوى مختلفة بين القرن الثامن وبدايات القرن السادس عشر. إلاّ أن الإمامة صمدت تجاهها جميعاً وظلت تشكّل محور السياسة العمانية حتى القرن السادس عشر، وكانت مراكزها في نزوى والرستاق عند سفوح الجبل الأخضر.

أخذ الوضع يتغيّر مع بدء التغلغل الاستعماري الغربي في بداية القرن السادس عشر. ففي عام ١٥٠٧، احتل البرتغاليون مسقط واحتفظوا بها حتى عام ١٦٥٠. وتحولت مسقط خلال الاحتلال البرتغالي إلى

مرفأ رئيسي في المبادلات بين الإمبراطوريتين العثمانية والإيرانية من جهة والهند والشرق الأقصى وأوروبا من جهة ثانية. وتمكّن العمانيون من طرد البرتغاليين، مستغلين الصراع بين هؤلاء وبين الإنكليز. وقامت خلال قرنين من الزمن دولة عمانية مستقلة، عاصمتها نزوى أسست إمبراطورية واسعة في المحيط الهندي وعرفت ازدهاراً اقتصادياً وافراً. وتميّزت تلك الفترة:

١ ـ بنمو اقتصاد الباطنة (تجارة وبناء سفن).
٢ ـ بسيطرة سلطنة عمان على الساحل الأفريقي.
٣ ـ بالتحام قبائل عمان الداخل في اتحادين قبليين رئيسيين ـ الهناوية والغافرية ـ يتناصبان العداء السافر لكنهما يلتقيان على مناهضة الباطنة.

كانت أسرة اليعاربة هي التي قادت الهجوم الظافر الذي طرد البرتغاليين من مسقط عام ١٦٥٠ وسرعان ما تحولّت إلى أسرة حاكمة، فأنشأت أسطولاً في مسقط صار أقوى أسطول محلي في المحيط الهندي مع بداية القرن الثامن عشر. ثم انتقلت للسيطرة على المستعمرات البرتغالية في أفريقيا، فألحقت بها عام ١٧٣٠ ماداغيشو ومومباسا وجزيرتي زنجبار وبيمبا. إلاّ أن حرباً أهلية اندلعت في بداية القرن التاسع عشر قوّضت سلطة اليعاربة وأحلت سلالة آل بو سعيد محلهم وهي السلالة التي لا تزال تحكم السلطنة إلى يومنا هذا. فقابوس بن سعيد، السلطان الحالي، هو السلطان الرابع عشر في هذه السلالة. ومع قيام سلطنة آل بو سعيد، قُسمت السلطنة قسمين: سلطة الإمامة في عمان الداخل وسلطة السلاطين التجار في مسقط. وإذا بالنمو التجاري يعمّق هذا التمايز بين السلطتين، وإذا بالسلطنة في الباطنة تمسك بالسلطة السياسية، بينما الإمامة في

الداخل تتمسك ببقايا النفوذ الديني.

عرف العهد الأول لحكم آل بو سعيد ازدهاراً اقتصادياً كانت موارد الدولة خلاله هي عائدات الاحتكارات التجارية والضرائب والرسوم. فإذا بمسقط، أكبر وأهم مرفأ في الخليج، تسيطر على تجارة الرقيق من أفريقيا، ومن زنجبار خاصة. إلاّ أن فترة الازدهار انتهت مع الستينيات من القرن الماضي تحت وطأة عوامل عدة أهمها تزايد نفوذ الاستعمار البريطاني في المنطقة. فدخلت السفن البخارية إلى الخليج (لأول مرة عام ١٨٦٢) مما أضعف الأسطول العماني وأنهى احتكار مرفأ مسقط بنشوء مرافىء جديدة في البصرة وبندر عباس. ومع دخول السفن البخارية، دخل النسيج الأوروبي المصنوع فانهارت الحِرَف المحلية وترافق ذلك مع سيطرة التجار الأجانب، والهنود منهم بخاصة، على الوساطة بين السوق الأوروبية والمنطقة. أضف إلى ذلك أن الإنكليز ألغوا الرق، مما حرم مسقط من أهم موارد دخلها. ومع وفاة السلطان سعيد الكبير عام ١٨٦٥ شطرت الإمبراطورية العمانية إلى شطرين: عمان وقد حكمها ابنه ثويني، وزنجبار التي أعطيت لأخيه مجيد. وبذلك خسرت السلطنة العائدات التي كانت تدخلها من مستعمراتها الأفريقية.

هكذا انهار اقتصاد الباطنة المتطور نسبياً تحت وطأة المنافسة الاستعمارية الغربية. فبين عامي ١٨٥٠ و١٨٧٠ مثلاً، تقلّص عدد سكان مسقط من ٥٥ ألفاً إلى ٨ آلاف، وانخفضت قيمة المبادلات التجارية من ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني عام ١٨٣٠ إلى ٤٢٦,٠٠٠ عام ١٨٧٥[٣]. كذلك انخفض عدد السفن التي تزور مسقط ونسبة ما يملكه العرب منها (انخفضت هذه النسبة عام ١٨٩٥ مثلاً إلى ١٣٪). وكان للركود الاقتصادي نتيجتان

رئيسيتان على المجتمع العماني: إثارة قبائل الداخل ضد السلطة المركزية، وتكريس عملية إخضاع السلطنة للاستعمار البريطاني.

مع الازدهار الاقتصادي السابق، تفاوت النمو بين الباطنة والداخل، غير أن قبائل الداخل أفادت من الازدهار وتضررت من انحساره. فنتيجة الازدهار، استغنت السلطة المركزية عن جباية الضرائب وخفضت الرسوم الجمركية على المبادلات مع الداخل. غير أنها أعادت فرضها عندما شحت مواردها. ثم إن الداخل كان يبيع المنتجات الحيوانية للباطنة، فانخفض الطلب عليها مع الركود الاقتصادي. ولمّا لم تعد قبائل الداخل ترى فائدة تجنى من سيطرة مسقط عليها، صمّمت على الاستقلال. فأعيد إحياء الإمامة بعد شبه اندثار طال عقوداً من الزمن، وتحلقت القبائل حول آل الحارثي الذين قادوا هجوماً ناجحاً على مسقط، قضى على السلطنة وطرد التجار الأجانب عام ١٨٦٨. غير أن آل بو سعيد استعادوا سيطرتهم خلال ثلاث سنوات بمساعدة الإنكليز. وتشكّل تلك الحادثة بداية سلسلة لا متناهية من التدخلات البريطانية المباشرة للحفاظ على سلطنة مسقط وعمان وعلى سلالة آل بو سعيد.

وتقول مصادر الإمامة إن الإنكليز تدخلوا ما يزيد على ٢٧ مرة بين عامي ١٨٠٠ و١٩٥٠ للحفاظ على عرش آل بو سعيد في مسقط. ففي عام ١٨٧٧ مثلاً (وبعده ـ عام ١٨٨٣) رست البوارج الحربية البريطانية قرب مسقط وراحت تقصف قبائل عمان الداخل الزاحفة لاحتلالها. وهو العام نفسه الذي دفع فيه الإنكليز السلطان تركي لإلحاق إقليم ظفار بالسلطنة. في ذلك الحين، لم يعد ثمة مجال للشك في الطرف الذي يسيّر البلاد. يقول أحد الرحالة

الإنكليز في هذا الصدد:

«ممّا لا شك فيه أن معتمدنا السياسي [أي المعتمد السياسي البريطاني] هو الحاكم الفعلي في مسقط. وتكون سلطته معززة في العادة بوجود بارجة حربية»(٤).

الواقع أن عهد تركي (١٨٧١ ـ ١٨٨٨) هو الفترة التي أحكم فيها الاستعمار البريطاني سيطرته على السلطنة. في عام ١٨٧٣، قررت بريطانيا منحه علاوة سنوية مع الموافقة على أن يستخدم بعضها لشراء ولاء قبائل الداخل. وفي عام ١٨٨٦، تعهّد الإنكليز «للسيد تركي بالدفاع عنه، خلال حياته، ضد أي عدوان لم يبادر هو إلى استثارته»(٥). ولما خلف فيصل والده تركي، وقّع الإنكليز معه عام ١٨٩٤ معاهدة تحتوي على بند سري يتعهد السلطان بموجبه بعدم التخلي عن أي من أراضي السلطنة إلى طرف ثالث. غير أن فيصل خرق الاتفاق كما يبدو فمنح قطعة أرض لفرنسا قرب مسقط. وقد تكون هذه الحادثة هي التي أغضبت الإنكليز، فسحبوا مساعدتهم له، وسقطت مسقط بيد آل الحارثي عام ١٨٩٥. وبعد أن أثبت الإنكليز لفيصل أنه لا يستطيع الاستغناء عنهم، تدخلوا لإعادته إلى الحكم.

في عام ١٩١٢، أمر الإنكليز السلطان بمراقبة تجارة الأسلحة مع الداخل. ففعل. فاعتبرت القبائل ذلك بادرة عدائية ترمي إلى السيطرة عليهم. فتحالفت قبيلة آل الحارثي (الهناوية) مع قبائل الجبل الأخضر (الغافرية) لمواجهة الموقف وجرى انتخاب أول إمام لعمان الداخل بعد أربعين سنة من شغور المنصب. وتقدم التحالف بمطالب عدة مستنكراً منع استيراد الأسلحة والعبيد وارتفاع الرسوم الجمركية وزيادة أسعار الأغذية والألبسة.

رداً على هذا التحرك، أنزل الإنكليز ٧٠٠ جندي في مسقط. لكنهم ضغطوا، من جهة ثانية، باتجاه عقد معاهدة بين السلطنة وقبائل الداخل هي معاهد «السيب» (١٩٢٠) التي تتعهد فيها قبائل الداخل بعدم الاعتداء على السلطنة في مقابل منح السلطنة «استقلالاً ذاتياً» إلى «شعب عمان» في أمور القضاء والتجارة والإدارة والحد من الرسوم الجمركية على المبادلات بين الباطنة والداخل.

كانت معاهدة «السيب»، التي حكمت العلاقات بين السلطنة وعمان الداخل حوالى ٣٤ عاماً، منسجمة كل الانسجام مع الأهداف الاستراتيجية للاستعمار البريطاني طوال تلك الفترة. فلم يكن لبريطانيا مصالح اقتصادية فعلية في السلطنة، وإن كان لها متطلبات استراتيجية واضحة: تريد سلطاناً مطواعاً يضمن سلامة التجارة البريطانية ولا ينحاز لأي قوة استعمارية منافسة (كروسيا أو فرنسا) ويساعد في السيطرة على القوى البحرية العربية في ساحل عمان. كان هم بريطانيا الأساسي إذاً محصوراً في مسقط والساحل. ومن أجل الحفاظ على السلطنة في مسقط اعتمدت وسيلتين: الحماية العسكرية المباشرة ومنح الداخل نوعاً من الاستقلال الذاتي في ظل الإمامة. غير أن اكتشاف النفط سيدفع ببريطانيا إلى إلغاء هذا الاستقلال الذاتي واحتلال عمان الداخل هي أيضاً.

معاهدات الحماية

أقامت بريطانيا سلطتها في ساحل عمان على أنقاض القوى البحرية العربية ـ وعلى رأسها قوة القواسم في خلجان الساحل ـ التي نمت بسرعة خلال القرن الثامن عشر مع تقلص النفوذ الإيراني والعثماني، حتى باتت تنافس التجارة البريطانية والهندية. في عام ١٨٠٧،

استنجدت بريطانيا بقوة من مسقط لاحتلال جزيرة الخشم العربية، وبعد عامين من ذلك أرسل حاكم بومباي (الهند) قوة بحرية احتلت رأس الخيمة، القاعدة البحرية العربية الرئيسية في ساحل عمان. أعقبتها قوة هندية أكبر منها أجبرت بريطانيا بواسطتها مشايخ الساحل على توقيع «معاهدة صلح عامة مع القبائل العربية» يتعهدون فيها بالامتناع عن مهاجمة السفن البريطانية أو المحمية من قبل بريطانيا. وتحولت هذه عام ١٨٣٥ إلى معاهدة عدم اعتداء بين قبائل الساحل وإلى هدنة بحرية دائمة عام ١٨٠٣ تشرف بريطانيا على تطبيقها محتفظة لنفسها بحق احتلال أي جزء من ساحل عمان أو السيطرة عليه. هذا هو الأسلوب عينه الذي اتبعته بريطانيا في جنوب اليمن حيث تدخلت باسم مصالحة القبائل المتنازعة لتتحول هي إلى صاحبة الدار، تحكم بين القبائل المتنازعة وتسيطر عليها وتسلب خيرات البلاد.

ومثلما قضت بريطانيا على اقتصاد الباطنة، ضربت البحرية العربية في الساحل، مورد الرزق الأساسي للسكان آنذاك. وما أن عززت مواقعها السياسية والاستراتيجية حتى عقدت سلسلة من المعاهدات السياسية المباشرة ــ معاهدات الحماية. وكانت أولى المعاهدات تلك التي وقّعها شيخ البحرين عام ١٨٦١ معلناً قبوله المساعدة البريطانية في حال تعرضت بلاده لعدوان أجنبي، في مقابل منح بريطانيا الحق في تطبيق قوانينها على رعاياها في البحرين. وتحولت البحرين إلى مستعمرة بريطانية فعلية بموجب اتفاقين عقدا عام ١٨٨٠ وعام ١٨٩٢ وافق فيهما الشيخ عيسى بن علي على الشروط التالية:

> «١ ــ لن أخل بأي حال من الأحوال في اتفاق أو تراسل مع أي حكومة عدا الحكومة البريطانية.

٢ ـ لن أوافق على إقامة أي وكيل لأي حكومة أخرى في إقليمي إلا بموافقة الحكومة البريطانية.

٣ ـ إنني ـ مهما كانت الأحوال ـ لن أتنازل ولن أبيع ولن أرهن، وعدا ذلك لن أقبل احتلال أي جزء من إمارتي إلا للحكومة البريطانية»[٦].

شكّلت المعاهدة مع البحرين أنموذجاً للمعاهدات اللاحقة بين بريطانيا ومشايخ وأمراء ساحل عمان والخليج: بريطانيا تؤمن الدعم لهم مقابل قبولهم بسيادتها عليهم. وبذلك لم يبق غير قطر والكويت. كانت الكويت تحكمها أسرة من التجار الموالين للعثمانيين، آل الصباح. وفي أواخر القرن التاسع عشر، جاء الشيخ مبارك إلى الحكم بعد أن اغتال أخويه، وسعى إلى الاستقلال عن العثمانيين الذين كانوا يعملون على تحويل الكويت إلى موطىء قدم لهم نحو الخليج بالسعي إلى إيصال خط سكة حديد برلين ـ بغداد إليها. فكان طبيعياً أن تشعر بريطانيا بالخطر العثماني يهدد مصالحها ونفوذها. فعقدت في عام ١٨٩٩ اتفاقية مع الشيخ مبارك يمنحها بموجبها حق التواجد دون غيرها في الكويت، مقابل علاوة مالية تدفعها له بريطانيا مقدارها ١٥ ألف جنيه استرليني في السنة.

أما قطر، فكانت تابعة للبحرين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلى أن وقعت تحت سيطرة العثمانيين عام ١٨٧١. ولما انسحب منها هؤلاء عام ١٩١٦ ـ على أثر اندحارهم في الحرب ـ أخذت بريطانيا تضغط من أجل أن توقع قطر اتفاقية مماثلة للتي وقّعها سائر الحكام. وهكذا كان. وبعد ٩٧ سنة على توقيع أول هدنة بحرية، استكملت بريطانيا سيطرتها على المنطقة بأسرها عندما ألحقت قطر بالتاج البريطاني.

استغرق تأسيس السيطرة الاستعمارية البريطانية أكثر من قرن من الزمن. وقد تحكمت فيه حاجة بريطانيا لحماية خطوط مواصلاتها، وبخاصة الطريق إلى الهند، وضرب القوى المنافسة لها، محلية أكانت أم أجنبية (روسيا وفرنسا). وتمكنت بريطانيا من السيطرة بعد أن دمّرت الاقتصادات المحلية المتطورة نسبياً (تجارة، بناء سفن) وجزأت المنطقة إلى إحدى عشرة وحدة قانونية وسياسية وعزلت سلطنة عمان عن ساحل عمان وباقي الخليج وركّزت سلطة الأسر العشائرية عبر الرشوة أو العنف.

٢ ــ اقتصاد النفط ونتائجه (١٩٢٠ ــ ١٩٦٨)

مؤسسات السيطرة الاستعمارية

بموجب اتفاقيات الحماية، بسطت بريطانيا سلطتها على إحدى عشرة إمارة ومشيخة وسلطنة، بات يديرها موظف بريطاني كبير هو **المقيم السياسي في الخليج** يعاونه القنصل البريطاني في مسقط **والمعتمدون السياسيون** في الكويت والبحرين وقطر وأبو ظبي ودبي. رسمياً، لم تكن بريطانيا مسؤولة إلا عن الشؤون الخارجية لدويلات المنطقة. لكن هذا الإجراء الرسمي كان له دور مزدوج: أن يسهّل أمور الحكم عبر زمرة من السلاطين والمشايخ والأمراء الطيعين، تكلف أقل بكثير من الحكم المباشر بواسطة إدارة بريطانية. ومن جهة ثانية، فإن تسيير بريطانيا للشؤون الخارجية للإمارات ما كان إلا الستار الذي يخفي سيطرتها الفعلية على الشؤون والمقدرات **الداخلية**. وكان هذا يزداد وضوحاً كلما حاول أحد الحكام التمرّد على مشيئة بريطانيا أو مصالحها، وكلما قامت حركة معارضة تهدد بالإطاحة بالأسر العميلة. وهكذا كان «المستشارون» البريطانيون الممسكون بمفاتيح الإدارة المحلية هم الحكام الفعليين للمنطقة. أضف إلى ذلك، مسؤولية بريطانيا المباشرة عن أدوات القمع المحلية. إذ

كانت تتولى تدريب وتجهيز وقيادة القوات المسلحة وأجهزة الشرطة والأمن. فلا عجب إذا صرّح قائد «كشافة ساحل عمان» البريطانية أن «كشافة ساحل عمان هي الجيش الخاص للمقيم السياسي البريطاني»(٧).

في سلطنة عمان، تعزّزت السيطرة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى عندما التزم الإنكليز بإدارة شؤون السلطنة وقيادة جيشها واستقدموا لهذا الغرض «المستشارين» العسكريين والماليين. فأسّسوا «قوة مسقط» عام ١٩١٩ وأمدّوها بالأسلحة والمال والضباط وجنّدوا لها المرتزقة الإيرانيين والبلوش بعدما عجزوا عن استمالة السكان المحليين للانخراط فيها. وبنوا أربع قواعد جوية في السلطنة خلال الحرب العالمية الثانية كحلقات اتصال في سلسلة تربط أفريقيا الوسطى والشرق الأقصى بأوروبا. وهي قواعد بيت الفلج، والغريبة (قرب مسقط) وصلالة (عاصمة إقليم ظفار) وجزيرة مصيرة. وفي عام ١٩٥٨، توصّل الطرفان إلى اتفاق أجّر السلطان بموجبه جزيرة مصيرة للإنكليز لقاء تقديم المساعدة العسكرية له(٨).

ضاعفت بريطانيا قوات السلطنة في الخمسينيات لتمكينها من احتلال عمان الداخل، بعدما ظهرت احتمالات العثور على النفط فيها. فباتت القوات المسلحة مكوّنة من الوحدات التالية:

١ ــ **فوج مسقط** ونواته «قوة مسقط» ومركزه بيت الفلج.
٢ ــ **قوة الباطنة** وتأسست عام ١٩٥٢ مع النزاع حول البريمي، وتضم بعض العناصر القبلية ومركزها صحار، وقد أعيدت تسميتها **فوج الحدود الشمالية**.
٣ ــ **قوة عمان** التي أسستها شركة النفط عام ١٩٥٣

لاستخدامها في حماية عمليات التنقيب. وقد منيت هذه القوة بهزائم نكراء على يد قوات الإمام عام ١٩٥٧، فحلّها الإنكليز.

٤ ـ وأخيراً **قوة ظفار** التي ضمت بعض العناصر القبلية الموالية للسلطنة.

اندمجت هذه الوحدات في الخمسينيات لتشكّل **جيش السلطان** بعد أن أضيف إليها فوج جديد هو **فوج الصحراء**. وتقدّر قوة جيش السلطان بستة آلاف جندي يدرّبهم ويقودهم ضباط إنكليز يقسمون إلى فئتين:

١ ـ الضباط المنتدبون مباشرة من الجيش البريطاني وهم أفراد عاملون في هذا الجيش يتقاضون مرتباتهم منه ويعودون إلى صفوفه بعد انتهاء فترة الانتداب.

٢ ـ الضباط المتعاقدون ـ أو المرتزقة ـ الذين يجندهم السلطان بنفسه ويدفع هو مرتباتهم. وجميعهم ضباط بريطانيون سابقون لهم باع طويل في الحروب المضادة للثورات التحررية في المالايو وقبرص وأفريقيا الشرقية واليمن. غير أن هؤلاء جميعاً يظلون يأتمرون، في نهاية المطاف، بإمرة القيادة العسكرية العليا في البحرين.

كذلك أسس الإنكليز للسلطنة سلاحاً جوياً هو **السلاح الجوي لسلطان عمان**. كل طياريه ضباط منتدبون من السلاح الجوي الملكي البريطاني وطائراته من هذا السلاح ـ مع فارق أن السلطان هو الذي يدفع ثمنها ـ وهو يستخدم القواعد الجوية البريطانية في

السلطنة، وبخاصة قاعدة صلالة التي تحميها قوة عسكرية بريطانية مزودة بصواريخ أرض ـ أرض لحمايتها من هجمات الثوار.

هذا وظل السلاطين يتلقون المساعدات المالية الإنكليزية من عام ١٨٧٣ حتى عام ١٩٦٧ عندما بدأت عائدات النفط تتدفق عليهم. وكانت المساعدة السنوية، وقيمتها مليون جنيه استرليني، تشكّل ٥٠٪ من دخل السلطنة. أما على صعيد العلاقات الخارجية، فكانت تبعية السلطنة لبريطانيا واضحة جداً هي أيضاً. فالدبلوماسيون الوحيدون في مسقط هما القنصل البريطاني والقنصل الهندي، إذ لم يكن للسلطنة تبادل دبلوماسي مع أي دولة أخرى في العالم، عربية أو أجنبية، قبل خريف ١٩٧٠. حتى أنه عندما عرضت قضية إمامة عمان أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة واتهمت بريطانيا باستعمار عمان وشن حرب إبادة ضد شعبها، رفض السلطان إرسال مندوب عنه إلى المنظمة الدولية، فتولى المندوب البريطاني التحدث باسم سلطنة مسقط وعمان!

هذا في الوقت الذي كان هذا المندوب يعلن معارضة بريطانيا لأي نقاش حول عمان ورفضها تنفيذ أي قرار تتخذه الأمم المتحدة في هذا الصدد، لأن سلطنة مسقط وعمان دولة «مستقلة»!!

تطور اقتصاد النفط

في عام ١٩٠٨، عثرت بعثة تنقيب بريطانية على النفط في مسجدي سليمان في جنوب إيران. حتى ذلك الحين، كانت أميركا وروسيا تحتكران إنتاج النفط في العالم، وكان الطلب عليه أدنى بكثير مما هو الآن. غير أن بريطانيا أدركت بسرعة الأهمية البالغة للاكتشاف واتخذت الخطوات اللازمة لتأمين سيطرتها على الموارد الجديدة. فأجبرت عملاءها المحليين في عمان والخليج على التعهد

بعدم منح حقوق تنقيب لأي شركة غير بريطانية من دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية. وقّعت الكويت اتفاقية بهذا المعنى في عام ١٩١٣ والبحرين في عام ١٩١٤ لتليهما إمارات الساحل وسلطنة عمان عام ١٩٢٣.

نمت اقتصادات النفط في فترة ما بين الحربين إلاّ أنها اقتصرت على إيران والعراق (استثمارات بريطانية) والمملكة السعودية (استثمارات أميركية) أول الأمر. واستحصلت الشركات النفطية على عدة امتيازات تنقيب وبدأ الإنتاج في بعض الإمارات. غير أن الأهمية الفعلية لاقتصاد النفط لم تظهر إلاّ في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومع نمو اقتصاد النفط في عمان والخليج تنامت حصة الاحتكارات الأميركية على حساب الاحتكارات البريطانية. ففي عام ١٩٣٩ مثلاً، كانت بريطانيا تسيطر على ٦٠٪ من إنتاج النفط في الشرق الأوسط (بما في ذلك العراق وإيران والمملكة السعودية) بينما تسيطر أميركا على ١٣٪ فقط. وإذا بأرقام عام ١٩٥٤ تعطي أميركا ٦٨٪ في مقابل ٣٠٪ فقط لبريطانيا. وكان الإنتاج خاضعاً لـ«الكارتيل الدولي للنفط» المكوّن من سبع شركات احتكارية، منها خمس شركات أميركية هي «ستاندرد أويل أوف نيو جيرزي» (جيرزي)، و«ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» (سوكال) و«ستاندرد أويل أوف نيويورك» (سوكوني ـ موبيل)، و«غالف أويل»، و«تكساكو»؛ وشركة بريطانية هي «بريتش بتروليوم» (ب پ)، وواحدة بريطانية ـ هولندية مشتركة هي «رويال داتش ـ شل». وانضمت إلى هذا الكارتيل مؤخراً «الشركة الفرنسية للبترول». وعلى الرغم من الموقع الاحتكاري الذي يحتله، فقد تعرض لمنافسة شديدة خلال السنوات الأخيرة، إلاّ أن سيطرة الاحتكارات الثمانية على نفط الشرق الأوسط لا تزال منيعة لم تؤثر فيها كثيراً هجمة الشركات المستقلة

(الأميركية والفرنسية والإيطالية واليابانية) أو الشركات الحكومية المحلية (الإيرانية والسعودية والكويتية والعراقية).

كانت البحرين أول بلد في المنطقة أنتج النفط قبل الحرب العالمية الثانية. وقد مُنح امتياز التنقيب والإنتاج فيها إلى شركة أميركية ١٠٠٪ هي «شركة النفط البحرانية» (بابكو) المملوكة مناصفة من قبل «سوكال» و«تكساكو». إلاّ أن «بابكو» سُجلت كشركة كندية حتى تستطيع بريطانيا الادعاء بأنها لم تخرق أحكام اتفاقية عام ١٩١٣. وبدأ الإنتاج في البحرين عام ١٩٣٤ وبنيت فيها مصفاة لتكرير النفط السعودي. ولما لم تكن الجزر غنية بالنفط، فقد شكّل تكرير النفط السعودي ثلثي مدخول بابكو (عام ١٩٧٠).

الكويت محمية بريطانية أخرى دخلتها المصالح النفطية البريطانية من الباب العريض. كانت شركتا «غالف أويل» الأميركية و«ب پ» البريطانية تتنافسان على نيل الامتياز في الكويت، إلا أن مساومة أدّت إلى تأسيس كونسورسيوم أميركي ـ بريطاني مشترك عام ١٩٣٣ عرف باسم **شركة نفط الكويت** يملك كل من البلدين نصف الأسهم فيها. وقّعت الشركة اتفاقاً مع حاكم الكويت في عام ١٩٣٥ واكتشفت النفط بعد ذلك بثلاث سنوات، إلاّ أنها لم تباشر بتصديره إلاّ في عام ١٩٤٦ بسبب الافتقار إلى التسهيلات المرفئية. وارتفعت أرقام الإنتاج الكويتية بسرعة مذهلة خلال فترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٤، إذ أرادت «ب پ» التعويض عن خسائرها في إيران بزيادة إنتاج الكويت. وظلت الكويت هي المنتج الأول في المنطقة حتى عام ١٩٦٦ عندما سبقتها المملكة السعودية.

كانت «شركة نفط العراق» تملك امتياز التنقيب في قطر حيث

اكتشفت النفط وأخذت تصدره عام ١٩٤٩. وظلت هذه الشركة تحتكر إنتاج قطر حتى عام ١٩٦٤ عندما بدأت شركة «شل» بالإنتاج من آبار في عرض البحر.

وفي نهاية عام ١٩٧٠ كان إنتاج النفط بدأ في إمارتي دبي وأبو ظبي. في عام ١٩٥٤، حازت شركة «أبو ظبي مارين إيرياز» (التي تملك «ب پ» ثلثي أسهمها و«الشركة الفرنسية للبترول» الثلث الباقي) على امتياز التنقيب عن النفط في أبو ظبي وبدأت الإنتاج في عام ١٩٦٣. ومع إطلالة عام ١٩٦٦، كانت أبو ظبي قد سبقت قطر وأضحت أكبر منتج للنفط في عمان والخليج. أما بالنسبة إلى دبي، فقد اكتشف النفط فيها عام ١٩٦٨ وبدأ الإنتاج في العام الذي تلاه.

في سلطنة عمان، وقّع السلطان عام ١٩٣٧ اتفاقاً مع إحدى الشركات التابعة لشركة نفط العراق، مانحاً إياها حق التنقيب في عمان الداخل، ثم عدّله ليشمل إقليم ظفار. وسميت هذه الشركة «بتروليوم ديفيلوبمنت عمان وظفار» (PDO). ولكي تتمكّن الشركة من التنقيب كان لا بد من إعادة احتلال عمان الداخل.

هذه هي الشرارة التي أطلقت النزاع حول واحة البريمي وانتفاضة الجبل الأخضر. ومهما يكن من أمر، فإن بعثات التنقيب الأولى لم تسفر عن شيء، فانسحبت من الشركة معظم الشركات المالكة لشركة نفط العراق عدا شركة «شل» التي باتت تملك ٨٥٪ من أسهم شركة «بتروليوم ديڤيلوبمنت» (إضافة إلى ١٠٪ للشركة الفرنسية للبترول و٥٪ لغولبنكيان). وبعد أن أتم الإنكليز احتلال عمان الداخل عام ١٩٥٩ استأنفت الشركات عمليات التنقيب وعثرت على النفط عام ١٩٦١ في منطقة الفهود الصحراوية على

بعد حوالى ١٥٠ ميلاً من مسقط ومدت أنبوباً تحت الأرض لتنقله إلى ميناء الفحل في سيح المالح إلى الشمال الغربي من مسقط.

وتقرر البدء بالضخ بعد عام ١٩٦٧، إلا أن الشركة قدّمت الموعد على أثر توقف ضخ النفط العربي نتيجة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واستغلت المناسبة لزيادة وتيرة الإنتاج، فقفزت العائدات من ٨ ملايين جنيه إسترليني عام ١٩٦٧ إلى ٤٠ مليوناً عام ١٩٧٠. في ظفار، قامت شركة «بتروليوم ديفيلوبمنت» برحلة فاشلة عام ١٩٤٨، فأعادت الامتياز للسلطان عام ١٩٥١ الذي عرضه في السوق الأميركية من طريق وندل فيلبس، أحد علماء الآثار الأميركيين المقربين منه. فحازت عليه شركتان أميركيتان مستقلتان: «سيتيز سيرفيسز كومباني» و«ريتشفيلد أويل كوربوريشن» عملتا تحت اسم شركة مندمجة هي «ظفار ــ سيتيز سرفيسز بتروليوم» التي عثرت على النفط عام ١٩٥٧ في مرمول، ولكنها ادعت أنه بكميات لم تكن كافية للاستثمار التجاري. فانتقل الامتياز عام ١٩٦٥ إلى يد شركة «كونتيننتال أويل كومباني» (تضم شركتين أميركيتين: «جون ميكوم» و«بيور أويل كومباني») باشرت بعمليات التنقيب بحراسة «قوة ظفار». غير أن الثوار نسفوا إحدى قوافل السيارات التابعة لها وقتلوا أحد مديريها، فانسحبت الشركة عام ١٩٦٧ وأعادت الامتياز إلى شركة «بتروليوم ديفيلوبمنت» التي تعذّر عليها المباشرة بالعمل لأن السلطان فَقَدَ السيطرة على ظفار.

إن نفط عمان ذو أهمية بالغة بالنسبة للرأسمالية العالمية عامة، والإنكليزية خاصة، كان يصدر من ميناء الفحل، خارج مضيق هرمز، أي أنه لا يتأثر بإغلاق المضيق. وهو، مثله كمثل النفط الليبي، أقل تلوُّثاً من أنواع النفط الأخرى لانخفاض نسبة الكبريت

فيه. ثم إن عمان هي المورد الوحيد للنفط الخام في منطقة الخليج بالنسبة لشركة «شل» التي كانت تضطر إلى شرائه سابقاً من شركتي «غالف أويل» و«ب پ» في الكويت.

مميزات الاستغلال الاستعماري للنفط

تشكل الأقطار المطلة على الخليج (بما فيها السعودية والعراق وإيران) **أكبر منتج للنفط في العالم** (حوالى ثلث مجمل الإنتاج العالمي) وصاحبة **أكبر احتياط** فيه (بين نصف وثلاثة أرباع الاحتياط العالمي). ونفطها هو **المورد الرئيسي للطاقة بالنسبة للعالم الرأسمالي** بلا منازع (نصف ما تستهلكه أوروبا و٩٠٪ مما تستهلكه اليابان ومعظم ما تستهلكه الآلة الحربية الأميركية في جنوب شرقي آسيا). صحيح أن الاستعمار النفطي اتجه نحو بلدان البحر الأبيض المتوسط لتموين أوروبا بالنفط بعد حرب حزيران (يونيو) وإغلاق قناة السويس، فرفع إنتاج ليبيا والجزائر بشكل خاص. غير أن الشروط التي يفرضها هذان البلدان تدعو الاحتكارات النفطية إلى الانكفاء نحو منطقة الخليج مجدداً والتي يقدر أن يرتفع ما تصدره إلى أوروبا في السنوات القادمة إلى ٧٠٪ من مجمل استهلاكها من النفط، تحمله ناقلات ضخمة قادرة على قطع المسافة إلى أوروبا بأقصر مدة ممكنة.

ثم إن نفط الأقطار المطلة على الخليج العربي هو **أرخص نفط في العالم**. ويقدر علماء الاقتصاد كلفة إنتاج البرميل فيه بخمس (٥/١) ما هي عليه في فنزويلا وعشر (١٠/١) ما هي عليه في الولايات المتحدة الأميركية. هذا يعني أن **الأرباح التي تجنى من استثماره هي أعلى الأرباح في العالم**. ويقدّر المعدل الوسطي لأرباح شركات النفط على رؤوس أموالها الموظفة في المنطقة بـ

٦٧٪ في مقابل ٢١٪ في فنزويلا و١٦٪ في الولايات المتحدة الأميركية. ظهرت الأهمية القصوى لهذا النفط بالنسبة إلى العالم الرأسمالي في أعقاب حرب حزيران (يونيو) عندما اضطرت أوروبا للتزوّد بالنفط من فنزويلا. فكانت الأكلاف الإضافية التي تكبدها ميزان المدفوعات البريطانية، بسبب الفارق بين ثمن النفط العربي وثمن النفط الفنزويلي، أحد العوامل الرئيسية وراء خفض الجنيه الإسترليني في تشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام.

يُقدر مجموع رؤوس الأموال الموظفة في المنطقة بـ ٤٥,٠٠٠ مليون دولار، جنت بواسطتها الاحتكارات ما مجموعه ١٠,٠٠٠ مليون دولار من الأرباح منذ عام ١٩٤٥ حتى يومنا هذا.

أضف إلى هذا أن **نفط الأقطار المطلة على الخليج يسهم في تدعيم اقتصادات العالم الرأسمالي أكثر من أي مجال استثمار آخر في العالم**. وذلك بوسائل عدة أهمها:

١ ـ **إعادة تصدير نسب عالية من الأرباح إلى البلدان الرأسمالية**. وهذا ما يشهد عليه رئيس مجلس إدارة شركة «غالف أويل» الأميركية إذ يقول عن نفط الكويت: «لا شك في أن الكويت تسمح لـ«غالف أويل» بتحقيق أرباح هائلة. فإضافة للأرباح التي نعيد توظفيها في الشركة نفسها، تمكننا عملياتنا في الكويت من استثمار مئات الملايين من الدولارات في عمليات التنقيب عن النفط هنا في الولايات المتحدة وفي تنمية احتياطنا من النفط فيها. وكلها مشاريع كان يتعذّر علينا القيام بها من دون تلك الأرباح».

يكتسب هذا القول كل معناه عندما ندرك أن شركات النفط هي أضخم الاحتكارات في العالم الرأسمالي وأقواها، لا بل إن شركة النفط، كما أسلفنا، باتت النموذج الخالص للشركة الاحتكارية العالمية. ففي أميركا، تشكّل الاستثمارات النفطية ٣٠٪ من مجمل استثمارات البلد، غير أنها تدرّ ٦٠٪ من الأرباح التي تجنيها رؤوس الأموال الأميركية من مجمل استثماراتها في البلدان المتخلفة، هذا إضافة إلى أن مشتقات النفط تشكّل المادة الأولية لصناعة نامية هي البلاستيك. أما في بريطانيا، فشركتا «شل» و«ب پ» هما أكبر شركتين بريطانيتين على الإطلاق، تمدان الاقتصاد البريطاني بثلث مجموع المداخيل المتأتية من الاستثمارات الخارجية (تقدر الأرباح التي تجنيها بريطانيا على استثماراتها في الأقطار المطلة على الخليج بـ ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً).

٢ ـ **إيداع قسم من عائدات البلدان المنتجة في المصارف الأوروبية**، الأمر الذي يعزز قدرات الاقتصادات الرأسمالية وقدرتها على التبادل التجاري. والذي يسمح بذلك هو السيطرة الاستعمارية على الأسر الحاكمة في المنطقة. الكويت مثلاً تودع احتياط الدولة وودائع مصارفها والأفراد في مصارف لندن. وقد بلغت هذه الودائع، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مليار جنيه إسترليني. وفي الوقت الذي تقرّر فيه الكويت سحب هذا المبلغ أو تحويله إلى ذهب أو دولارات ستواجه بريطانيا كارثة اقتصادية تضطرها

إما إلى إشهار إفلاسها وإما إلى إلغاء قابلية تحويل عملتها إلى ذهب ودولارات.

٣ ـ **ربط المنطقة بالسوق العالمية وتحويلها إلى سوق لتصريف منتجات الصناعة الغربية ومجالاً رحباً للاستثمار والمقاولة.** الاستعمار النفطي لا يكتفي بنهب الثروة النفطية بأبخس الأثمان وإعادة تصدير الأرباح أو حتى اقتطاع قسم من العائدات المدفوعة للأقطار المنتجة بغية تدعيم نظامه الاستغلالي. إنما هو يأخذ باليد اليسرى معظم ما دفعه باليمنى. وما تدفعه احتكارات النفط من ضرائب ورسوم وعائدات تسترد القسم الأكبر منه طائفة من المصارف وشركات المقاولة والبناء والوكالات الأوروبية والأميركية واليابانية.

مثال واحد يكفي لإعطاء فكرة عما نقوله. في عام ١٩٧٠ كانت عائدات أبو ظبي من النفط تبلغ ١٨٠ مليون دولار. وقد أضيف لها ٤٠ مليون دولار بموجب اتفاقية طهران عام ١٩٧١. وتعلق مجلة «تايم» الأميركية (عدد أول أيار (مايو) ١٩٧١) على هذه الزيادة بكل ارتياح لأنه «يُعتقد أن ٨٠٪ من هذه الزيادة ستعود إلى الأمم الصناعية على شكل توظيفات ومشتريات للسلع الاستهلاكية»! **الاستعمار النفطي يفرض أيضاً كيفية إنفاق العائدات التي يدفعها.** وهنا أيضاً نجد أن تطبيق سياسة «آخذ باليد اليسرى ما أعطي باليمنى» يفترض وجود أسر حاكمة يسيطر عليها الاستعمار سيطرة كاملة. لم يخفِ الإنكليز قط سبب إزاحتهم لحاكم أبو ظبي السابق، الشيخ شخبوط، واستبداله بالحاكم الحالي، زايد. كان شخبوط يقتِّر الأموال التي تدفعها له شركات النفط،

رافضاً توظيفها. فجاء زايد لينتهج سياسة استثمار تتيح لشركات النفط وملحقاتها من شركات ووكالات ومقاولين أن تستعيد معظم ما دفعته على شكل عائدات. وهكذا، نجد أن الاحتكار العالمي للفنادق ـ هيلتون ـ بنى فندقين كبيرين في أبو ظبي! وإذا كان ثمة من يتساءل كيف يؤمن هيلتون سير أعماله ومراكمة الأرباح في بقعة نائية من العالم قليلة السكان والزوّار، فالجواب بسيط: إن حكومة أبو ظبي تستأجر على مدار السنة ٤٠٪ من غرف هذين الفندقين في مقابل ٥٠ دولاراً في اليوم على الغرفة الواحدة.

لحماية آلية النهب الجبارة هذه، تعتمد الاحتكارات النفطية عدداً لا متناهياً من الوسائل. أهمها:

١ ـ **التضامن ضد التأميم** باللجوء إلى المقاطعة الاقتصادية للبلد المعني. وقد اعتمدت هذه الوسيلة في ثلاث مناسبات، ضد روسيا عام ١٩١٧ والمكسيك عام ١٩٣٨ وإيران ١٩٥١. وكانت إيران هي وحدها التي رضخت للضغط ولكن بعد أن أطاح بحكم الدكتور مصدق الوطني انقلاب عسكري دبّرته الاستخبارات الأميركية أعاد الشاه إلى العرش وانتزع من بريطانيا ٤٠٪ من نفط إيران لصالح الاحتكارات الأميركية. وقد تشمل الإجراءات ضد التأميم أو وقف الضخ تغذية المنافسة بين الدول المنتجة، مما يسمح بالتعويض الفوري عن أي انخفاض في الإنتاج أو خسارة في مجالات الاستثمار. فبعد تأميم النفط الإيراني، التفتت الاحتكارات النفطية شطر الكويت ورفعت إنتاجها بوتيرة مذهلة. كذلك فعلت بالنسبة

إلى سلطنة مسقط وعمان عند انقطاع باقي النفط العربي خلال عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، إذ بدأت الضخ قبل أوانه ورفعت وتائره بسرعة فائقة خلال سنوات قليلة.

٢ ـ **تسخير التنقيب والاستثمار لأغراض الإبقاء على معدلات الربح الاحتكارية.** وهذا يشمل تجميد امتيازات التنقيب ورفض استثمار الغاز وما شابه. ونتيجة ذلك نجد أن ثروة المنطقة العربية من الغاز تحترق يومياً أمام أعيننا، بينما نشتري الغاز من أوروبا وأميركا.

٣ ـ **الغش في نظام المناصفة.** في الخمسينيات، وافقت شركات النفط على تطبيق نظام المناصفة في التعامل مع الدول المنتجة، إذ باتت هذه تتقاضى، على شكل عائدات، نصف السعر الرسمي المعلن لبرميل النفط. وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق شكّل تقدماً ملموساً بالمقارنة مع النسب البائسة التي كانت الدول المنتجة تحصل عليها في السابق، إلاّ أنه نظام مغشوش وملغوم بأكثر من لغم. فالتركيز على السعر الرسمي المعلن يسمح لشركات النفط بحرف الأنظار عن المصدر الفعلي لأرباحها الطائلة، وهو ثمن مبيع منتجات النفط ومشتقاته. بهذه الوسيلة مثلاً استطاعت شركات النفط الأميركية أن تسجل رقماً قياسياً في الأرباح إذ جنت ملياري دولار في ليبيا عام ١٩٦٩. وإذا كانت شركات النفط ارتضت بمبدأ المناصفة بناء على السعر الرسمي المعلن، إلا أنها سرعان ما أخذت تخفض هذا السعر على نحو مطرد. ففي عام ١٩٥٦

خفضت سعر البرميل بنسبة ٥٪ ثم خفضته بنسبة ١٨٪ عام ١٩٥٩ وبالنسبة ذاتها عام ١٩٦٠.

تأسست «منظمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط» (أوبيك) في عام ١٩٦٠ في محاولة لوقف التدهور المطرد في الأسعار المعلنة للنفط. وهي تضم الآن عشر دول، هي الدول العربية وفنزويلا تنتج حوالى نصف الإنتاج العالمي وتضم ٧٢٪ من الاحتياط وتمثل ٨٥٪ من التجارة العالمية للنفط. اعترفت الشركات بالمنظمة عام ١٩٦٤ فتحولت إلى مفاوض شبه رسمي معها. وقد تمكنت الأوبيك من تحقيق مكاسب عدة. فبفضل التضامن الجماعي بات في وسع البلدان المنتجة أن تستفيد من أفضل الشروط المعطاة لأي واحدة منها. هكذا أفادت الكويت والسعودية مثلاً من المكاسب التي حققتها إيران بعد عام ١٩٦٦ إذ فرضت زيادة في الإنتاج بنسبة ٥٠٪ ورفعت حصتها إلى ٦٥٪. فحازت هذه على حق التمثيل في مجالس إدارة الشركات، وفرضت على هذه الأخيرة أن تتموّن من البلد المنتج ذاته وأن تشغّل نسباً معينة من اليد العاملة المحلية، كما استعادت بعض مناطق الامتياز ورفعت العائدات.

وحاولت الدول المنتجة كسر احتكار الشركات السبع الكبرى عبر وسيلتين. الأولى هي، البحث عن شركاء جدد بين الشركات المستقلة الأميركية والإيطالية واليابانية والفرنسية. إذ إن هذه الشركات تقدم شروطاً للتعاقد أفضل من شروط الاحتكارات. وبفضل مثل هذه الاتفاقات أمكن رفع العائدات على البرميل في منطقة الشرق الأوسط بأكملها من ٧٧,٧ سنتاً أميركياً عام ١٩٦٠ إلى ٨٥ سنتاً عام ١٩٦٩[٩]. والوسيلة الثانية هي تأسيس شركات

وطنية تنافس الاحتكارات أو تحل محلها تدريجاً بتوليها التسويق والتكرير أولاً ثم بإسهامها مع الشركات الأجنبية في التنقيب والإنتاج، وأخيراً بتمويلها المباشر لعمليتي الإنتاج والتصدير. وكانت إيران الدولة الرائدة في هذا الميدان، إذ أسست شركتها الوطنية «الشركة الإيرانية الوطنية للنفط» عام ١٩٥٤، وباتت تسهم الآن في الإنتاج وفي تصدير النفط والغاز إلى أوروبا الغربية والشرقية وآسيا وإسرائيل (إلى ما قبل سقوط الشاه عام ١٩٧٨). وقد حذا حذوها كل من السعودية والكويت والعراق.

ولكن على الرغم ممّا بذل من جهود، ومن أهمية تأسيس الشركات الوطنية إلاّ أن سيطرة الاحتكارات على نفط المنطقة لا تزال قوية، إذ إن نسبة ما تنتجه هذه الشركات لا يزال يشكل ٨٥٪ من المجموع العالمي. ولكي تظهر حدود التنازلات التي قامت بها الاحتكارات والحجم الفعلي لخسارتها، لا بد من أن نتذكر أن طريقة إنفاق هذه العائدات الإضافية جاءت لتعزّز القدرة الشرائية للأقطار المنتجة ولتدعيم سلطة الحكام العملاء. ثم إن زيادة حصة الأقطار المنتجة غالباً ما يدفعها المستهلكون في الأقطار الرأسمالية عبر الزيادات الدورية على أسعار النفط فيها. وهكذا، فإن معظم هذه التحولات تصب في تدعيم الاستعمار على الرغم من أن حجم أرباح شركات النفط قد يتقلص نسبياً.

والمهم في نهاية المطاف ليس أن تزداد حصة الرجعيتين الإيرانية والعربية من عائدات النفط، وإنما الوجهة التي تنفق فيها هذه العائدات.

الهوامش

(١) هذا يعني أننا نتبنى التسمية التي تعتمدها «الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي». فتسمية «الخليج العربي» وحدها تستثني الكيان الطبيعي الرئيسي في المنطقة ـ عمان. وفي المقابل، فإن هذه التسمية تستبعد أيضاً صيغة «حزب العمل العربي في عمان» القائلة بعمان فقط، الرافضة صيغة «الخليج العربي» جملة وتفصيلاً، معتبرة إياها مجرد «جرف قاري». إن فكر حزب العمل العربي، الذي يتحكم بتعريفه للمنطقة وتسميته لها، يشكو أحياناً من نزعة قومية عمانية متزمتة تؤدي ببعض أفراده إلى مواقع الأيديولوجية القومية المتخلفة المتعارضة مع تبني الحزب الصريح للاشتراكية العلمية. والأخطر أنها تقيم الحواجز المفتعلة في وجه لقاء القوى الثورية في المنطقة.

(٢) كانت تسمى رسمياً «سلطنة مسقط وعمان» إلى حين الانقلاب الذي أطاح بسعيد بن تيمور وأحل ابنه قابوس محله في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٧٠. فصارت تعرف باسم «سلطنة عمان».

(٣) لاندن، **عمان منذ ١٨٥٦**، (بالإنكليزية)، ١٩٦٧، ص١٢٣.

(٤) ثيودور بنت، **جنوب الجزيرة العربية**، (بالإنكليزية)، لندن ١٩٠٠، ص٦٠.

(٥) لاندن، **المصدر نفسه**، ص٢٢٧.

(٦) الدكتور السيد نوفل، **الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي**، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٨، ص٢٦٩.

(٧) من مقال لثرولر وديفارغ، «غليان في الخليج العربي»، **الموند الدبلوماسي**، عدد حزيران (يونيو) ١٩٧١، ص١٥.

(٨) راجع الملحق رقم (١).

(٩) السنت الأميركي يعادل ثلاثة غروش لبنانية تقريباً.

الفصل الثاني

«تابعية ظفار»

ظفار هي الإقليم الجنوبي من سلطنة عمان. تقع على شاطىء البحر العربي على مسافة ٦٤٠ ميلاً غربي مسقط على الحدود مع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية. وتحدّها من الشمال صحراء الربع الخالي في المملكة السعودية. مساحتها حوالى ٣٨ ألف ميل مربع، ويبلغ طول شريطها الساحلي ٢٠٠ ميل بين رأس الشوامية شرقاً ورأس ضربة علي غرباً. وتقع على هذا الشريط المدن الرئيسية: سدح، طاقة، مرباط، صلالة، الحصن، الحافة، البلد، عوقر، ريسوت، رخيوت وضلكوت.

ظفار، جغرافياً، كناية عن سلسلة جبال تنحدر نحو البحر إلى الشرق والغرب وتنفرج عن سهل ساحلي ضيق لكنه بالغ الخصوبة هو سهل صلالة (ويسمى أيضاً سهل جربيب). تشمخ فوقه جبال القَرَى وهي المنطقة الوحيدة في جنوب الجزيرة العربية التي تستقبل

الأمطار بانتظام، إذ تجتذب سفوحها الجنوبية غيوم «الموسم» الهندية التي تسقيها مطراً غزيراً خلال أشهر الصيف. وهذا ما يجعل منها تلك «الجنة الكِلسية» من الكهوف والمغاور والبحيرات والشلالات والأدغال التي افتتن بها الرحالة. وجبال القرى، أولاً بأول، أرض البخور، سبب شهرة ظفار وثروتها عبر التاريخ. فيما تعلو سلسلة جبال أخرى تسد عنها الرياح الحارة التي تهب من الربع الخالي.

يقدّر عدد سكان ظفار بـ ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف نسمة، يعيشون في الريف على رعي الإبل والبقر والماعز وقطف البخور وثمار الأشجار البرية (كالتمر الهندي والتين والرمان) والإنتاج الحيواني (السمن الحيواني خصوصاً) وعلى زراعة موسمية محدودة جداً تنتج القمح والذرة وبعض الخضار. غير أن اقتصاد الريف ليس ذا اكتفاء ذاتي، مما يضطر سكانه للاعتماد على السهل والساحل لمبادلة الماشية والسمن والبخور لقاء المواد الغذائية (الأرزّ والشاي والسكر والخضار) وسمك السردين المجفف (المستخدم كعلف للماشية خلال أشهر الجفاف الطويلة) والألبسة والأواني المنزلية. أما في السهل وعلى الشاطىء، فيعيش السكان على الزراعة (القمح، الذرة، الخضار، القطن، قصب السكر، جوز الهند) وعلى التجارة وصيد الأسماك. علاقات ظفار التجارية مع بومباي (الهند) وبدرجة أقل مع مسقط وعدن. تستورد المنطقة الألبسة، والأغذية والأواني المنزلية والمحروقات ومضخات الماء، وتصدّر كميات قليلة من البخور والسمن الحيواني.

في المدن يسكن خليط بشري من الأفارقة والهنود والإيرانيين والصوماليين والبلوش إضافة إلى العرب. الأفارقة هم الأرقاء المملوكون وأحفادهم. والبلوش هم الجنود المرتزقة. أما الهنود

والإيرانيون والصوماليون فيتعاطون التجارة والخدمات والربا في الدرجة الأولى. العرب إما أن يكونوا من قبائل عمان الشمالية الذين استقدمهم السلاطين واعتمدوا عليهم لشق صفوف الشعب الواحد. وإما أن يكونوا من سكان ظفار الأصليين. وظفاريو المدن ينقسمون إلى فئتين: «السادة» الهاشميون الذين نزحوا من حضرموت، وهم قضاة الشرع وأئمة المساجد الذين يتولون إلى جانب ذلك مهمة الوساطة بين القبائل؛ وأبناء القبائل المتحضرة الذين يتعاطون الزراعة والصيد والعمل المأجور.

تسكن الريف ست قبائل هي: آل قَرَى وآل كثير والمهرة والشحرة والحراسيس والبوطهره. قبائل الريف تتكلم أربع لهجات غير عربية يعود أصلها إلى اللغة الحميرية القديمة. العربية هي اللغة الرئيسية لآل كثير، لكنهم يجيدون لهجات أخرى إلى جانبها.

أكبر القبائل الظفارية وأقواها آل قَرَى وآل كثير. تنحدر هذه الأخيرة من آل كثير في حضرموت، وقد اجتاح بعض فصائلها ظفار في القرن الخامس عشر. يسكن آل كثير الساحل (فصيل الشنافرة) والنجد (فصيل بيت كثير) والبادية (فصيل آل رشيد). ويعيشون على رعي الإبل والماعز وقطف البخور. أما آل قرى، فيرجع بعض المؤرخين أصلهم إلى الأحباش المسيحيين الذين غزوا جنوب غربي الجزيرة العربية قبل الإسلام. فتغلبوا على الشَحَرَة ـ سكان جبال ظفار الأصليين ـ وصادروا مواشيهم وسخروهم لخدمتهم، لكنهم ما لبثوا أن تبنوا لغتهم وملبسهم وعاداتهم. والشحرة الآن قبيلة مفقرة مستضعفة تضم حوالى عشرين فصيلاً يعيش أبناؤها موزعين بين أسيادهم من آل قرى ولا يتمتعون بأي مظهر من مظاهر الاستقلال إلا في وادي دربات.

يسكن آل قرى الجبال المسماة على اسمهم وجبل القمر في المنطقة الغربية. ويملكون قطعان الماشية ـ وخصوصاً البقر ـ فضلاً عن الأراضي والآبار ومعظم أشجار البخور. وعلى رغم كونهم يمارسون بعض الزراعة، فإنهم يستخدمون الأرض للرعي في الدرجة الأولى وقد يؤجرون بعضها لقبائل أخرى لتزرعها. كذلك فهم نادراً ما يقطفون البخور بأنفسهم، وإنما يؤجرون الأشجار لآل كثير والمهرة لقاء نصف المحصول. وما من أسرة ريفية إلا وتملك بعض الماشية، لكن ثمة فروقاً قد تكون كبيرة بين ما تملكه أسرة وأخرى. هذا أمر مشترك بين كل القبائل. لذا كانت ثروة الفصيل أو الفخذ قائمة على ما تملكه الأسر التي يتكون منها. وتتولى تقاليد الزواج والإرث حصر هذه الثروة داخل القبيلة ومنع تبعثرها أو تسربها إلى الخارج.

ينقسم آل قرى إلى تسعة فصائل وخمس عشرة فخذاً لم تعترف قط برئيس واحد. وهي في العادة متنازعة في ما بينها بقدر تنازعها مع المهرة وآل كثير.

نزح المهرة إلى ظفار من المنطقة المعروفة باسمهم في اليمن الجنوبي. ودفعوا بسكان النجد الأصليين، البوطهره، نحو الساحل الشرقي حيث يشكلون اليوم قبيلة فقيرة من الصيادين. المهرة متواجدون في كل ظفار من الجبال الغربية إلى رأس النص وجبل زعلول، على حدود ظفار الشرقية، مروراً بالنجد. وينقسمون إلى فئتين: المهرة الشرقيون، ويسمون الحساريت، وهم بدو رحل يتعاطون قطف البخور أيام الموسم، والمهرة الغربيون ومعظمهم رعاة على رغم أن بينهم من استقر على الساحل وعمل في التجارة والصيد.

الحراسيس، أخيراً، بدو رحل يسكنون الصحراء المسماة على اسمهم.

لقبائل ظفار عدد كبير من المشايخ، يكونون عادة بالوراثة من طريق الابن البكر ويتمتعون بنفوذ معنوي أكثر من كونه مادياً. ويتلخص دورهم بتمثيل الفصيل أو الفخذ أو القبيلة لدى الأطراف الأخرى.

الاقتصاد والمجتمع

اقتصاد ظفار بدائي تقليدي بمعنى أن مورد الطاقة الرئيسي ووسيلة الإنتاج الرئيسية، إن لم نقل الوحيدة، هي العمل البشري. إنه اقتصاد يكاد ينعدم فيه تراكم رأس المال، ينتج للاستهلاك المباشر ولا يستعين بأي أدوات، أو هو يستخدم أدوات جد بدائية. ورغم ذلك، فهو ليس اقتصاد اكتفاء ذاتي، كما أسلفنا. وفيه يقوم تبادل تجاري مالي، مع أن المقايضة ما زالت تمارس على نطاق واسع. ومن جهة أخرى، انفصلت بعض وحدات الإنتاج عن وحدات الاستهلاك وبرزت فئة طفيلية مستغلة تستهلك ولا تنتج. غير أن التمايزات الاجتماعية بين مختلف الفئات المهنية غير واضحة المعالم بسبب التخلف الشديد في قوى الإنتاج. إضافة إلى أن هذه التمايزات تخالطها تكوينات قائمة على القرابة أو عائدة إلى «نظام الطوائف المغلقة». وهذا ما يسمح بتقسيم الأهالي، اجتماعياً، إلى فئتين عريضتين: الكادحون والطفيليون. تتكون الفئة الثانية من «طبقة وسطى» من التجار والكتبة والإداريين والمقربين وأصحاب المحسوبيات. بينما تنتمي غالبية السكان إلى الفئة الأولى التي تضم العمال (قصابي الحجارة، الحمالين، عمال الزراعة) والمزارعين والصيادين والمملوكين والرعاة[1]. ولما كان الريف يمد المدن بيد عاملة رخيصة، ولما كانت علاقات التبادل التجاري بين الاثنين بالغة التفاوت يفيد منها، في الدرجة الأولى، التاجر والبائع والمرابي، أمكن الحديث عن تناقض بين المدن والريف وأمكن القول إن سكان المدن «يشكلون طبقة فوقية تباشر الاستغلال المادي لطبقة أنزل منها هم

سكان الجبل»[٢].

ويقسم المجتمع في ظفار، أيضاً، بحسب تراتب يقوم على بقايا «نظام الطوائف المغلقة»، ويمكن تسميته أيضاً بـ«نظام النبذ». ومراتبه الرئيسية من الأعلى إلى الأسفل هي:

١ ـ السادة الهاشميون.
٢ ـ القبائل الأرستقراطية (قرى، كثير، مهرة).
٣ ـ القبائل المستضعفة التي أخضعتها قبائل أخرى فخسرت بالتالي مكانتها القبلية ـ وانسحب بعضها من ممارسة الغزو والثأر ـ كما هو الحال بالنسبة للشحرة والبوطهره.
٤ ـ الأرقاء المملوكون، ويملك السلطان حوالى ٥٠٠ منهم يعملون في قصره وفي مزرعته بالمعمورة.

بناءً على المعلومات القليلة المتوافرة، يبدو أن نظام النبذ هذا نظام وراثي يقوم على مرتكزين. الأول، ممارسة أفراد المراتب الدنيا لفاعليات اقتصادية يتأفف منها أفراد المراتب الأعلى، ومنها الخدمة المنزلية والعمل المأجور والصيد. والثاني، تحريم الزواج بين ذكور المراتب الدنيا وإناث المراتب العليا. ولا يصح العكس.

ويتقاطع هذا التراتب القائم على نظام النبذ مع التراتب الاجتماعي (الطبقي). هذا يعني أن علاقات الاستغلال تبقى قائمة بين أفراد ينتمون إلى مرتبة واحدة من مراتب نظام النبذ.
ففي الريف مثلاً، تؤجر بعض أسر أو أفخاذ آل قَرَى الأرض وأشجار البخور إلى أسر أو أفخاذ من آل كثير والمهرة (والقبائل الثلاث قبائل

أرستقراطية). كما يعني، في المقابل، أن العلاقات والتمايزات الطبقية قد تضع قيوداً وتحريمات مماثلة لتلك التي يضعها نظام النبذ. فمثلاً، تدفع الحاجة الاقتصادية بأبناء الأسر الفقيرة من قبيلة أرستقراطية للنزوح إلى المدن والعمل في مهن كانت محصورة قبلاً بالمنبوذين من أبناء المراتب الدنيا (كالعمل المأجور وصيد السمك). أما مؤسسة الـمَهْر، فمن شأنها أن تضع تحريمات على الزواج ليست مختلفة بشيء عن التحريمات التي يضعها نظام النبذ. كلما ارتفعت ثروة أسرة ما، ارتفع المهر الذي تطلبه على نسائها. بذلك يتولد وضع يستحيل فيه على أبناء الأسر الفقيرة الزواج من نساء الأسر الغنية داخل مرتبة واحدة من مرتبات نظام النبذ.

لننظر الآن إلى العلاقة بين هذا التركيب الاجتماعي وبين سلطة آل بو سعيد.

تابعية ظفار

قامت سيطرة سلاطين مسقط على مصادرة الفائض الاقتصادي عبر الضرائب. هكذا كانت وظيفة ظفار الرئيسية أن تمد الخزينة في مسقط بعائدات الزكاة والأعشار وغيرها من الضرائب. وتتساوى ظفار بذلك مع سائر أجزاء السلطنة. ربما مع فارق وحيد هو أن السلاطين اعتبروها مزرعة خاصة لهم. لذا تجد الدليل الرسمي للسلطنة (الصادر عام ١٩٦٥) لا يزال يتحدث عنها بصفتها «تابعية ظفار».

وهكذا فمن بين المؤسسات الثلاث التي ينسبها كارل ماركس لنظام «الاستبداد الشرقي» ـ الخزينة، الجيش، الأشغال العامة ـ لم يعرف أهالي ظفار المؤسسة الأخيرة قط. فقط خَبِروا النهب (الخزينة) وأداة

النهب والقمع (الجيش). فكان لا بد لهذا النوع من السيطرة أن يولد الحلقة المفرغة المألوفة: اضطهاد واستغلال ـ تمرد ـ قمع ـ تمرد. في ظروف ظفار المخصوصة، اتخذت هذه العملية الشكل التالي: ما أن يستتب الأمن بين قبائل الريف وتعاود علاقتها الطبيعية مع الساحل والسهل حتى تنقضّ عليهم آلية النهب التابعة للسلطنة. فيتمردون ويعتصمون بجبالهم المنيعة. كرد فعل لذلك، يلعب الوالي على الأحقاد والخلافات القبلية ويفرض العقوبات الجماعية. فتتمرد قبائل أخرى. هذه المرة، تتدخل مسقط فتعقد الصلح وتغفر عن الإساءات السابقة. وإذا باستتباب الأمن يخضع السكان مجدداً لآلية النهب، فيتمردون مرة ثانية. وهكذا دواليك. فكان من نتيجة ذلك وقوع أهالي ظفار فريسة خيارين كلاهما مؤلم: إما الصلح المقرون بضرائب لا يقوون على احتمالها، وإما إعلان الحرب على السلطنة وما يرافقه من حرمان من مواد غذائية حيوية لهم ولماشيتهم. وفي كلا الحالين، يسود الجوع والبؤس والموت. فإذا بتاريخ ظفار بأكمله يتحول إلى تاريخ خلافات بين القبائل وانتفاضات هذه القبائل ضد السلطنة. وكانت الخلافات القبلية واعتماد الريف على الساحل لتموينه بمواد غذائية حيوية من الأسباب الرئيسية التي حالت دون انتصار انتفاضات قبائل ظفار ضد السلطنة. وكان عليهم أن يرتضوا أخيراً باستبدال والٍ بآخر أو بتخفيض هذه الضريبة أو تلك.

جرى إلحاق ظفار رسمياً بالسلطنة خلال الأعوام ١٨٧٧ ـ ١٨٧٩. غير أن تدخل مسقط في شؤونها يعود لبداية القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٠٦، سيطر على ظفار قرصان يتعاطى تجارة العبيد هو محمد بن عقيل. فاختار صلالة عاصمة له ودافع عنها بجيش من العبيد الأفريقيين. وبعد حروب طاحنة، تمكن محمد من

السيطرة على آل قرى، فأقسموا على اغتياله. ونجحوا في ذلك عام ١٨٢٩. وقد أدّت هذه الحادثة إلى أول تدخل معروف لمسقط في شؤون ظفار، إذ أرسل السلطان سعيد الكبير فرقة من جيشه احتلت المقاطعة وعرض ولايتها على عبد الرحمن بن عقيل، شقيق محمد. لكن هذا الأخير رفض العرض. ولما اضطر السلطان سعيد إلى سحب قواته، عادت ظفار إلى سابق عهدها من نزاعات قبلية عنيفة لم تخرج منها إلاّ عام ١٨٧٦ عندما سيطر عليها مغامر آخر هو فضل بن علوي، مهاجر حضرمي في الهند، قام فيها بنشاط معاد للإنكليز فطردوه. وبالرغم من أن فضل تمكّن من كسب ولاء عدد كبير من القبائل، إلاّ أن ضرائبه الفاحشة سرعان ما دفعت الأهالي إلى التخلص منه في أقل من عامين. ففر عام ١٨٧٩ إلى الآستانة حيث عرض ظفار على السلطان عبدالحميد الذي عيّنه والياً على حضرموت وظفار وأمدّه بالمال والسلاح والرجال لضمهما إلى السلطنة العثمانية. من أجل قطع الطريق على هذه المحاولة العثمانية، شجعت بريطانيا سلطان مسقط، تركي، على إلحاق ظفار بسلطنته. فعيّن هذا سليمان بن سويلم والياً عليها. وهكذا أحبطت محاولات فضل لاستعادة سيطرته على ظفار. وكانت آخر هذه الحملات وصلت عدن عام ١٨٨٦، فأسرت السلطات البريطانية جنودها بعد تجريدهم من السلاح. وبذلك استتبت سيطرة سلاطين مسقط على ظفار.

حكم سليمان ظفار طوال ثلاثة عقود من الزمن أرسى خلالها أسس إدارة المقاطعة. وتمكن من فرض سلطته على نحو فاعل خلال سنوات حكمه الأولى. فسيطر على المدن الرئيسية وأنشأ فيها نواة إدارة تتولى جباية الضرائب واعتمد في تدعيم سلطته على حامية من العبيد الأفريقيين والقبائل المستقدمة من شمال عمان. وإذا بظفار

تمد خزينة السلطنة عام ١٨٩٥ بضرائب عينية قيمتها ١٥ ألف ريال.

شكّلت سياسته إزاء القبائل سابقة ما لبث أن سار عليها خلفاؤه قد ارتكزت على قاعدتين: استغلال النزاعات بين القبائل من جهة، والاستفادة القصوى من اعتماد سكان الجبل اقتصادياً على الساحل، من جهة أخرى. فعندما تمرّد آل قرى ضد دفع الضرائب، كان سليمان قد أمن جانب آل كثير. فأحبط التمرد بسرعة بعد أن فرض حصاراً اقتصادياً على الجبل، مما اضطر المتمردين إلى الاختيار بين الاستسلام والاختناق الاقتصادي. أما حين تمرّد آل كثير، فوقف آل قرى على الحياد لا بل تعاون بعضهم مع الوالي ضد خصومهم القبليين. على رغم ذلك، تعذر على سليمان قمع تمرّد آل كثير، فاستعان بمسقط. فأرسل السلطان تركي ابنه فيصل الذي سرعان ما عاد إلى عاصمة السلطنة ومعه ٣٥ شيخاً من مشايخ آل كثير كرهائن.

ولم يخمد التمرّد، حتى عندما أطلق فيصل سراح الرهائن عند موت أبيه. وفي عام ١٨٩٦، احتلّ آل كثير صلالة ودمروا تحصيناتها وقتلوا أولاد سليمان الذي فر إلى مرباط. وهكذا، انحسرت سلطة السلطنة كلياً عن ظفار طوال عام بأكمله. فكان لا بد من إعادة احتلالها. وهذا ما قام به فيصل بتشجيع من الإنكليز وبمساعدة عسكرية منهم. وعلى رغم إعادة احتلال صلالة وانسحاب آل كثير من السهل، لم يجرؤ سليمان على دخول عاصمته، بل تركها بيد أحد مملوكيه، بخيت النوبي، ومعه هذه التوصية: «إذا سمعت أن بيت كثير اختاروا شيخاً من بينهم وعاش، أقطع رأسك». أما آل كثير، في المقابل، فقد أقسموا على اغتيال أي موظف يمثل سلطات مسقط.

اغتيل سليمان عام ١٩٠٧ وحلّ بخيت النوبي محله. فسادت الانتفاضات حتى عام ١٩١٦ عندما اضطر السلطان تيمور بن فيصل إلى زيارة ظفار وتوقيع معاهدة صلح مع القبائل استبدل فيها بخيت النوبي بوال ظفاري هو عبدالله بن سليمان من قبيلة الحراسيس. وتشكل هذه الحادثة بداية الحكم المباشر لسلاطين مسقط على ظفار. وقد اضطر تركي إلى زيارة ظفار مجدداً عام ١٩٢٣ بعد أن ثارت القبائل مجدداً إثر موت عبدالله. لكنه هذه المرة عيّن والياً من أهالي شمالي عمان هو سعود بن علي.

بعد أن استبدل الإنكليز السلطان تيمور بابنه سعيد عام ١٩٣٢، زار هذا الأخير ظفار وعيّن والياً جديداً هو الشيخ حمود بن حميد الغفاري. ومما نعرفه من تاريخ ظفار خلال العقدين الأولين من حكم سعيد بن تيمور، يجدر التشديد على حادثتين: إنشاء قاعدة لسلاح الجو البريطاني في صلالة خلال الحرب العالمية الثانية، وبدء التنقيب عن النفط في ظفار. بينت الحادثة الأولى للظفاريين الارتباط العضوي بين الاستعمار البريطاني وسلالة آل بو سعيد المتحكمة بهم. أما بالنسبة إلى التنقيب عن النفط، فقد أعلن عام ١٩٥٧ عن اكتشافه، وعلى الأثر ساد بعض الاضطراب فقرّر سعيد حرمان أهالي ظفار من التوظف في شركة النفط العاملة في مقاطعتهم.

ويبدو أن سعيد بن تيمور أحكم سيطرة السلطنة على الساحل، لكن الجبل ظلّ خارجاً عن سلطته.

ومنذ عام ١٩٣٢، اختار سعيد بن تيمور صلالة عاصمة صيفية له، وبنى فيها قصراً، وتزوج من ظفارية أنجبت له ابنه الوحيد، قابوس. لكنه ما لبث أن لجأ إليها عام ١٩٥٨ هرباً من انتفاضة الجبل

الأخضر في عمان واعتمدها عاصمة دائمة ولم يطأ عاصمته السابقة مسقط طوال الأعوام الباقية من حكمه. ولهذه الحادثة أهمية بالغة بالنسبة للثورة في ظفار. فإن حكم سعيد المباشر على ظفار، وطبيعة النظام الذي أقامه فيها، هما العاملان الرئيسيان وراء إعلان الكفاح المسلح عام ١٩٦٥. كما أن الأسلوب الذي عالج به ابن تيمور مسألة الكفاح المسلح بعد اندلاعه عامل أساسي من العوامل التي حدّدت مسار الثورة. فما هو النظام الذي أقامه سعيد في صلالة؟

حكم سعيد بن تيمور

تقول إحدى لجان الأمم المتحدة في تقرير لها عن ظفار (وضع بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣):

> «يعامل السلطان أهالي ظفار كالعبيد. إنه شرس يفرض القيود الكيفية على الشعب. فهم ممنوعون من السفر ومن بناء المنازل. ولا يستطيعون شراء المواد الغذائية إلاّ في سوق مسورة، كميات الغذاء فيها مقننة. ولا يسمح لهم باستيراد أو تصدير السلع. البطالة تعم ظفار. وما من مدارس أو مستشفيات. لا حياة اقتصادية فيها أو مساواة أو حق الإسهام في السياسة».

توخياً لمزيد من الدقة، ينبغي القول أن ثمة مدرسة واحدة في صلالة. ولكن لا يدخلها إلاّ المقربون من السلطان، ويتلخص دورها في تخريج دفعات الكتبة والجواسيس للإدارة. ولا يوجد طبيب واحد في ظفار. اللهم إلا إذا أردنا استخدام التعبير ليشمل الدجال المحلي ـ المدعو أحمد شفيق ـ أحد المقربين من سعيد بن تيمور ومن أكبر ملاك الأرض. وهكذا يعاني السكان من سوء التغذية

والسفلس والتراخوما وشلل الأطفال والملاريا. وغني عن القول أن لا أطباء بيطريين في ظفار. فالبقر، عنصر الثروة الرئيسي، يصاب بمرض «الكاتاراكس» وينفق. ولا كهرباء أو مياه شفة أو مجارير كذلك. وفي المدن يمنع السكان من التدخين وتناول المشروبات الروحية وركوب الدراجات ولعب كرة القدم وفتح المطاعم أو بناء الحوانيت واقتناء الراديو وقص الشعر وانتعال الأحذية أو ارتداء السراويل. وتتولى إدارة السلطنة تنفيذ أوامر على شاكلة هذا الأمر:

«لوحظ أن بعض الأفراد من رعايا السلطنة يلبسون أحياناً لباساً يغاير ما يلبسه أهل البلاد. ونظراً لما في ذلك من خروج عن التقاليد المرعية، ننبه الجميع بالتزام المحافظة على اللباس المعتاد في البلاد وعدم التزيي بغيره من الألبسة الأجنبية وذلك اعتباراً من صدور هذا البلاغ، وكل من وجد مخالفاً يعرض نفسه للمسؤولية...»(٣)

غير أن ما سبق ذكره من إجراءات، وإن بدا عبثياً ولا منطقياً، هو سمة من سمات نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي له منطقه الخصوصي. إن نظام الحكم الذي أقامه سعيد بن تيمور في صلالة يقوم على عملية مصادرة الفائض الاقتصادي من طريق الضرائب. وتقوم عملية المصادرة هذه على ثلاثة مرتكزات هي التالية: المرتكز الأول، محاولة واعية ومنهجية لعزل ظفار عن أي أثر ممكن للتطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عصفت بمنطقة الخليج العربي ابتداء من الخمسينيات من هذا القرن. وكان تمرد الجبل الأخضر في عمان قد بيّن مدى التناقض القائم بين نظام حكم سعيد بن تيمور وبين التغييرات البنيوية المهمة التي أخذ يجريها اقتصاد النفط الرأسمالي في سائر أجزاء عمان والخليج. وعلى رغم أن هذا

التمرد دفع بسعيد إلى الاحتماء بآخر حدود الدفاع التي يملكها ـ ظفار ـ إلاّ أنه ظلّ مصرّاً على خوض حربه الخاصة ضد هذه التغييرات. وما الإجراءات والقيود والتحريمات السالفة الذكر إلا الأسلحة التي خاض بها تلك الحرب.

والمرتكز الثاني هو سياسة اقتصادية تتولى، عن وعي، سد الطريق أمام أي تطور اقتصادي. وتعتمد هذه السياسة على موقف «أيديولوجي» راسخ يعتبر أنه كلما عظم تخلف السكان الاقتصادي وازداد بؤسهم وحاجتهم، كلما تعاظم ولاؤهم. وبالعكس، فبقدر ما يرتفع مستواهم الاقتصادي، بذاك القدر يبدأون بالمطالبة والتمرد. وتصف كتابات الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل هذه السياسة على النحو التالي:

«إن السياسة الاقتصادية هنا تستند في أساسها إلى قاعدة أو نظرية مشهورة.. هي: العمل المستمر الصارم على إبقاء الشعب عند المستوى المادي الذي لا يسمح له بالتفكير في الشؤون السياسية والحقوقية. وذلك يتحقق من خلال إغراقه في المشاكل المادية اليومية وشغل تفكيره بالمعضلات البيتية والمعيشية الصغيرة. فالرخاء الاقتصادي يشكل حتماً خطراً جسيماً على الطاعة العمياء. وإن سياسة الخنق الاقتصادية التي تمارسها الدولة على كل مجال للإنتاج أو وسيلة للعيش هي من أجل خدمة هذا الهدف قبل أي شيء آخر...»[٤].

أما المرتكز الثالث لعملية مصادرة الفائض الاقتصادي فهو نظام سياسي يقوم على القمع وبذر الشقاق والنميمة، يعتمد على التركيب القبلي للمجتمع ويستغل الخلافات القبلية في آن معاً.

ليس من العسير إذاً، تعيين تناقض مثل هذا النظام. فالمرتكزات الثلاثة التي تضمن استمرار عملية مصادرة الفائض الاقتصادي تفضي إلى نتيجة عكسية إذ تصدم التطور الاقتصادي للبلد وتقلص بالتالي من حجم الفائض المقابل للمصادرة.

الرسوم والضرائب

تكاد لا توجد فاعلية اقتصادية لا يفرض عليها رسم أو ضريبة. وأهمها الزكاة والعشور والرسوم الجمركية والضرائب على الحيوان والصيد وتقصيب الحجارة والاقتطاع الكيفي من أجور العمال. فما من وسيلة لابتزاز درهم إضافي من الشعب إلا وابتكرت.

عند تسلمه الحكم عام ١٩٣٢، أجرى سعيد بن تيمور إحصاء للسكان والحيوان في ظفار حدد على أساسه نظام الرسوم والضرائب الذي ما زال ساري المفعول إلى يومنا هذا. ويقضي بأخذ عنزة واحدة سنوياً كضريبة عن كل خمس عنزات، وجمل واحد عن كل خمسة جمال، وعجل عن كل عشر بقرات. وثمة رسوم على صيد السمك. ففي المنطقة الغربية يدفع الصياد ١٢٠ ريالاً[٥] لقاء حق ركوب البحر خلال ثلاثة أشهر و٧٥ ريالاً عن كل شهر إضافي. هذا عن صيد سمك السردين فقط. أما الضريبة على صيد الأسماك الأخرى فكيفية. إذ يوضع الصيد على الشاطىء كل يوم ويختار منه الوالي أو وكيله كمية يحددها على هواه.

العشور ضريبة على المواد الغذائية والملبوسات المستوردة. وقد تصل أحياناً إلى ٨٠ بالمئة من قيمة السلعة. وثمة رسوم على التصدير أيضاً. ففي المنطقة الغربية مثلاً يدفع رسم قدره ٤ ريالات عن كل تنكة للسمن الحيواني يراوح ثمنها بين ١٨ و٢٠ ريالاً.

«الخنق» الاقتصادي

إضافة إلى عملية مصادرة الفائض، ثمة عملية صدم للحياة الاقتصادية في ظفار، يتولد عنها اقتصاد ليس راكداً وحسب بل ومتقهقر أيضاً.

ما هو مسموح به من تجارة في ظفار تحتكره قلة من التجار الإيرانيين والهنود والصوماليين. أما أصحاب الحوانيت والباعة، فليسوا كثيري العدد. وبما أن السلطان يحرم بناء الحوانيت، ترتفع الإيجارات حتى تبلغ أرقاماً خيالية. وإذا أضفنا لذلك الرسوم الجمركية المرتفعة ننتهي إلى حالة من الخنق الاقتصادي تتمثل في الدرجة الأولى بالتناقض بين ارتفاع الأسعار وبين خفض القدرة الشرائية عند السكان. ومن هنا ركود هذا القطاع وشلله[٦].

ولعلّ الزراعة، وهي القطاع الذي يعيش عليه معظم سكان السهل، أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضاً لعملية الخنق هذه. الضرائب جد مرتفعة على الأرض، كما على مضخات الماء والمحروقات. لذا، فعلى الرغم من خصوبة أرض الساحل التي تسمح بثلاثة محاصيل في العام الواحد، نجد أن معظم الأراضي غير مزروعة. وأخصب الأراضي ملك للسلطان (مزرعة المعمورة) ومشروع الري الوحيد مسخر لخدمته وهو المشروع الذي ينقل ماء وادي رزات إلى المزرعة عينها. أما ما تبقى من أرض، فيتقاسمها المقربون وعدد من الفلاحين الصغار والمتوسطين المثقلين بالديون. أما آبار المياه، على قلتها، فقد تغلق بناء على نزوة للسلطان أو أحد وكلائه فيصب فيها الإسمنت أو تنسف بالديناميت. ومما لا شك فيه أن اعتماد مضخات الماء يشكل منعطفاً في الزراعة. إلا أن موقف السلطات منه ما لبث أن قضى على كل آثاره الإيجابية. الرسوم الجمركية على المضخات تصل إلى ٥٠ بالمئة من ثمنها.

والمحروقات المحتكرة، تباع بأبهظ الأسعار وقد يمنع صاحب الجلالة توزيعها لأسخف سبب. فلا يبقى في النهاية، من دخول المضخات، إلا آثاره السلبية: بطالة العمال الزراعيين وانهيار المزارعين الصغار[٧].

وليس قطاع صيد الأسماك بأحسن حالاً. فعلى الرغم من أن البحر العربي مشهور بثروته السمكية، إلا أنها ثروة غير مستغلة خلا ما يستخرج من سردين وسمك القرش. ولذلك سببان رئيسيان: العائق الأيديولوجي المرتبط بنظام النبذ الذي يعتبر صيد الأسماك مهنة محتقرة من جهة، وتحريم سعيد بن تيمور لاستيراد أدوات الصيد الحديثة من جهة ثانية. وينعكس الخنق في قطاع صيد الأسماك على الريف إذ تسهم الضرائب المرتفعة على السردين في استنزاف قطاع الرعي فيه[٨].

تلخيصاً، يمكن القول إنه في ظفار، في ظل سعيد بن تيمور، لم يكن البشر يموتون من المرض والجوع وسوء التغذية وحسب، بل كانوا يتعرضون أيضاً لعملية خنق تشمل كل جانب من جوانب حياتهم حيث تحولت هذه الحياة إلى سعي دائم وراء الهواء في متاهة من المنافذ المسدودة.

أقام سعيد نظامه السياسي على قاعدتين: نظام الرهائن وسياسة تغذية الانقسامات القبلية واستغلالها.

يتولى المشايخ عملية التوسط في مجمل العلاقات القائمة بين السلطات والقبائل. فالشيخ يمثل أفراد قبيلته لدى السلطان أو وكلائه، وهو الذي يجبي الضرائب منهم (وقد يعطى حصة منها) كما أنه المسؤول عن حفظ أفراد قبيلته للأمن والنظام. فإذا ما

ارتكب أحدهم مخالفة ما، اعتبر هو المسؤول فوراً. فيقبض عليه أو على بديل يقترحه هو إلى حين استسلام المخالف. وقد يعتقل الشيخ من ضمن إجراء اقتصاص جماعي من القبيلة أو للضغط عليها لتنفيذ مشيئة ما.

بذلك كان سعيد يسير على تقاليد عمرها عشرات السنين. لكنه تفنن في تطويرها. و«حنكة» صاحب الجلالة في التعامل مع القبائل على رأس الأسباب الذي حدت بأسياده الإنكليز إلى الإتيان به محل أبيه عام ١٩٣٢. فلم يكتف بتأليب فصيل على آخر وقبيلة على قبيلة أو باستمالة هذا الشيخ والاستعانة به لضرب شيخ آخر، وما إلى ذلك. بل راح يسلح الفصائل والأفخاذ الفقيرة ويربطها معيشياً به. كما تجاوز سلطة المشايخ الوراثية التقليدية وراح يعين الجواسيس وأصحاب المحسوبيات في كل تجمع قبلي. وسرعان ما تحول هؤلاء إلى منافسين خطرين لسلطة المشايخ التقليدية بسبب ما يتمتعون به من نفوذ لدى السلطات. وبذلك أسهم سعيد بن تيمور، من دون وعي منه، في تفكيك التركيب القبلي.

وعلى رغم مناعة نظام الحكم هذا وانسداد منافذه، لم يكن بد من أن تنفتح فيه ولو كوة صغيرة يتدفق منها سيل الثورة. وكانت الثورة في ظفار النتيجة المباشرة لعاملين اثنين: الهجرة إلى الخليج والتنقيب عن النفط.

في الخمسينيات من القرن المنصرم، عرفت ظفار هجرة واسعة إلى الخليج حيث اجتذبهم الازدهار الذي حمله اقتصاد النفط. وفي الخليج، عمل الظفاريون كتجار وباعة وموظفين وعمال نفط وجنود في جيوش الأمراء والمشايخ. وقد احتك العديد منهم بالحركة

الوطنية وخاصة بالتيار الغالب عليها ـ التيار الناصري ـ وبجناحه المنظم، حركة القوميين العرب. ومن هؤلاء خرج قادة الثورة ومناضلوها.

بتوقيعه على الاتفاقات التي تسمح بالتنقيب عن النفط، كان سعيد بن تيمور، بمعنى ما، يوقع على وثيقة إعدام نظامه. فها هو، الذي سعى جاهداً إلى سد كل منافذ سلطنته أمام تسرب أي أثر للتحولات التي أدخلها اقتصاد النفط على حياة الخليج، يقوم عن وعي بإدخال «العدو» ضمن أسواره. لكنه ما كان ليقاوم إغراء «الذهب الأسود». لذا وقع في جملة تناقضات يستحيل الإفلات منها. فقد أدخل السلطنة في عصر النفط من جهة وظل مصرّاً، من جهة أخرى، على محو أي أثر اجتماعي وسياسي وثقافي لهذا الإجراء. كما أنه أصرّ على احتكار عائدات النفط ـ عندما بدأ يتدفق ابتداء من عام ١٩٦٤ ـ رافضاً أن يصرف درهماً واحداً على تحسين أوضاع شعبه، مبقياً على قاعدة نظامه الاقتصادي إياها: مصادرة الفائض من طريق الضرائب والبلص. كل ذلك في وضع بدأ فيه شعبه الجائع، السيىء التغذية والعاطل من العمل يكتشف، من طريق الهجرة، القدرات الجبارة التي يحملها اقتصاد النفط لتحسين أحواله.

وكانت إحدى نتائج هذا الوضع المتناقض اندلاع الكفاح المسلح في جبال ظفار في التاسع في حزيران (يونيو) ١٩٦٥ حيث التقى لأول مرة أبناء الريف مع أبناء المدن وأفراد من قبيلة مع أفراد من قبيلة معادية، للتحرر من العدو المشترك ــ حكم آل بو سعيد الطغاة وأسيادهم الإنكليز.

الهوامش

(١) راجع: الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، **دراسة تحليلية عن الوضع الاجتماعي في منطقة ظفار**، ص ٤ ـ ١٢.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص١٣.

(٣) **دراسة تحليلية عن الوضع الاجتماعي في منطقة ظفار**، ص١٥.

(٤) نشر في صحيفة **الطليعة** الكويتية، ٢٧ ـ ٤ ـ ١٩٦٦.

(٥) الريال يعادل ٧ شلنات إنكليزية ودولاراً أميركياً واحداً تقريباً ـ أي حوالى ثلاث ليرات لبنانية. هكذا كان الحال حتى عام ١٩٧٠ عندما ألغى سعيد بن تيمور ريال ماريا تيريزا وأحل محله الريال السعيدي وهو يعادل جنيهاً استرلينياً واحداً.

(٦) **دراسة تحليلية عن الوضع الاجتماعي في منطقة ظفار**. ص١٥ ـ ١٦.

(٧) راجع: المصدر السابق، ص١٦ ـ ١٧ و٢٥ ـ ٢٦.

(٨) راجع: المصدر السابق، ص١٧.

الفصل الثالث

الكفاح المسلح في ظفار:
البدايات الصعبة

جبهة تحرير ظفار

إن تاريخ الفترة الأولى من الثورة في ظفار هو تاريخ تكوين جبهة تحرير ظفار وقيادتها للكفاح المسلح خلال ثلاث سنوات ثم تحولها السريع، الذي تكرس رسمياً في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨، إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل.

في عام ١٩٦٢ انشقت مجموعة من الفرع الظفاري **لحركة القوميين العرب** في الخليج، وأسست **الجمعية الخيرية الظفارية** التي عملت، بحجة بناء المساجد ومساعدة الفقراء، على جمع المال وإجراء الاتصالات السياسية وضم الأعضاء من أجل تنظيم معارضة مسلحة ضد حكم آل بو سعيد. وكان قادة الجمعية يطمحون لتحرير منطقتهم من حكم آل بو سعيد والإنكليز وإقامة «حكم وطني» فيها. لذا فبالقدر الذي كانوا ينادون فيه بشعار من نوع

«ظفار للظفاريين»، يمكن اعتبارهم انعزاليين أو حتى انفصاليين. وهذا ما يفسر أصلاً انشقاقهم عن الحركة، ممثلة التيار القومي العربي الوحدوي، العاملة على أساس وحدة النضال في عمان والخليج. وكانت الجمعية على صلة وثيقة بكل من الجمهورية العربية المتحدة وبحركة الإمام غالب بن علي. وكانت هذه الأخيرة عادت لممارسة بعض العمليات الفدائية ضد قوات السلطنة والإنكليز في منطقة الجبل الأخضر.

ولكن رغم التعارض الواضح في وجهات النظر، ما لبث فرع حركة القوميين العرب والجمعية الخيرية الظفارية أن اندمجا وانضمت إليهما **منظمة الجنود الظفاريين**، وهي مجموعة من الخلايا السرية العاملة في جيوش السلطنة والسعودية وإمارات الخليج. وهكذا تأسست في نهاية عام ١٩٦٤ **جبهة تحرير ظفار**، وعلى رأسها لجنة خماسية مشتركة مسؤولة عن التهيئة للكفاح المسلح. ويبدو أن وراء إقبال الحركة على الاندماج سببين رئيسيين. الأول ذو طبيعة استراتيجية. فقد كانت الحركة تريد من وراء إسهامها في الكفاح المسلح في ظفار إقامة جسر بين الكفاح المسلح في جنوب اليمن (الذي اندلع في جبال ردفان بقيادة فرع الحركة هناك ــ الجبهة القومية ــ في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣) وبين منطقة عمان والخليج. أما السبب الثاني، فهو الضغط الذي مارسته الجمهورية العربية المتحدة على كل من الحركة والجمعية للاندماج كشرط مسبق لتقديمها أي مساعدة للكفاح المسلح.

وكانت صلة الوصل الرئيسية بين جبهة تحرير ظفار وبين قبائل الداخل متمثلة أول الأمر بشخص مسلم بن طفل. وهو شيخ من مشايخ آل كثير كان ينطق بلسان عدد من العناصر القبلية المتذمرة

التي تزايدت نقمتها على نظام سعيد بن تيمور بعد إعلان نبأ اكتشاف النفط في ظفار وإدراكهم أن السلطان مصمم على حرمانهم من أي فائدة من عائداته. في البدء، كان سعيد بن تيمور يسترضيه بالمكافآت المالية. ثم اعتقله إثر هجوم شنته عناصر قبلية عام ١٩٦٤ ضد إحدى قوافل شركة النفط قتل فيه أحد الجنود. لكنه ما لبث أن أطلق سراحه، ففر ابن طفل إلى السعودية، ومن هناك أسهم في العمل المسلح.

رأت السعودية في العمل المسلح في ظفار حلقة جديدة في مسلسل نزاعها المزمن ضد سعيد بن تيمور ـ الذي بدأ عام ١٩٥٤ حول واحة البريمي وتطور عبر حركة الإمام غالب في الجبل الأخضر خلال عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨ ـ فحاولت استغلاله بذلك الاتجاه بواسطة الإمام وابن طفل. فقدمت بعض المساعدات والتسهيلات لكنها سرعان ما قطعتها، وانتقلت إلى العداء السافر مع اتضاح العلاقة العضوية بين حركة التحرر الوطني في جنوب اليمن والثورة في ظفار منذ بداية عام ١٩٦٧. ومن جهة أخرى، كانت القاهرة مركز النشاط الإعلامي للجبهة، فقدمت الجمهورية العربية المتحدة المال والسلاح ودرّبت المقاتلين، وكذلك فعل العراق في ظل حكم عبدالسلام عارف.

وهكذا كانت جبهة تحرير ظفار، خلال النصف الأول من عام ١٩٦٥، منهمكة بجمع المال والسلاح وتدريب المقاتلين وإدخالهم للمنطقة عندما فرضت عليها بعض الأخطاء التنظيمية الاستعجال بإعلان الكفاح المسلح قبل استكمال التهيئة له. فخلال شهري نيسان وأيار (أبريل ومايو)، انكشفت خلايا عدة للجبهة في مدن ظفار، وتمكنت السلطات من اعتقال حوالى أربعين من خيرة

المناضلين، بينما احتجزت دورية إيرانية زورقاً كان ينقل السلاح والرجال من العراق فسلمته للسلطات البريطانية بمسقط. وهذا ما دفع ببقية المناضلين إلى الالتجاء للجبال حيث عقدوا المؤتمر الأول للجبهة في الوادي الكبير (القطاع الأوسط) ـ في الأول من حزيران (يونيو) ١٩٦٥ ـ الذي قرّر إعلان الكفاح المسلح فوراً، وانتخب قيادة من ١٨ شخصاً للإشراف عليه.

الفكر القومي والنيات الانعزالية

كانت جبهة تحرير ظفار تتكوّن من فئتين رئيسيتين: المهاجرون الظفاريون في الخليج ـ وكثير منهم من سكان المدن ـ من جهة، والعناصر القبلية الريفية، من جهة أخرى. وتضم الفئة الأولى العمال والموظفين والكتبة والتجار والجنود الذين تكوّن وعيهم السياسي في الخليج تحت تأثير الفكر القومي العربي. أما الفئة الثانية فهي تضم الرعاة في الدرجة الأولى الذين كانت مساهمتهم في الكفاح المسلح تكملة لتاريخ طويل من التمرد ضد سلاطين مسقط. وكانت العناصر القبلية عماد النزعة الانعزالية التي يعبر عنها، في صفوف المهاجرين، أعضاء الجمعية الخيرية. وهكذا، كان الاندماج الذي أدّى إلى قيام جبهة تحرير ظفار قيد مساومة بين تيارين:

تيار يؤكد على الهوية القومية العربية للمنطقة بأسرها ـ من المحيط إلى الخليج ـ ويعتبر المعركة موجهة في الدرجة الأولى ضد الاستعمار (مباشرة أو عبر عملائه المحليين)، وتيار يريد تحرير ظفار من حكم آل بوسعيد. غير أن المساومة غلبت عليها، ولو سلباً، النزعة الانعزالية ليس بمعنى أنها كرست قيام دولة مستقلة في ظفار، وإنما بمعنى منع أي تحديد للعلاقة بين الثورة في ظفار وسائر أجزاء السلطنة. فكانت الحصيلة فكراً قومياً عربياً ينظّر لممارسة انعزالية

ويستر عليها. لكن التعارض لم يكن قائماً بين الفكر والممارسة وحسب، فكان لا بد له من أن يعبّر عن نفسه على صعيد الفكر ذاته. فإذا بالموقف الانعزالي يطل برأسه من بين ثنايا اللفظية القومية العربية.

هكذا كان حال فكر الجبهة عام ١٩٦٥، وهو يتمثل بأوضح ما يتمثل في بيان إعلان الكفاح المسلح في ٩ حزيران/يونيو (راجعه في الملحق رقم (٢)).

إن هذا النص بليغ بما يخفيه أكثر منه بما يفصح عنه. ويمكننا أن نتبين الموقف الانعزالي وراء اللفظية القومية من خلال طرح المسائل التالية: كيف يحدد النص انتماء ظفار؟ كيف يعين العلاقة بين ظفار وسائر أجزاء السلطنة؟ كيف يطرح أهداف الثورة فيها؟

لكي نتبين أهمية مسألة «انتماء» ظفار، لا بد من أن نتذكر عاملين رئيسيين تحكّما بكل تاريخ تلك المنطقة: الأول هو المركز الوسيط الذي تحتله ظفار بين اليمن والخليج ودورها التاريخي كصلة وصل بينهما حيث كانت توحد الطرفين وتتأثر بالتطورات الجارية فيهما في آن معاً. والثاني، خصوصية العلاقة بين سلاطين مسقط وظفار. وقد عرفنا هذه العلاقة سابقاً بسمتيها الرئيسيتين: الاستغلال الاقتصادي (مصادرة الفائض من طريق الضرائب) والاضطهاد، اعتبار ظفار «تابعية» للسلطنة، وهي العلاقة التي يعبر عنها سعيد بن تيمور أفضل تعبير عندما يقول عن ظفار إنها «إقطاعته الخاصة».

نجم عن فعل هذين العاملين تناقض مركزي هو التناقض بين كون ظفار تقع سياسياً ورسمياً داخل حدود سلطنة مسقط وعمان

وكونها، في الوقت ذاته،مفصولة عنها ليس فقط بحاجز جغرافي (صحراء جدة الحراسيس) وإنما أيضاً ـ وهذا هو الأهم ـ بتاريخ طويل من القهر والقمع والاستغلال الذي مارسه سلاطين آل بو سعيد.

وفيما كان للنزعة الانفصالية ـ الانعزالية حلها لهذا التناقض ـ الانفصال عن السلطنة ـ لم يكن عند القوميين العرب أي حل. فجاءت حصيلة المساومة بينهما لصالح النزعة الانعزالية. كيف؟ **من طريق الصمت حول العلاقة بين ظفار وسائر أجزاء السلطنة وعدم تحديد أي هدف سياسي للثورة في ظفار.**

إن البيان لا يترك مجالاً للشك حول هوية ظفار القومية. ظفار عربية. ولهذا التوكيد على الهوية القومية العربية لظفار ثلاث وظائف: إنه يدفع التهمة الانفصالية المتضمنة في تسمية الجبهة، ويؤكد «عروبة» ظفار ضد سلالة آل بو سعيد التي أنكرتها، ويعلن ربط الثورة في ظفار بحركة التحرر العربية عموماً.

وإضافة لذلك، يؤكد البيان على ارتباط ظفار بوحدة أضيق [من الأمة العربية] هي المنطقة المكونة من اليمن (الجنوبي) والخليج. ولكن، ماذا بشأن ارتباط ظفار بسائر أجزاء سلطنة عمان؟ لا شيء (غير الوعد بالثأر من جيش المرتزقة الذي قمع انتفاضة الجبل الأخضر في شمال عمان). وهنا بيت القصيد. إن التأكيد على هوية ظفار العربية وربطها بمنطقة موحدة هي اليمن ـ الخليج لم يكن يتعارض إطلاقاً مع الانعزالية المضمرة في النص، لا بل إن هذا التأكيد من شأنه صرف الانتباه عن المسألة الرئيسية: صلة الثورة في ظفار بسائر أجزاء عمان والخليج.

ومما يثبت ذلك موقف الجبهة في الحادثة التالية: بعد اندلاع الكفاح المسلح، أعلن سعيد بن تيمور، كما كان متوقعاً، أن هذا الكفاح المسلح تمرد لقبائل ظفار ضد قبائل عمان، وسعى إلى تجنيد قبائل عمان الداخل للحرب في ظفار على هذا الأساس ولكنه مني بفشل ذريع في سياسته هذه. وقد رد عليه ناطق بلسان جبهة تحرير ظفار بتصريح[1] أكّد فيه أن الثورة في ظفار هي «ثورة شعب عربي أصيل» ضد فساد وطغيان الاستعمار وعميله سعيد بن تيمور. وبالرغم من أنه أشار إلى أن سكان ظفار وعمان تعرضوا لمآس ولمشكلات مشتركة في ظل حكم سعيد، إلاّ أنه أحجم عن الذهاب إلى أبعد مما ورد في بيان ٩ حزيران (يونيو) من توكيد على إيمان الجبهة بوحدة «شعب وأرض» جنوب اليمن والخليج.

ويطل الموقف الانعزالي على مستوى آخر. مستوى تحديد أهداف الثورة في ظفار. على رغم أن الجبهة تعتبر أن معركتها موجهة ضد «حكم سلاطين آل بو سعيد الطغاة» وأسيادهم الاستعماريين البريطانيين، إلا أن الإشارات الوحيدة لنظام بديل لا تمس إلا ظفار وحدها: الكلام عن النضال حتى «ترتفع راية الحرية خفاقة في سماء ظفارنا الحبيبة» وتعيش «ظفار حرة عربية».

هكذا علق الانفصاليون والقوميون خلافاتهم بمساومة كرست النيات الانعزالية من دون أن تحدد أهدافاً انفصالية واضحة. فلا القوميون اعترفوا علناً بـ«ظفار للظفاريين»، بما يفرضه هذا الشعار من دولة مستقلة. ولا الانفصاليون، من جهتهم، اضطروا إلى الاعتراف بالصلة بين ظفار وسائر أجزاء السلطنة. وهكذا لم يكن بيان إعلان الكفاح المسلح جهاراً دعوة إلى الاستقلال الذاتي لظفار أو لمنحها حق تقرير المصير، ولا كان، من جهة أخرى، صيحة حرب ضد

الاستعمار البريطاني وأسرة آل بو سعيد العميلة ترمي إلى تكتيل كل القوى التي يضطهدها ويستغلها هؤلاء في كل أجزاء السلطنة. كان على الحد الفاصل بين الاثنين. إن التطورات السياسية في جنوب اليمن أولاً ثم في عمان والخليج هي التي غلّبت، في نهاية الأمر، هذا التيار على ذاك وحسمت القضايا المعلقة. لننظر الآن إلى المرحلة الأولى من الكفاح المسلح نفسه.

البدايات

بدأ الكفاح المسلح في جبال ظفار بعدد قليل من المقاتلين المعزولين المفتقدين للسلاح الحديث ولخطوط التموين الآمنة. وتعرضوا خلال أكثر من عامين لخطر الهزيمة والفناء أكثر من مرة. وقد أنقذتهم ثلاثة عوامل: طبيعة الأرض الجبلية الوعرة الملائمة كل الملاءمة لحرب العصابات، صبر وصمود وبطولة الثوار، وأخيراً، نوع السياسة التي واجههم بها سعيد بن تيمور.

في البدء، كان السكان حذرين أو حتى معادين، يتعرضون لضغوط جبارة من عملاء السلطة من مشايخ وجواسيس. وانكسر طوق العزلة ببطء شديد. وكان أول المتعاونين مع الثورة المنبوذون والمفقرون. ويقول أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة الشعبية بهذا الصدد:

> «كانت القبائل في ظفار تشعر بالاضطهاد بصفتها قبائل ظفارية، عدا بعض المشايخ المأجورين والجواسيس. غير أن أول من استجاب لنداء الثورة كانوا أبناء القبائل المستضعفة، كالشحرة مثلاً، وأبناء الأسر الفقيرة من آل قرى وآل كثير»[٢].

ولعل ذلك ما سمح لثورة ٩ حزيران (يونيو) أن تكون لأول مرة في تاريخ ظفار انتفاضة مشتركة لعدد من القبائل التي كانت، حتى ذلك الوقت، متنازعة ومتحاربة. ومنذ ذلك الحين والتركيب القبلي لريف ظفار يتعرض لتحولات أساسية (سوف نناقشها بالتفصيل فيما بعد). وقد تقصدت الجبهة الحيلولة دون تسرب النزاعات القبلية إلى داخلها، والعمل على توحيد العناصر القبلية ضد العدو المشترك. فقسمت ظفار على أساس جغرافي إلى ثلاثة قطاعات (الشرقي والغربي والأوسط) وجندت المتطوعين على أساس فردي، كما كان تعيين المسؤولين والقادة العسكريين يخضع لمقياس واحد هو الكفاءة لا غير.

سقطت ثورة ظفار على وضع عربي بالكاد سمع بها، ومن سمع لم يكترث كثيراً. كانت المنطقة مشغولة بقضايا أخرى: الدفاع عن الجمهورية في اليمن، حركة التحرر المسلح في اليمن الجنوبي، ومؤتمرات القمة حول فلسطين. ولعل المكسب الوحيد الذي حققته الثورة طوال هذه الفترة هو اعتراف جامعة الدول العربية بها كمنظمة مناهضة للاستعمار وما نجم عن ذلك من مساعدات مالية شحيحة.

الوضع العسكري

بعد اندلاع الكفاح المسلح في ظفار استدعى سعيد بن تيمور تعزيزات من جيشه إذ ارتفع عدد قواته فيها إلى الألف تقريباً. ويضاف إلى الجيش النظامي قوات «العسكر» المكونة من عناصر قبلية مسلحة من ظفار (بعض آل كثير وغيرهم من المتعاونين مع السلطان) وعمان الداخل (عناصر من المعامرة والحواسنة والدروع) لم يكن يأتمنها للقتال، فأوكل إليها مهمة حراسة قصره والمدن وخفر السواحل.

تميزت هذه الفترة، عسكرياً، بمحاولة الثوار تثبيت أنفسهم ومحاولة الجيش تطويقهم وإفناءهم. وكانت معظم عمليات جيش المرتزقة منصبة على تنفيذ مهمتين اثنتين: الدفاع عن المدن وخط المواصلات الوحيد مع عمان الداخل (طريق حمرين) ومنشآت شركات النفط (شمال شرق صلالة) والقضاء على الثورة بثلاث وسائل رئيسية: حملات تمشيط وإبادة، محاولات عزل الثوار عن السكان وقطع طرق التموين. في المقابل، كان جيش التحرير يسعى إلى إنشاء القواعد وتسديد أكبر عدد ممكن من الخسائر لجيش المرتزقة.

ويمكن اعتبار تلك الفترة (حتى منتصف ١٩٦٧) فترة حرب عصابات متنقلة تعتمد على الإغارة ونصب الكمائن والتخريب والقنص. وكان لجيش التحرير ثلاثة مراكز رئيسية ثابتة في أودية أرزوق وعموت وحمرين (القطاع الأوسط) ينطلق منها للإغارة على مراكز جيش المرتزقة ومنشآت شركة النفط. ومن أنجح العمليات العسكرية خلال تلال الفترة اثنتان: الأولى دمّرت خمس سيارات تابعة لشركة النفط وذهب ضحيتها أحد مديري الشركة وعدد كبير من الجنود المرتزقة. فإذا بالشركة تغلق آبارها وتنتقل إلى الشارقة عام ١٩٦٧.

أما الثانية فوقعت في وادي نحيز في منتصف عام ١٩٦٦ وقتل فيها الكولونيل الإنكليزي كارتر، وهو خبير بحرب العصابات لعب دوراً بارزاً في قمع ثورة الجبل الأخضر عام ١٩٥٨.

شنّت قوات المرتزقة خلال تلك الفترة حملتين عسكريتين. استهدفت الأولى قواعد جيش التحرير في القطاع الأوسط. إلا أنها ردت على أعقابها. أما الثانية، فاستهدفت قطع خط التموين مع

جنوب اليمن الذي اكتسبه جيش التحرير في أواخر ١٩٦٧ عندما بدأت سلطنات وإمارات الجنوب اليمني تنهار تحت ضربات الجبهة القومية. واستمرت هذه الحملة خلال عام ١٩٦٨ حتى آب (أغسطس) ١٩٦٩، عندما تمكنت قوات جيش التحرير من فرض سيطرتها الكاملة على كل المنطقة الغربية في ظفار.

أهم حدث خلال تلك الفترة هو محاولة اغتيال سعيد بن تيمور التي قام بها جنود موالون للجبهة داخل جيش المرتزقة. ففي نيسان (أبريل) ١٩٦٦ أطلقت النار على السلطان بينما كان يستعرض قواته في معسكر رزات. فجرح هو وقتل قائد قواته في ظفار، وهو العقيد الباكستاني محمد ساخي رجا. وتوارى سعيد بن تيمور عن الأنظار بعد المحاولة، مما شجع الجبهة على الاعتقاد بأنه قتل، وأن بريطانيا تدير أمور البلد دونما حاجة لتعيين خليفة له.

الاقتصاص الجماعي

لم يمت سعيد بن تيمور، لكنه شن حملة ثأرية هستيرية ضد جميع سكان ظفار بلا تمييز. وكمثل أسلافه، لجأ إلى الاقتصاص الجماعي.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥، أعلن رسمياً منع سكان ظفار من السفر للخارج. ولا بد أنه عزا اندلاع الكفاح المسلح إلى «الأفكار الهدامة» التي يحملها المهاجرون من الخليج. فصمم على إحكام عزلة ظفار ومنع أخبارها من الوصول للخارج. وكان للإجراء وجه اقتصادي، إذ استهدف المئات من سكان ظفار الذين يعتمدون على الهجرة كمورد رزق أساسي. ولكي يعزز سعيد بن تيمور قراره هذا، أمر بتسوير مدن ظفار الرئيسية بالأسلاك الشائكة. ولكن، ماذا كانت نتيجة هذا الإجراء؟ في السابق، كان كل متذمر أو عاطل

من العمل في الساحل والسهل مخيراً بين أمرين: الهجرة أو الالتحاق بالثوار في الجبل. وكان معظمهم يختار الهجرة. ولكن، بعد انسداد منافذ الهجرة، راح كل من يرفض الاختناق في المدن التي حولها سعيد بن تيمور إلى معسكرات اعتقال يفرّ إلى الجبال. وهكذا بدأت قصة المئات من سكان ظفار الذين سعوا وراء الحرية بهذه الطريقة.

وأردف سعيد بن تيمور قرار منع السفر بقيود على التجول داخل ظفار نفسها. فتقلص عدد الجبليين ممن تجرأوا على النزول إلى الساحل للعمل أو التبادل التجاري. وصار اقتناء السلع الضرورية (الغذائية) أصعب فأصعب، حتى تحوّل أخيراً إلى حصار اقتصادي كامل ـ إلى حملة تجويع ضد كل سكان الريف والنجد.

وفي الريف، شنّت قوات المرتزقة حملات انتقامية استهدفت القرى «المشبوهة» حيث نكلت بالنساء والأطفال وأتلفت الماشية وأحرقت الأكواخ ونسفت الآبار. وطبق نظام الرهائن على الوضع الجديد. فاحتجز الرجال في المدن لإجبار أقربائهم من المتهمين بالتعاون مع الجبهة على الاستسلام.

تلك كانت السمات الرئيسية للوضع في ظفار في منتصف عام ١٩٦٧ عندما تعرضت المنطقة العربية إلى حدثين كان لهما الأثر الحاسم على تطور الثورة في ظفار: استقلال اليمن الجنوبي وهزيمة الانظمة العربية في حزيران (يونيو).

الهوامش

(١) مجلة **الطليعة** (الكويتية)، عدد ١٥٥، ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٥.

(٢) من مقابلات مباشرة مع المؤلف.

الفصل الرابع

الانعطاف الكبير: الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل

على الرغم من أن المقاتلين صمدوا أمام حملات التصفية في ظفار، إلاّ أنهم كانوا مطوّقين، لا يملكون خطوط تموين ثابتة، ولا مؤخرة آمنة ولا مناطق محررة. وسرعان ما انقطعت المساعدات العربية، على ندرتها. قطعت السعودية علاقاتها بالجبهة مع انتهاء عام ١٩٦٦. كذلك توقفت المساعدات التي كانت تقدمها الجمهورية العربية المتحدة بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وهكذا ظل ثوار ظفار معزولين في مخائبهم الجبلية المنيعة طوال أكثر من عامين، وسط إهمال عربي وعالمي. فبدا وكأن الكفاح المسلح بلغ طريقاً مسدودة.

على أن التطورات التي شهدتها منطقة اليمن والخليج خلال العام الممتد بين أواسط ١٩٦٧ وأواسط ١٩٦٨ هي التي أنقذت الكفاح المسلح في ظفار، لا بل أمدته بحياة واندفاع جديدين. وفي أيلول

(سبتمبر) ١٩٦٨ انعقد المؤتمر الثاني للجبهة في حمرين مفتتحاً مرحلة جديدة جذرياً في النضال. فإذا بجبهة تحرير ظفار ـ ذات الأهداف الانفصالية القَبَلية غير المعلنة والأيديولوجية القومية المستترة ـ تتحول إلى منظمة وطنية جذرية باتت تسمي نفسها **الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل** تتبنى الاشتراكية العلمية وتلتزم بهدف تحرير كل الخليج العربي من الاستعمار والاستعمار الجديد والأنظمة الرجعية العميلة، وبناء مجتمع جديد يسيطر فيه الشعب على مصيره وثروات أرضه ووسائل الإنتاج.

ولقد تمّ هذا الانعطاف تحت تأثير مباشر من ثلاثة عوامل هي كلها ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بهزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧:

- استقلال جنوب اليمن وإقامة حكم وطني فيه بقيادة الجبهة القومية.
- انقلاب ميزان القوى في منطقة اليمن والجزيرة والخليج لصالح الاستعمار وعملائه ـ وعلى الخصوص الرجعية السعودية ـ الذي قابله تراجع ثم انسحاب الجمهورية العربية المتحدة من المعركة الوطنية فيها.
- عملية تجذير عرفتها بعض قطاعات حركة التحرر الوطني العربية التي أخذت تستبدل أيديولوجيتها القومية بالاشتراكية العلمية، رافضةً القيادة البورجوازية الصغيرة المتمثلة بالناصرية والبعث، معتبرة إياها المسؤول الرئيسي عن هزيمة حزيران (يونيو)، داعية إلى قيادة بروليتارية للثورة الوطنية الديموقراطية العربية.

إن الأهمية الحاسمة للدور الذي لعبه استقلال جنوب اليمن في

تجذير الكفاح المسلح في ظفار تتبدى على صعد ثلاثة:

- مع استقلال الجنوب وقيام سلطة الجبهة القومية فيه، اكتسب الكفاح المسلح في ظفار، لأول مرة مؤخرة آمنة، ونظام حكم يعرب عن تصميمه على مدّ الثورة التحررية إلى سائر أجزاء الخليج عبر ظفار.
- إن عملية التجذير الأيديولوجي والسياسي لجبهة تحرير ظفار تمت من خلال صلة مباشرة بالجناح اليساري الذي نما داخل الجبهة القومية والذي تمكن من الاستيلاء نهائياً على الحكم في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٩.
- إن ولادة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وما أثارته من رد مضاد للثورة بقيادة بريطانيا والسعودية ما لبثت أن لحمت مصير الثورتين وطرحت، على نحو جديد كل الجدة، الأسئلة الأساسية حول مصير الثورة واستراتيجيتها.

ما أن أعلنت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في أواخر عام ١٩٦٧ حتى تعرّضت لعدوان مثلث الأطراف من بريطانيا والسعودية وسلطنة مسقط وعمان يهدف إلى اقتطاع حضرموت والمهرة عن جسم الجمهورية الجديدة فيصيب عصفورين بحجر: يطوّق الحكم الوطني في عدن ويقطع صلة الرحم بينه وبين الكفاح المسلح في ظفار. فإذا بمصير الكفاح المسلح في ظفار والحكم الوطني بقيادة الجبهة القومية يتوقف على مآل هذه المجابهة.

كان الخلاف بين الجمهورية الجديدة وبريطانيا حول جزر الحلانيات (كوريا ـ موريا) ذريعة العدوان المضاد للثورة. عشية استقلال

الجنوب، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، أعلنت بريطانيا ضمّ هذه الجزر إلى سلطنة مسقط وعمان. وبرّرت خطوتها بأنها تلبية لمشيئة سكان الجزيرة (البالغ عددهم ٧٥ نسمة!). والواقع أن سلطنة مسقط وعمان كانت تخلّت عن هذه الجزر إلى بريطانيا في عام ١٨٥٤، فراحت هذه الأخيرة تديرها، بعد احتلالها لجنوب اليمن، كجزء مما كان يسمّى بـ«محمية عدن الشرقية» (الشاملة لحضرموت والمهرة). فكان طبيعياً أن تعلن الجمهورية الوليدة تصميمها على التمسك بسيادتها ووحدة أراضيها. فإذا بأول خطوة تتخذها حكومة قحطان الشعبي على أثر أدائها القسم الدستوري في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ هي تعيين حاكم على هذه الجزيرة.

بذلك بدأت ثلاثة أشهر من التوتر الشديد بين الجمهورية الجديدة من جهة وبين بريطانيا والسعودية والسلطنة من جهة ثانية. أرسلت السعودية ما لا يقل عن ٦٠٠ من العناصر القبلية المرتزقة إلى حضرموت، بينما كانت قوات السلطنة تحشد وحدات المشاة و٦٠ ـ ٧٠ مدرعة في النجد، على حدود الربع الخالي، وفي حبروت على الحدود مع اليمن الجنوبي. عقد ناطق رسمي باسم الجبهة القومية في حضرموت مؤتمراً صحافياً أعلن فيه نبأ الاعتداء وبدء المعارك على الحدود، ثم أعرب عن تصميم الجبهة القومية على دعم الثورة في ظفار وقدّم إلى الصحافيين مندوباً عن جبهة تحرير ظفار اتهم بريطانيا باستغلال واستعباد الشعب في السلطنة وتحدث بإسهاب عن مختلف أوجه السياسة الاستبدادية لسعيد بن تيمور في ظفار.

ما من شك في أن هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ واحتلال ما تبقى من فلسطين فضلاً عن سيناء والجولان ـ هذه الهزيمة التي تكبّدت

منها الجمهورية العربية المتحدة أكبر قدر من الخسائر ـ قلبت ميزان القوى لصالح الرجعية السعودية في الجزيرة والخليج، حيث انتقلت إلى الهجوم على كافة الجبهات. فكان انسحاب القوات المصرية من اليمن مناسبة لعدوان ملكي شرس لاحتلال صنعاء. أخفق الهجوم. لكن السعودية والرجعية الملكية حققتا الحد الأدنى من أهدافهما. فإذا بتصفية العناصر الجمهورية الديموقراطية في الجيش والميليشيا والنقابات وقطاعات الشعب، على يد العقيد العمري، تمهد الطريق لتصفية كل مكتسبات الجمهورية وقيام نظام حكم «الإقطاع الجمهوري» الواقع تحت السيطرة السعودية شبه الكاملة. ثم إن انسحاب الجمهورية العربية المتحدة العسكري من اليمن رافقه انسحاب سياسي من المعركة الوطنية في الخليج وإطلاق يد الرجعية السعودية فيه. في ٣ شباط (فبراير) ١٩٦٨، كتبت صحيفة «الأهرام» القاهرية أن وزير الخارجية المصري، محمود رياض، نقل إلى الملك فيصل، خلال زيارته لجدة، تأييد الجمهورية العربية المتحدة للسياسة السعودية في الخليج معتبرة أن السعودية باتت هي المؤتمنة على الحفاظ على «عروبة الخليج». قلنا سابقاً إن السعودية قطعت صلاتها بجبهة تحرير ظفار مع انتهاء عام ١٩٦٦، وذلك لسببين: أولهما، توثق الصلة بين جبهة تحرير ظفار والجبهة القومية لتحرير الجنوب؛ والثاني، انتفاء أهمية الكفاح المسلح في ظفار كعنصر في النزاع بين السعودية وسلطنة مسقط وعمان. الواقع أن النظام السعودي كان يرى إلى دعمه للكفاح المسلح في ظفار امتداداً لدعمه لحركة الإمام، أي امتداداً لطور من أطوار نزاعه المزمن مع سعيد بن تيمور والإنكليز حول واحة البريمي. ولكن مع بداية عام ١٩٦٧، كانت المصلحة البريطانية ـ السعودية المشتركة في إسقاط النظام الجمهوري في اليمن الشمالي قد أدّت عملياً إلى تعليق هذا النزاع. وإذا كانت السعودية طمحت يوماً بالسيطرة على مناطق

التنقيب عن النفط في ظفار على حدود الربع الخالي، فلم يعد لهذا الطموح من معنى بعدما اضطرت شركة النفط إلى التوقف عن العمل إثر الهجمات الناجحة التي شنّها عليها الثوار. ولعلّ الأهم من ذلك كله أن استقلال اليمن الجنوبية وقيام سلطة الجبهة القومية فيها حوّلا هذه السلطة إلى العدو الرئيسي للرجعية السعودية التي اعتبرت أن مثل هذا النظام الراديكالي في عدائه للاستعمار والرجعية نظام يهدد المصالح السعودية في الصميم. فعقدت العزم على إسقاطه. فآوت وموّلت وسلّحت فلول السلاطين والمشايخ والأمراء اليمنيين المخلوعين ونظّمت تسللهم إلى الجنوب وعدوانهم المتكرر عليه، إضافة إلى الاعتداءات المتكررة التي تقوم بها القوات السعودية النظامية.

إلاّ أن هذا العدوان المثلث الأطراف مني بفشل ذريع. شنّ فدائيو الجبهة القومية هجمات ناجحة توّجت بصد قوات المرتزقة وردها على أعقابها. وفشل الاستفزاز البريطاني وحشود جيش السلطنة في زعزعة أركان سلطة الجبهة القومية. فاضطرت بريطانيا إلى الاعتراف بسيادة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية على جزر الحلانيات، بينما اكتفت السلطنة بهجوم مشؤوم على القطاع الغربي من ظفار في محاولة لقطع خطوط التموين مع الجنوب.

وبذلك أنقذت الثورة في ظفار واحتفظت بخط تموينها وبصلتها العضوية بالنظام الوطني في الجنوب. لكنها باتت في مواجهة مرحلة جديدة من النضال تتطلب الإجابة على أسئلة أساسية. فإزاء الهجوم الاستعماري الذي شنته السعودية والسلطنة على الثورة في الجنوب وظفار معاً، وبعد أن نال الجنوب استقلاله، لم يعد بد من أن تحدد جبهة تحرير ظفار أهدافها واستراتيجيتها وعلاقاتها بسائر فصائل

حركة التحرير في المنطقة. وقد تحدد ذلك تحت تأثير التحولات داخل حركة القوميين العرب في الخليج.

إذا كانت النتائج المترتبة على استقلال الجنوب ونكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هي التي طرحت الأساس «الموضوعي» للانعطاف الكبير في ثورة ظفار، فإن شروطه «الذاتية» توافرت بالدرجة الأولى في الخليج في أوساط تنظيم جبهة تحرير ظفار هناك.

رغم أن الفرع الظفاري لحركة القوميين العرب قطع صلاته التنظيمية بفروع الحركة الأخرى عام ١٩٦٤ لدى تأسيس جبهة تحرير ظفار، إلاّ أن صلاته بها ظلت قوية. فحصنوا الخط الجديد الذي برز في الحركة وحملوه إلى ظفار. ويمثل هذا الخط ـ على مستوى الخليج ـ عملية التجذير التي مرّت بها الحركة القومية بعد حرب حزيران (يونيو). ففي حزيران (يونيو) ١٩٦٨، عقدت فروع الحركة في الخليج مؤتمراً غلب عليه الجناح اليساري وخرج بالمقررات التالية:

- اعتماد خط جذري في مواجهة الاستعمار والرجعية يقوده حزب ثوري يستلهم أيديولوجية البروليتاريا ويستقطب كل الطبقات الثورية لخوض نضال طويل الأمد ضد الاستعمار.
- تبني شعار الكفاح المسلح بصفته شكل نضال أساسي.
- إدانة «القيادة البورجوازية» للحركة المتمثلة بتنظيم الكويت (وتعليق عضوية هذا التنظيم في الحركة).

وكانت هذه المقررات الثلاثة محاولة للخروج من أزمة العمل الوطني في الخليج بعد أن وصلت إلى طريق مسدود على يد نوعين من

القيادات. الأولى، تمثل الطبقات الوسطى التي تناقضت لفترة مع احتكار الأمراء والمشايخ للسلطة وعائدات النفط، ثم ما لبث أن استوعبها النظام (وأبرزها البورجوازية الكويتية). والثانية، قيادة إمامة عمان «الإقطاعية ـ اللاهوتية») التي جذبت أعداداً واسعة من المهاجرين العمانيين ـ بعد ١٩٥٨ ـ ونظمتهم في «جيش تحرير» نادراً ما وصل أفراده للمنطقة أو قاموا بعمليات. وظل نشاط الإمامة محصوراً بمكاتبها وبياناتها للأمم المتحدة.

وجاء تبني شعار الكفاح المسلح كرد فعل على فشل أشكال النضال السابقة، وخصوصاً على فشل الانتفاضة العفوية للجماهير البحرانية ضد الاستعمار البريطاني وعملائه المشايخ في آذار (مارس) ١٩٦٥. وكان الحديث عن الكفاح المسلح يعني في الدرجة الأولى الكفاح المسلح في عمان الداخل. وهذا ما التزم به يسار حركة القوميين العرب عند انشقاقه وإعلانه تأسيس **الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي** في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩.

مؤتمر حمرين

مع استقلال اليمن الجنوبي، تدفق إلى ظفار عدد من الكوادر والمناضلين من الخليج، حاملين هذه الرؤية الجديدة للنضال في المنطقة. وكان الدور الذي عيّنوه لظفار ضمن هذا المخطط هو التالي: إذا كانت ظفار، تاريخياً، هي صلة وصل بين اليمن والخليج، فإن دورها الراهن هو أن تكون «بؤرة لتوريد» الثورة من الجنوب إلى الخليج. وهذا هو الدور الذي يدفعها إليه حكماً استقلال الجنوب.

طبعاً، ما كانت هذه التطورات في اليمن والخليج لتفعل فعلها لولا العوامل الداخلية التي حضنتها. فالعيش خلال ثلاث سنوات بين

قبائل ريف ظفار المفقرة كشف للعديد من مناضلي جيش التحرير المحتوى الاجتماعي للنضال الوطني التحرري. لم تعد الحرية عبارة فارغة، بل اكتست لحماً ودماً، وإذا بإدراك المقومات الاجتماعية للنضال الوطني في ظفار والمشكلات الاجتماعية التي يواجهها يولد الحاجة إلى رؤية جديدة كل الجدة. فالأيديولوجية القومية المتخلفة انهزمت بهزيمة أصحابها في معارك حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

ولعلّ من أهم العوامل التي سمحت بتجذير النضال في ظفار خيبة أمل الكثيرين بالناصرية. إن مقاتلي ومناضلي جبهة تحرير ظفار، مثلهم كمثل جيل بأكمله من شباب الخليج، تلقوا تربيتهم السياسية عبر الاستماع إلى إذاعة «صوت العرب» تهيب بهم التزام الجهاد المقدس ضد الاستعمار الإنكليزي والنظام السعودي وسلاطين ومشايخ الجنوب العربي والخليج. ولكن ما أن لبّى الظفاريون النداء وحملوا السلاح، حتى تُركوا يقاتلون وحيدين، تلفّهم مؤامرة صمت مطبقة. خلال زيارتنا للمناطق المحررة في ظفار، استطعنا لمس مدى ضخامة خيبة الأمل هذه. فهذه مقاتلة في جيش التحرير لم تتجاوز الرابعة عشرة من عمرها تقول: «ناصر رجعي وبورجوازي صغير، لأنه يرى مصالحه وليس مصالح الشعب». وتلك أخرى تقول بمرارة: «كنّا نعتبره إلهاً، لكنه لم يعد يساعدنا».

في هذه الظروف عقد المؤتمر الثاني للجبهة في حمرين، أحد أول معاقل الثورة في القطاع الأوسط من ظفار، بين الفاتح والثامن من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨. وقد حضره حوالى ٦٥ مندوباً يمثلون جيش تحرير ظفار والميليشيا وفروع الجبهة في مختلف أقطار الخليج. وسيطر اليساريون على المؤتمر وتمكنوا من إقصاء جماعة «الجمعية الخيرية الظفارية» (يوسف علوي وكتلته) وانتخاب قيادة جديدة ـ

قيادة عامة من ٢٥ عضواً من ضمنهم لجنة تنفيذية من ٥ أعضاء ـ لم تستبقِ إلا ثلاثة فقط من أعضاء القيادة السابقة، ما أدّى إلى انشقاق جماعة يوسف علوي واستمرارهم في العمل تحت اسم «جبهة تحرير ظفار» حتى تموز (يوليو) ١٩٧٠ عندما وضعوا أنفسهم في خدمة الردة المضادة للثورة في ظفار.

ناقش المؤتمر وثيقة أساسية عُرفت باسم «الميثاق الوطني للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل» انطوت على مراجعة نقدية لتجربة العمل الوطني في الخليج على كافة الأصعدة النظرية والسياسية والاستراتيجية والتنظيمية (راجع الملحق رقم ٣ في آخر الكتاب).

وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يتبنّ الميثاق الوطني رسمياً، إلاّ أنه أهم وثائق الجبهة الشعبية، ليس فقط لأنها تعطي فكرة واضحة عن رؤيتها الجديدة للوضع العالمي والعربي والمحلي وحسب، وإنّما أيضاً لأنها ألهمت المواقف والقرارات اللاحقة (كقرارات المؤتمر الثالث للجبهة مثلاً). يبدأ الميثاق بالتأكيد على المقوّمات الاجتماعية للنضال في ظفار: «إن ثورة التاسع من يونيو عام ١٩٦٥ في ظفار جاءت نتيجة حتمية لظروف طبقية واجتماعية متباينة بين الجماهير المظلومة من جهة وبين الحكام والإقطاعيين والقوى الرأسمالية المتخلفة من جهة أخرى. ولن تتوقف مهما كانت التضحيات حتى تنتصر إرادة الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة». وإنه لانتصار أكيد لأن ثورة الرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣ في اليمن الجنوبية، هيأت لقيام ثورة مماثلة في جبال ظفار الشماء، وإن انتصار الثورة في الجنوب على الاستعمار البريطاني وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية إنما لتؤكد على حتمية انتصار الثورة الشعبية المسلحة في

منطقة الخليج العربي المحتلة. وهذه الثورة لن تكتفي بإجلاء القوات والقواعد الاستعمارية الأجنبية والإطاحة بالأنظمة الرجعية الإقطاعية والعشائرية وإنما تسعى أيضاً إلى إجراء تحويلات اجتماعية جذرية تمهد لبناء مجتمع ديموقراطي واشتراكي. غير أن التحرر الاجتماعي يفترض التحرر الوطني سلفاً: لا تستطيع الجماهير الكادحة تحقيق تحررها السياسي والاقتصادي والاجتماعي قبل تصفية الوجود الكولونيالي والاستعماري الجديد. ولكن من هي قوى الثورة؟ بعد تحليل نقدي مفصل للحركة التحررية في الخليج (بقيادتيها البورجوازية والإقطاعية)، ينتهي الميثاق إلى أن الطبقة القادرة تاريخياً على مقارعة الاستعمار هي طبقة العمال والفلاحين الفقراء والجنود والمثقفين الثوريين وكافة الطبقات المناهضة للاستعمار والمؤمنة بالكفاح المسلح.

يلي ذلك برنامج اقتصادي ـ اجتماعي مفصّل يدعو إلى التحرر الناجز للمجتمع في الخليج من الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية والمحلية، فيدعو، اقتصادياً، إلى لعب القطاع العام دوراً رائداً في الاقتصاد الوطني (مع منح القطاع الخاص حرية المبادرة شرط عدم استغلاله للجماهير والتزامه بالخط العام للثورة) وإلى التصنيع، والإصلاح الزراعي (بما في ذلك إلغاء الديون على الأرض واستصلاح الأراضي وتوزيعها وتحديث الزراعة)، وتشجيع التجارة المحلية وبناء القاعدة الاقتصادية من شبكات طرقات وكهرباء، إلخ. ويدعو، اجتماعياً، إلى ثورة شاملة في التعليم، وإلغاء الرق، وإطلاق حرية العمل النقابي، وتحرير المرأة والعناية الخاصة بالصحة والإسكان. كما يتعهد الميثاق، عسكرياً، بأن يتولى جيش التحرير الشعبي حماية الثورة وقيادتها إضافة إلى قيامه بـ«واجبه القومي المقدس» في تحرير كل شبر من الأرض العربية.

على الصعيد العربي، يؤكد الميثاق على فشل القيادة البورجوازية الصغيرة لحركة التحرر العربية في حل قضايا الثورة الوطنية الديموقراطية بسبب غموضها النظري وسياساتها المترجرجة، كما اتضح من هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ المشؤومة. ويعتبر أن وحدة القوى الثورية العربية هي الشرط المسبق لوحدة عربية سلمية ذات محتوى اشتراكي علمي. وفي الوقت الذي يؤكد فيه الميثاق على أن نضال العرب من أجل التحرر الوطني يشكل جزءاً لا يتجزأ من النضال العالمي من الاستعمار والرجعية وحلفائهما، ينتهي إلى ثلاثة مقاييس للتضامن الأممي:

أ ــ «إن أهداف الثورة التي تعمل لتحقيقها داخلياً هي التي توجّه كل علاقاتها الدولية»؛

ب ــ إن دول المعسكر الاشتراكي وسعت مجال المقاومة لحركة التحرر الوطني في كافة القارات ضد الاستعمار والتخلف...؛

جـ ــ على الشعوب التي انتزعت حريتها أن تلتزم بتدعيم حركات التحرر الوطني في نضالها ضد الاستعمار بنوعيه القديم والحديث».

أهم ما تجدر ملاحظته بصدد الميثاق يتعلق بمسألة هوية ظفار واتصال نضالها بالنضالات الأخرى. بات الميثاق يعترف بثلاث دوائر لظفار: منطقة اليمن ــ الخليج، الجزيرة العربية، الأمة العربية. إلاّ أنه لا يزال يقفز عن الصلة بين ظفار وسائر أجزاء سلطنة مسقط وعمان. هذه هي صلة الوصل الفعلية بين ظفار والخليج التي سيكتشفها ثوار ظفار تدريجاً مع تصاعد عملهم العسكري، والتي سيجرى الاعتراف بها نظرياً وسياسياً بعد إعلان الكفاح المسلح في عمان الداخل (الجبل

الأخضر) في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٠.

اتخذ مؤتمر حمرين عدة قرارات أهمها إرساء التنظيم على أسس الديمقراطية المركزية، واعتماد **المرشدين السياسيين** في وحدات جيش التحرير كافة ـ وقد بات يسمّى **جيش التحرير الشعبي** ـ وبناء قوات الميليشيا ووضع برنامج رسمي موحّد للإرشاد السياسي وإلغاء الرق وتنظيم الزراعة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. هذا وأصدرت القيادة العامة الجديدة بياناً (بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٨) يعلن التحولات الأيديولوجية والاستراتيجية الجديدة للجبهة:

«١ ـ على الصعيد الاستراتيجي:

أ ـ الالتزام بالعنف الثوري المنظم، باعتباره المسلك الوحيد لدحر الإمبريالية والرجعية والبورجوازية والإقطاع.

ب ـ تغيير اسم الجبهة من جبهة تحرير ظفار إلى **الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، وتبنّي استراتيجية ثورية، ذات أبعاد شمولية على مستوى ساحة الخليج العربي المحتل. وذلك بربط نضال ظفار بنضال الجماهير في الخليج العربي المحتل** لتكتسب الثورة المعنى الحقيقي لها.

ج ـ العمل على توحيد الأداة الثورية الجماهيرية الشعبية في الخليج العربي المحتل باعتبارها المدخل الثوري والصحي لوحدة المنطقة.

٢ ـ على الصعيد الأيديولوجي:

تبنّي الاشتراكية العلمية باعتبارها الإطار التاريخي الذي تخوض من خلاله الجموع الفقيرة النضال للقضاء على

الاستعمار والإمبريالية والبورجوزاية والإقطاع وباعتبارها الأسلوب العلمي لتحليل الواقع ولفهم التناقضات بين صفوف الشعب. وقد ناقش المؤتمر بإسهاب كافة المخططات والمؤامرات التي تحيكها الدوائر الإمبريالية العالمية لقمع حركة التحرر الوطني في الخليج العربي المحتل، بصورة خاصة والوطن العربي بصورة عامة. وقد دان المؤتمر بشدة:

أ ــ اتحاد إمارات الخليج العربي المزيف.

ب ــ إمامة عمان، والقوى السياسية التقليدية كافة في المنطقة التي تتاجر بقضية الجماهير وتتاجر بالشعارات الثورية الزائفة.

وقد أيد المؤتمر بحزم نضال شعب فلسطين المتمثل في المقاومة الفلسطينية المسلحة، وكذلك أيّد المؤتمر نضالات الشعوب العادلة ضد الإمبريالية العالمية والأنظمة البورجوازية الإقطاعية في كل من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وقد شجب المؤتمر ودان بشدة:

أ ــ الحكم العنصري في روديسيا.

ب ــ التفرقة العنصرية في أميركا.

والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل تهيب بكل الفصائل الثورية في الخليج العربي المحتل أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية وأن تلتزم بمقررات المؤتمر الثاني وأن تعمل على تنفيذها، وكذلك تهيب الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بكافة الدول العربية التقدمية والدول الاشتراكية الصديقة أن تساند نضال شعبنا العادل وأن تدعمه على كافة المستويات المادية والعسكرية والإعلامية والمعنوية.

والنصر دائماً للشعوب المناضلة، والهزيمة والعار للإمبرياليين والرجعيين.
وعاشت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، وعاش نضال كل شعوب العالم لدحر الإمبريالية والاستعمار، والبورجوازية والإقطاع».

الوضع العسكري

يشكّل مؤتمر حمرين حداً فاصلاً بين مرحلتين على الصعيد العسكري. وقد وفّر جيش التحرير إمكانات تحرك لم يكن لها مثيل في المرحلة السابقة. ومع عام ١٩٦٨ بدأت الثورة في ظفار تتلقى المساعدات من الصين الشعبية، وأرسل وفد من عشرة مقاتلين وكوادر للتدرّب في الصين. ومنذ ذلك الحين والصين الشعبية، ومعها طبعاً جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، هما الطرفان الرئيسيان اللذان يساعدان الثورة في ظفار؛ لحق بهما الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧١، إلاّ أن مساهمته ظلت محدودة.

يمكن تقسيم المرحلة الجديدة التي افتتحها مؤتمر حمرين إلى فترتين. خلال الفترة الأولى، انتقل مسرح العمليات العسكرية من المنطقتين الوسطى والشرقية إلى المنطقة الغربية (المحاذية لليمن الجنوبي) حيث رمى جيش السلطنة بقوات كبيرة للحيلولة دون ارتباط الثورة في ظفار بمؤخرتها في اليمن. وتمركزت هذه القوات في مذهوب، مركز القيادة العامة العسكرية للمنطقة بقيادة الكابتن كلارك، وفي جانوك وخارات. ولكن، في صيف ١٩٦٩، كانت كل هذه المراكز مطوقة من جيش التحرير. وسقطت الواحدة تلو الأخرى. ولم يبق غير فرق العسكر المرابطة في ضلكوت ورخيوت على الساحل. حاول جيش المرتزقة القيام بإنزال كبير في ضلكوت في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨

ولكنه مُني بالفشل الذريع. ثم اضطرت قوات المرتزقة والإنكليز إلى إخلاء مركز مذهوب في حزيران (يونيو) ١٩٦٩. ولم يبق إلا العاصمة رخيوت التي احتلها جيش التحرير الشعبي في أواخر آب (أغسطس) ١٩٦٩. وألقي القبض على الوالي حميد بن سعيد وقدم إلى المحكمة الثورية التي حكمت عليه بالإعدام بتهمة الخيانة للوطن والعمالة لبريطانيا. ومع سقوط رخيوت، استكمل جيش التحرير الشعبي تحرير القطاع الغربي من ظفار.

من الشهادات النادرة عن تلك الفترة مقالة كتبها أحد الضباط الإنكليز، الكابتن س ق. هيبورث، في إحدى الصحف العسكرية البريطانية بعنوان «الحرب المجهولة». قضى هيبورث سنتين (١٩٦٧ ــ شباط (فبراير) ١٩٦٩) منتدباً من الجيش البريطاني إلى جيش السلطنة. وهذه هي المقاطع الرئيسية من شهادته:

«منذ ما يزيد بقليل على العامين، كان لي الشرف في أن أنتدب للخدمة في جيش السلطان. وسرعان ما وجدت نفسي في «فوج الحدود الشمالية» العامل في ظفار. وبما أننا كنا في «الخريف» والجبل مكسو بالضباب والمطر الغزير، فقد انسحبت السرايا إلى المنحدرات الشمالية للجبل على حدود الصحراء. التحقت بسريتي، التي كانت تبعد مسيرة يومين عن أقرب سرية مجاورة، في ما كنا نسميه المنطقة الغربية، وهي منطقة قبائل المهرة المتاخمة لجنوب اليمن.

«كل شيء هادئ. فالثوار يستغلون الغطاء الكثيف الذي يوفره لهم «الخريف» لتسيير قوافل الجمال المحملة بالأسلحة والذخائر والألغام من قراهم في جنوب اليمن. لذا قضيت الأسابيع الأولى من إقامتي في سلسلة من الدوريات

والكمائن لقطع طرق التموين التي كانوا يستخدمونها. وقد استغليت هذه الفرصة لتحسين لغتي العربية والتعرف إلى الجنود. كان جيش السلطان مكوناً من ثلاث كتائب وسلاح جوي صغير من نصف دزينة من طائرات «بروفوست» المخلخلة، المحملة بالرشاشات والصواريخ، بالإضافة إلى قوة بحرية من دهوين خشبيين قديمين[1]. وكان على هذه القوة الصغيرة أن تسيطر على منطقة بمساحة الجزر البريطانية، ولكن تنقصها وسائط النقل التي تملكها هذه وطرقاتها الممتازة. إن ثلثي الجنود من المرتزقة البلوش ـ من منطقة الحدود بين إيران وباكستان ـ الذين يعبرون الخليج العربي للانضمام إلى جيش السلطان. والثلث الباقي من رجال القبائل العمانيين. لغة الجيش الرسمية هي العربية التي لا يتكلمها معظم البلوش إلا بصعوبة بالغة، وغالباً ما يستعينون بالمترجمين. ولكل سرية ضابطان بريطانيان أو ثلاثة. أما باقي الجنود فمن العرب أو البلوش. وأما الفصائل فهي بقيادة رقباء محليين. كان الجنود بالغي الخشونة وفكهين في آن معاً، وهم من النوع الأكثر ملاءمة لحرب الغوار التي نخوضها. ويمكن القول، بشكل عام، إن العرب كانوا يوفرون الاندفاع والحماسة، أما البلوش فيقدمون الثبات والتماسك، وكانت حصيلة الاثنين قوة مقاتلة فاعلة ومتوازنة إلى حد مثير للإعجاب. كنا مجهزين ببنادق رقم ٤، وبمسدسات «برين ٣٠٣»، ورشاشات «فايكرز» ومدافع الهاون من عيار ٨١ملم. وسائط النقل سيارات [من طراز] «بدفورد» و«لاندروفر»، لكننا كنا نضطر، عادة، إلى استخدام الحمير لأن عدد الأمكنة الصالحة لسير السيارات قليل جداً.

«خلال الشهر الأول من إقامتي، كانت المنطقة من الهدوء بحيث ظننت، خطأ، أن لا وجود للقبائل الثائرة. وتبدد ظني هذا عندما اختبرت أول عملية لي في منطقة تدعى جدريت على مسافة بضعة أميال من حدود اليمن الجنوبية. كنت عائداً في سيارة «لاندروفر» مع فصيلة استطلاع عندما انهالت علينا نيران البنادق الأوتوماتيكية من كمين يحوي ما يقارب الثلاثين ثائراً. أصابت الطلقات الأولى سائقي فانحرفت السيارة حتى اصطدمت بإحدى الشجيرات، قاذفة بنا إلى الخارج. لسوء الحظ، أصيب الجنود الثلاثة الذين كانوا جالسين في مؤخرة السيارة بينما هم يزحفون بحثاً عن الحماية. كان الكمين منصوباً في مكان ملائم لا يبعد أكثر من مئة متر عنا. لكن الضباب الكثيف وصعوبة الرؤية كانا يؤثران على تهديف الثوار الذين واصلوا إطلاق النار لعشر دقائق إضافية ثم انسحبوا بعد أن تمركزنا في مواقع حصينة. وقد تمكنا من تشغيل السيارات وكانت اثنتان منها مصابتين في أمكنة عدة، وعدنا إلى المعسكر بتأنٍ حاملين جرحانا الأربعة. كانت هذه عملية نموذجية رغم أن الغلبة كانت عادة للجيش. لكن المناسبة كانت منعطفاً مهماً في تاريخ الحرب لأنها المرة الأولى التي يستخدم فيها الثوار البنادق الأوتوماتيكية. وقد تبيّن لنا من الرصاصات الفارغة التي التقطت فيما بعد أن كل أفراد الكمين تقريباً كانوا مسلحين ببنادق أوتوماتيكية سوفياتية الصنع من طراز «أس.ك.س ٧٦٢». وقد أخذنا احتياطاتنا بعد ذلك، وكنا الطرف المنتصر في معظم الاشتباكات اللاحقة. ثم بدأ الثوار باستخدام مدافع الهاون المتوسطة لأول مرة. وبالرغم من أن تهديفهم كان سيئاً، فإن قنابلهم كانت تقع أحياناً على

مساحة قريبة جداً من تحصيناتنا.

«إن الفترة التي أعقبت الخريف مباشرة أثبتت لنا أن قبائل القرأ عن بكرة أبيها تقريباً، ومعظم عرب الساحل، يؤيدون النضال ضد السلطان، هذا إذا لم يكونوا يشاركون فيه فعلياً. صارت الاشتباكات حدثاً يومياً إذ كان الثوار يهاجمون باستمرار حصون السلطان القليلة المبنية من الطين في القرى الساحلية ويقصفون المعسكرات بمدافع الهاون كل ليلة تقريباً، بحيث استحالت علينا السيطرة على هذه المنطقة الوعرة التي تبلغ مساحتها مساحة مقاطعة «ويلز» البريطانية. الماء شحيح، وتموييننا صعب للغاية. وغالباً ما كنا نضطر إلى نقل المصابين على الحمير. **وبالرغم من أننا قادرون على احتواء العدو، إلاّ أنه من المؤكد أننا عاجزون عن كسب الحرب.**

«وما أن انتهى الخريف حتى غيَّر قائد الحملة خططه التكتيكية فغادرنا تحصيناتنا في تلك الهضبة العطشى الواسعة في شمال ظفار. كنت متعلقاً بهذه المنطقة الملأى بالذباب حيث نظمنا غارات ناجحة جداً على غابات جبل القمر(٢) الكثيفة وقتلنا العديد من بيت الشماس، أحد بطون قبيلة القرى.

«كانت مهمتنا الجديدة الانتقال بحراً واحتلال موقع على ساحل قرية مهرية صغيرة تدعى ضلكوت تقع على مقربة من رأس ضربة علي في محاولة للسيطرة على خطوط تموين العدو من قرية حوف الآمنة عبر الحدود في اليمن الجنوبي. وقبل الإقدام على هذه المغامرة قضينا عطلة أسبوعية قرب حصن برتغالي مهجور في ريسوت حيث تعلّم أفراد سريتنا السباحة وتدرّبنا على عمليات الإنزال. كان بحوزتنا دهوان،

الأول ملك للسلطان والثاني لشيخ عماني من صور كان يسيره عبيده. وكانت وسائط الإنزال ثلاثة قوارب مطاطة من طراز «جيميني» مع محركاتها، تستطيع كل منها أن تحمل حظيرة واحدة من الجنود.

تم الإنزال في ضلكوت من دون حادث يذكر، ولكن عندما أخذنا نفتش القرية، اتّضح لنا أن كل من كان في سن حمل السلاح صعد للجبل. فبدأنا بإنزال أمتعتنا عندما انهالت علينا زخات كثيفة من نيران الأسلحة الأوتوماتيكية وقذائف الهاون من المنحدرات السليطة الكثيفة الأشجار حيث تختبىء قوة من خمسين ثائراً. لازمنا ذلك المعسكر طيلة ثلاثة أيام، ولكن هجمات العدو المتتالية بيّنت لنا استحالة الاستمرار باحتلال ذلك الموقع. فدمرنا آبار المياه في القرية، وأخلينا المعسكر ليلاً وقفلنا عائدين إلى ريسوت. واضطررنا إلى تغيير خططنا التكتيكية مرة ثانية، فقضينا الأشهر الأربعة التالية في عمليات إنزال بحري ليلية على طول ساحل ظفار من رأس ضربة علي غرباً إلى قرية سدح شرقاً. نجحت بعض هذه الغارات نجاحاً باهراً، قتلنا خلالها عدة ثوار واستولينا على كمية صغيرة من البنادق الأوتوماتيكية والرشاشات. **كما أحرقنا قرى الثوار المعروفين وأطلقنا الرصاص على الماعز والبقر. أما جثث الثوار التي كنا نعثر عليها، فكنا نجمعها في زاوية في سوق صلالة كإنذار لكل من تسول له نفسه الانضمام إلى الفدائيين.**

ولعل الأدعى إلى الدهشة أن خسائرنا كانت طفيفة طيلة تلك الفترة، رغم أننا كنا محظوظين جداً لأننا خرجنا بقتيل واحد وعدة جرحى عندما أطلق الثوار النار على دهونا بينما كنا نقترب من الشاطىء، فاضطررنا إلى الانسحاب بسرعة

> إلى عرض البحر والدفاع عن أنفسنا ونحن مختبئون وراء الحواجز الخشبية المنخفضة. كنا دائماً نقوم بعمليات الإنزال في الليالي الحالكة ونُغِير بعمق داخل الجبل قبل طلوع الصباح. أما العودة للمراكب فعملية صعبة، وكنا نستنجد بطائرات الـ «بروفوست» عندما نضطر للانسحاب خلال النهار...».

وختم الضابط البريطاني كلامه قائلاً:

> «ما زالت الحرب مستمرة في ظفار. أما السلطان الرجعي العجوز ابن تيمور، فقد أطلق عليه عبيده النار وخلعه ابنه قابوس في انقلاب بلاط في صلالة. وهذا من شأنه تحسين الوضع في عمان وزيادة الاستقرار في الخليج الفارسي [كذا].
> **لكن الوضع في ظفار ما زال كما هو. يمكن القول أن كل ظفاري تقريباً بات يقف في صف الثوار. العبيد يفرّون يومياً من أسيادهم للانضمام إلى الفدائيين. ولأول مرة في تاريخ ظفار، انهارت سلطة المشايخ إذ اتحدت كل القبائل في جيش تحرير واحد ضد السلطان...».**

مع تحرير المنطقة الغربية، بدأت الفترة الثانية التي انتقل فيها جيش المرتزقة من الهجوم (الحملة على المنطقة الغربية) إلى الدفاع. وعاد مسرح العمليات إلى المنطقتين الوسطى والشرقية. وتتميز هذه الفترة بما يلي:

- حرب مواقع وتطويق على طريق حمرين (وقد عمدته

الجبهة «الخط الأحمر») حيث يحاصر جيش التحرير جيش المرتزقة في أكثر من موقع مضطراً إياه إلى التحصن في خنادق دفاعية ومحاولة فك الطوق بواسطة المصفحات.

- حرب عصابات ضد دوريات جيش المرتزقة على الطريق ذاته وفي سائر أنحاء المنطقتين الوسطى والشرقية.
- بدء عمليات جيش التحرير ضد مراكز في سهل صلالة. وأهمها القاعدة الجوية البريطانية في صلالة التي تقصف الآن دورياً. ففي آذار (مارس) ١٩٧٠ مثلاً اعترفت الصحافة البريطانية بأن القاعدة تعرّضت لقصف شديد من مدافع جيش التحرير، مما اضطر البريطانيين إلى استخدام التعزيزات من الشارقة.
- الشروع بتحرير المنطقة الشرقية وسقوط مدينة سدح الساحلية في أواسط ١٩٧٠.
- اشتراك قوات اتحاد الإمارات لأول مرة في المعارك ضد الثوار. إذ أرسل حاكم أبو ظبي ٣٠٠ من جنوده للقتال إلى جانب مرتزقة السلطان. إلا أن الهزائم النكراء التي منوا بها اضطرتهم إلى الانسحاب من العمليات العسكرية.
- تزايد عدد المدنيين الهاربين من صلالة ومدن الساحل. وقد قدرتهم الصحافة البريطانية بأكثر من ٣٠٠ مواطن فروا خلال النصف الأول من عام ١٩٧٠.

خلال تلك الفترة، شهد الكفاح المسلح في ظفار تزايداً هائلاً وحقق انتصارات رائعة حتى بات يسيطر عل ثلاثة أرباع ظفار ــ (باعتراف

رئيس وزراء السلطنة، طارق بن تيمور). بالمقارنة، ظل سعيد بن تيمور يعالج الأمر كما في السابق. حاول الملك فيصل إعادة الحوار بين النظامين لدرء الخطر المشترك، فصدّه سعيد بعنف. وإذا كان رضخ لضغوط تدعوه إلى زيادة قواته، فإنه في المقابل منع والي صلالة من تقديم المعلومات العسكرية إلى الجيش وراح يخزن أطنان الأسلحة والذخيرة في قصره لغرض لا يعلمه إلا هو، مانعاً الضباط الإنكليز من شن حرب نفسية وتقديم بعض الخدمات في محاولة لاستمالة أهالي ظفار. كان لا يقدم إلى الظفاريين إلا مخرجاً واحداً: الاستسلام له والإعدام. كل ذلك في وضع بدأ يدرك الإنكليز فيه أهمية التحولات الجذرية التي حملها مؤتمر حمرين. وقد لاحظ الكولونيل تيد تيرنهيل، قائد جيش السلطان في ظفار، فيما بعد لأحد الصحافيين الإنكليز أن «الحرب تحولت من تمرد ضد أسلوب سعيد بن تيمور في الحكم إلى نضال ثوري يستهدف تحويل بنية المجتمع برمّتها»[٣].

نتيجة لذلك، ارتفعت أصوات عدة تهيب بالإنكليز أن يتدخلوا لوقف تدهور الوضع. دعا كل من شيخ البحرين وشاه إيران إلى استبدال سعيد بن تيمور. وراحت صحيفة **الدايلي تلغراف** البريطانية ـ المعروفة بشوفينيتها الاستعمارية المسعورة ـ تهيىء الرأي العام لتوقّع زوال سعيد بن تيمور، فكتبت تقول إن هذا الأخير أعرب عن رغبته في السكن في أوروبا «إذا لم يوضع حد لعمليات التسلل المدعومة من الصين في المقاطعة الجنوبية من سلطنته»[٤].

كانت أول استجابة بريطانية لهذه الدعوات تتلخص في استبدال المسؤولين العسكريين الرئيسيين في السلطنة. ففي نيسان (أبريل) ١٩٧٠ طردت وزير الدفاع في السلطنة واترفيلد وقائد جيش

السلطان بيردي، واستبدلتهما بهيو أولدهام والبريغادير جون غراهام. وبذلت جهود من المقيم البريطاني في البحرين لإقناع سعيد بالتنازل عن العرش والسفر إلى الهند، إلاّ أنها باءت جميعاً بالفشل.

الأرجح أن الإنكليز اتخذوا قراراً نهائياً بخلع سعيد بن تيمور بعد انتصار المحافظين في الانتخابات النيابية البريطانية وبعد اجتماع وزيري الخارجية البريطاني والأميركي في تموز (يوليو) ١٩٧٠ واتفاقهما على سياسة مشتركة شرقي السويس. ولكن الحدث الذي حدّد موعد الانقلاب كان من دون شك اندلاع الكفاح المسلح في عمان الداخل. ففي ١٢ حزيران (يونيو) من ذلك العام، حاولت **الحركة الثورية الشعبية** إنشاء قاعدة مسلحة في الجبل الأخضر حيث أقدمت وحدات مسلحة تابعة لفرعها العماني، **الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عمان والخليج العربي**، على شن هجمات بالغة الجرأة على مراكز جيش السلطان والإنكليز في إزكي ونزوى وسيق على بعد بضعة أميال من أنابيب النفط. في البيان الذي أصدرته الجبهة الوطنية الديموقراطية، اعتبرت نضالها امتداداً للكفاح المسلح الذي تقوده الجبهة الشعبية في ظفار ووعدت بالعمل من أجل تحقيق الالتحام بين المنظمتين. أما بالنسبة إلى مطالب الجبهة الجديدة وشعاراتها فهي تكاد لا تختلف بشيء عن مطالب وشعارات الجبهة الشعبية.

بعد هذه الحادثة، أرسلت شركة «شل» (مالكة ٨٥٪ من أسهم شركة «بتروليوم ديفيلوبمنت عمان») مذكرة إلى الحكومة البريطانية تطالب فيها بخلع سعيد بن تيمور(٥). وكتبت صحيفة **الإيكونوميست** تقول إن سعيد بن تيمور بات يشكّل خطراً على أمن المنطقة واستقرارها ودعت الحكومة البريطانية إلى «إقناعه

بالتنازل عن العرش قبل أن تفوت الفرصة على حاكم بديل لكي يحقق وحدة البلاد»[٦]. وكانت الصحافة الإيرانية تتحدث عن انقلاب بقيادة البريغادير هيو أولدهام، كما سرت شائعات في الكويت عن تنازل سعيد عن العرش لابنه قابوس.

اختار الإنكليز موعداً رمزياً لانقلابهم ـ الثالث والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٧٠ (تاريخ الانقلاب الناصري في مصر) ـ ليخلعوا سعيد بن تيمور وينقلوه في طائرة عسكرية بريطانية إلى قاعدة جوية في بريطانيا، وينصبوا ولده قابوس مكانه وأخاه طارق رئيساً للوزراء[٧].

بذلك بدأ التمهيد لإدخال سلطنة مسقط وعمان إلى عهد الاستعمار الجديد. ومعه دخلت الثورة في ظفار مرحلة جديدة من تطورها.

فلنستعرض الآن إنجازات الجبهة الشعبية في مجالي تثوير الوعي والعلاقات الاجتماعية.

الهوامش

(١) الدهو: مركب شراعي مألوف في شواطىء الجزيرة العربية.

(٢) جبل القمر: الامتداد الغربي لجبل القرأ.

(٣) **الغارديان**، في ١٩٧٠/٧/٣.

(٤) **الدايلي تلغراف**، في ١٩٧٠/٤/٢٩.

(٥) **الفايننشال تايمز**، في ١٩٧٠/٧/٢٩.

(٦) **الإيكونوميست**، ١٩٧٠/٧/١٨.

(٧) عندما أسبغ حكم السادات بركته على العهد الاستعماري الجديد في عمان، كان لا بد من أن تغريه المقارنة بين انقلاب تموز (يوليو) في مصر وانقلاب قابوس في عمان. فقال صبري الخولي في محاضرة له، خلال زيارته لعمان في أيار (مايو) ١٩٧١: «ولعل من عين الطابع أن جلالة السلطان قام بها [يقصد «الثورة»] تقريباً في نفس الشهر وتحت نفس الظروف التي قامت بها ثورة يوليو»!

الفصل الخامس

الحياة في المناطق المحررة

بدأت زيارتنا للمنطقة الغربية المحررة من ظفار في فتك، قرية الصيادين الصغيرة في المحافظة السادسة من جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، حيث أقلنا «صوت الشعب»، الزورق المسلح للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل. علم الجبهة المثلث الألوان ـ الأحمر والأبيض والأسود ـ يرفرف على الساري، والمدفع الرشاش القديم، والأيدي التي تساعدنا على الصعود، وصيحات الترحيب: «حيّا وسهلا بالرفاق». وعلى الزورق نفسه عينة من جماهير الخليج الكادحة التي تمثل الثورة في ظفار انطلاق ثورتها الشاملة.

حملنا «صوت الشعب» إلى «معسكر الثورة» وإلى أحد مراكز الجبهة في حوف، آخر قرية يمنية على الحدود مع ظفار. ومن حوف سرنا على الأقدام فوق هضبة مرتفعة تنحدر سريعاً نحو البحر العربي،

بينما ترتفع إلى يسارنا سلسلة جبال عالية تفصل بيننا وبين النجد والصحراء.

خلال هذه الزيارة التي استغرقت أسبوعين رقدنا في المغاور والأكواخ المصنوعة من أغصان الشجر. وشاطرنا مقاتلي جيش التحرير والسكان وجباتهم المتواضعة من خبز الذرة والحليب والشاي ومن الأرز واللحم.

وفي مكان فوق قرية ضلكوت الساحلية التقينا أعضاء اللجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة الشعبية وقضينا يومين برفقتهم في جلسات استقصاء ونقاش مطولة. ضلكوت نفسها قرية مهجورة من حوالى خمسين منزلاً حجرياً، هرب معظم سكانها إلى الجبل المجاور بعد القصف الجوي ومحاولات الإنزال البحري المتكررة عليها. بينها وبين رخيوت نبع مياه عذبة ومرعى على الشاطىء في منطقة تدعى خيرفوت. وبالرغم من أن المكان يبعد ما لا يقل عن ساعتين عن أقرب تجمع سكاني أو وحدة لجيش التحرير الشعبي، إلا أن سلاح الجو البريطاني يقصفه باستمرار قاتلاً النساء والأطفال والماشية. رخيوت هي مركز المنطقة الغربية، تبعد حوالى ٧٠ كيلومتراً عن حوف وتتكوّن من حوالى مئة منزل حجري، وقد هجرها سكانها هي أيضاً والتجأوا إلى الوادي المجاور. في رخيوت شاهدنا آثار القصف الجوي على البلدة والبيوت المدمرة كما شاهدنا قصر والي رخيوت الذي دمرته مدافع جيش التحرير الشعبي خلال احتلاله للبلدة. خلال زيارتنا، قصفت طائرات سلاح الجو البريطاني رخيوت مرتين.

كانت رخيوت أبعد نقطة وصلناها شرقاً. بعدها، اتجهنا شمالاً نحو

مذهوب عبر شيروس وشعبوت. ومنها عدنا إلى حوف.

تبلغ مساحة المنطقة الغربية المحررة ثلث مساحة ظفار تقريباً وتمتد من رأس ضربة علي – على الحدود مع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية – إلى ريسوت. وهي أقل مناطق ظفار كثافة بالسكان إذ لا يزيد عدد سكانها على ١٠ آلاف نسمة يعيشون في الجبال على الرعي والزراعة الموسمية، إضافة إلى بعض صيادي السمك على الشاطىء. ويقسمون إلى عشرين قبيلة، أقواها وأغناها بيت عيسى والمشايخ، وكلاهما من آل قرى، وكانتا تسيطران على معظم الأراضي والآبار. أما بقية القبائل فتنتمي إلى الشحرة والمهرة.

لماذا يقاتلون؟

عشرات المقاتلين الذين التقيناهم يمثلون ذلك الجيش من «معذبي الأرض» الذين «ليس لهم ما يفقدونه سوى قيودهم» – وهي قيود قد تكون حقيقية، لا مجازية، في بعض الأحيان. من الخليج، تجد عمال النفط وسائقي السيارات والجنود والموظفين الصغار والباعة وصائدي اللؤلؤ وبعض الطلبة والمناضلين السياسيين المطلوبين من حكومات الخليج والسعودية. ويشكل المهاجرون والقادمون من الخليج معظم الكوادر السياسية. من مدن وقرى السهل، جاء عمال البناء والحمالون وصيادو السمك وقصابو الحجارة وعمال الزراعة وصغار الفلاحين والكتبة والمنبوذون والأرقاء المملوكون وغيرهم. أما الجبليون، فرعاة وفلاحون في معظمهم.

لماذا انضموا؟ من يقاتلون؟ ولماذا؟ إن الغالبية الساحقة من الذين أجابوا على هذه الأسئلة قالوا إنهم يقاتلون الاستعمار البريطاني في الدرجة الأولى.

القلة التي شذت كان أفرادها من سكان الجبل. فهذا كهل من بيت حندوب، انضم عام ١٩٦٦ ويعمل الآن في الميليشيا، يقول إنه حمل السلاح «لاستعادة العزة والكرامة». وذاك آخر، في الميليشيا، يقول إنه التحق بالثورة «هرباً من دفع الضرائب للسلطان». وإذا كان أحد الشبان (مقاتل في جيش التحرير الشعبي انضم عام ١٩٦٨) اعترف بأنه التحق بالثورة لأنه «سمع عن أناس يقاتلون سعيد بن تيمور الذي جاء من عمان ليحكمنا» ـ فإنه أردف ذلك بالقول أنه بات يدرك الآن أن سعيد بن تيمور ما هو إلاّ واجهة للاستعمار البريطاني وأن المعركة الآن لتحرير الخليج برمته.

وبرز الدافع الاجتماعي وراء الانضمام بوضوح أكبر لدى القادمين من السهل. هناك يكون الأمر على النحو التالي: الذين يستطيعون التصرف بقوة عملهم ـ والشباب خاصة ـ يستنفدون كل إمكانات العمل المتوافرة، ويكتشفون أن ما يحصلونه يكاد لا يكفي لإبقائهم على قيد الحياة، فيهربون للجبال.

ذلك مثلاً هو حال سالم ح. (١٩ سنة) من الحافة، قرب صلالة. بدأ عمله صياداً يتقاضى ٢٥ ريالاً[1] في الشهر من صاحب المركب، وانتقل بعد انتهاء موسم الصيد إلى العمل كحمّال ينقل الحجارة في مشروع بناء حكومي لقاء ٥ روبيات لكل يوم عمل من عشر ساعات (من دون عطلة للغذاء). أخيراً، جرّب حظه في الزراعة، فاستأجر قطعة أرض من صاحب بستان كبير للخضار، وكان يدفع ٥ ريالات إيجاراً لستة أشهر ونصف ريال على كل ساعة ري. ولم يكن المنتوج يفي بحاجاته الأساسية. ففر إلى الجبل.

إلى هذا الحد، تكاد تكون قصة سالم نموذجاً لعشرات القصص التي

سمعناها. لكنه إضافة لذلك، كان مصاباً بمرض التراخوما وبدأ يفقد بصره بسرعة. استشار الدجال المسمى طبيباً، فباعه هذا زوج نظارات لم تفده شيئاً بالطبع. فتقدم بطلب سفر إلى الخليج بقصد العلاج، فلم يعط له. يقول سالم: «كنت مستغَلاً إلى أبعد حد. ولقد استعدت حريتي الآن». هذا وتسعى الجبهة لإرساله إلى دولة صديقة لإنقاذ بصره.

أما الآخرون فكانوا يعملون في قواعد جيش المرتزقة ـ وهذا حال عوض المستخدم السابق في قاعدة أم الغوارف حيث كان يتقاضى ٥ روبيات يومياً ويأكل بقايا طعام المرتزقة ـ أو في تقصيب الحجارة ـ حيث يتقاضى المرء ما لا يزيد على ٨ ريالات لقاء تقصيب ١٠٠ حجر يستغرق العمل عليهما شهراً ونصف شهر ـ أو كمستخدمين في الحوانيت أو ككتبة وما شابه.

وهناك المملوكون. ومنهم عامر الذي كان مستخدماً في قصر السلطان. وبما أنه كان يجيد القراءة والكتابة، فقد عيّن مساعداً لأحد المقربين من السلطان، رجل يدعى نظر كان يرأس جهاز الاستخبارات، وكانت وظيفته تتلخص بمراقبة تحركات سائر المملوكين لأن السلطان كان يحرم عليهم مغادرة مساكنهم أو الزواج أو حتى تعلم القراءة والكتابة من دون إذن منه. وعند محاولة اغتيال سعيد بن تيمور عام ١٩٦٦، كان عامر برفقته، فأصيب برصاصة طائشة قضى بسببها ثلاثة أشهر يتداوى في أم الغوارف، أما أخوه الذي كان جالساً بقربه، فقد قتل للفور. أخيراً، تمكّن عامر من الهرب من صلالة عام ١٩٦٩ وجرّ معه ستة مملوكين آخرين (بينهم ابن نظر).

خلال زيارتنا للمنطقة المحررة، كانت تتواتر الأخبار عن مجموعة من

عشرين مملوكاً هربوا من صلالة. وقد غرق أحدهم في البحر، بينما تمكن الآخرون من الوصول بسلامة. وهل من حاجة لأن يفسر المرء لماذا يتوق أرقاء مملوكون للحرية؟

دور المنطقة المحررة

تتلخص المسؤوليات الرئيسية لوحدات جيش التحرير الشعبي في المنطقة الغربية بالدفاع عن المنطقة المحررة وحماية خطوط التموين الحيوية التي تمرّ عبرها ناقلة الغذاء واللباس والسلاح والذخيرة إلى مناطق القتال. وتشمل هذه المسؤوليات أعمال الرصد والتحصين والدوريات وخفر السواحل والمدفعية المضادة للطائرات. ولعلّ أهم مسؤولية يضطلع بها جيش التحرير هي تسليح الشعب وتعبئته للدفاع عن ثورته. فبالكاد تجد ذكراً في عمر حمل السلاح ليس عضواً في الميليشيا أو جيش التحرير. وللميليشيا وظيفة مزدوجة. إنها المرحلة التمهيدية التي يمرّ بها الجميع قبل التحاقهم بجيش التحرير، وهي، إلى ذلك، تجسد «الشعب المسلّح» ـ أي جميع الذين يحول عملهم في مجالات الإنتاج دون تفرغهم للكفاح المسلح. وفي العادة، يكون لكل وحدة من وحدات جيش التحرير الشعبي فرقة من الميليشيا التابعة لها.

إضافة لذلك، فإن المنطقة الغربية هي مركز للتدريب ومحطة للاستراحة واستجماع القوى. إليها يرسل المتطوعون لدورات التدريب العسكري والسياسي، كما ترسل الوحدات المقاتلة للاستراحة واستجماع القوى وتقويم تجاربها وصوغ الخطط للمرحلة المقبلة.

والمنطقة الغربية، أخيراً، هي مسرح للثورة الثقافية والاجتماعية

الآخذة بتحويل كل أوجه المجتمع الريفي في ظفار مولدة جيلاً جديداً من الرجال والنساء. والواقع أن الذي يجعل من الثورة في ظفار أقرب مثال إلى «حرب الشعب» تعرفه المنطقة العربية ليس كونها تتبع تكتيكات حرب العصابات أو تسيطر على منطقة محررة وحسب أو حتى تحظى بتأييد ومشاركة شعبيتين. وإنما الأهم من ذلك أن الثورة في ظفار تعمل على تغيير وعي البشر ونمط حياتهم تغييراً جذرياً شاملاً.

ومهمة تحويل الوعي ونمط الحياة تطرح على الجبهة وجيش التحرير مسألتين رئيسيتين:

- كيف يمكن تطعيم مجتمع رعوي قبل رأسمالي من الرعاة والصيادين والحمالين والمملوكين والمزارعين المؤمنين بالماركسية ـ عقيدة البروليتاريا الصناعية والمحصلة التاريخية للفلسفة الكلاسيكية الألمانية والمادية الفرنسية والاقتصاد السياسي الإنكليزي.
- كيف يمكن تدمير النظام القبلي والنضال ضد قيمه وتقاليده بانتظام، وإعادة تنظيم المجتمع على أسس جديدة.

لننظر الآن إلى الطريقة التي عالجت بها الجبهة هاتين المسألتين بدراسة منجزاتها في مجالات التربية السياسية والتنظيم الجماهيري ومحو الأمية والنضال ضد القيم القديمة وبناء مجتمع جديد وتحرير المرأة.

تكوين المناضل الثوري

أول خطوة نحو تربية الجماهير سياسياً وتنظيمياً هي تكوين المناضل

الثوري نفسه. تلك هي مهمة «معسكر الثورة»، مركز التدريب الرئيسي التابع للجبهة على حدود ظفار. افتتح المعسكر في بداية عام ١٩٦٩. وكان يضم، خلال زيارتنا له، حوالى ٥٠ شاباً و١٨ فتاة يتلقون دورة تدريب مكثفة لأربعة أشهر. يدير المعسكر فريق من خمسة كوادر هم: عمر، المسؤول العسكري (وهو من أول المساهمين في إطلاق الكفاح المسلح في حزيران (يونيو) ١٩٦٥)، ومساعداه، ومرشدان سياسيان: عبدالعزيز وهدى (المرشدة السياسية لفرقة النساء المقاتلات).

ينقسم اليوم في المعسكر بين مختلف النشاطات العسكرية والسياسية والدراسية. فالساعات التي تلي الإفطار مخصصة للتدريب العسكري، يليها الغداء ودرس محو الأمية، ثمّ ساعتان إضافيتان من التدريب العسكري إلى أن يحين وقت العشاء (في حوالى الخامسة)، الذي يعقبه الدرس السياسي. تتلقى فرقة النساء التدريب السياسي والعسكري ذاته الذي يتلقاه الشباب.

يتضمن التدريب العسكري دراسة نظرية واستراتيجية وتكتيكات حرب العصابات وحرب الشوارع إضافة إلى التمارين بالذخيرة الحية على مختلف أنواع الأسلحة والمتفجرات.

أما برنامج التثقيف السياسي فينقسم إلى ثلاثة أقسام: أولاً: كتابات الجبهة. ثانياً: اللائحة الرسمية للمطالعة التي وضعتها القيادة العامة بعد المؤتمر الثاني للجبهة. وتتضمن البيان الشيوعي ومختارات لينين والكتاب الأحمر لماو تسي تونغ، والمادية التاريخية والمادية الجدلية لستالين والمتوافر من الترجمات العربية لكتابات هو شي منه وغيفارا وكاسترو وكيم إيل سونغ والجبهة الوطنية للتحرير في فيتنام الجنوبية

إضافة إلى كتابات الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين ومجلة «الحرية» (المعتمدة كمادة تثقيف أسبوعية). ثالثاً: بما أن القسمين السابقين يفترضان إجادة المرء للقراءة والكتابة، وبما أن هذا ليس متوافراً إلا لقلة ضئيلة من المقاتلين، فقد وضعت الجبهة برنامجاً موحداً للتثقيف السياسي يتولى المرشدون السياسيون تدريسه على شكل محاضرات. ويشكل هذا البرنامج، إضافة للكتاب الأحمر، مادة التثقيف السياسي الرئيسية في ظفار. وينقسم إلى خمسة وعشرين درساً تشمل أربعة مواضيع رئيسية:

١ ــ صِفات المناضل الثوري،

٢ ــ المبادئ التنظيمية (الديموقراطية المركزية)،

٣ ــ مبادئ الماركسية ــ اللينينية،

٤ ــ الأممية والتحرير الوطني والصراع الطبقي.

بما أن هذا البرنامج يشتمل على أوفر عرض لفكر الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، فإنه يسمح لنا بإبداء بعض الملاحظات حوله.

الفكر يقود البندقية

كيف تنظر الجبهة إلى الكفاح المسلح؟ منذ مؤتمرها الثاني والجبهة تتبنى فكرة شبيهة بفكرة «البؤرة الثورية» الكوبية ولكن بالمعنى المشار إليه سابقاً: كون الدور الذي يلعبه الكفاح المسلح في ظفار هو «بؤرة توريد للثورة» إلى الخليج. ولا تتضمن هذه الفكرة، بالتالي، أي مسلمات عن عفوية الاستجابة الجماهيرية للكفاح المسلح بمجرد أنه قائم. لا بل إن مقررات مؤتمر حمرين تضمنت الدعوة الصريحة لإنشاء حزب سياسي يقود الجبهة.

وهذا ما تعنيه الجبهة في الدرجة الأولى في حديثها عن «العنف الثوري المنظم». وتريد الجبهة من ذلك أولاً بأول التمييز بين نضالها وبين الانتفاضات القبلية السابقة. العنف القبلي عنف «عفوي» ـ على حد تعبيرها ـ أي أنه من دون تنظيم ولا هدف. وقد أخفق طوال عقود من الزمن، فأنتج «ثائرين» ـ لا ثوريين ـ أي أناساً حملوا السلاح ضد السلطة، ولكنهم كانوا يفتقرون إلى «الفكر الذي يقود البندقية»، أي النظرية الثورية. وهذه ليست فقط شرطاً للانتصار بل وأيضاً لتحقيق أهداف الجماهير الكادحة.

هذه النظرة للكفاح المسلح تكاد تكون عكس النظرة العفوية الغالبة على الكفاح الفلسطيني المسلح حيث أُضفيت على البندقية صفات شبه عجائبية في مجال تبديدها للأضاليل وبنائها للوعي الثوري. فبات مجرد حمل السلاح عملية «تطهير» وتثوير بحد ذاتها. ولعل أفضل مثال على ذلك كلمة قالها أبو عمار بعد انتخابه رئيساً لمنظمة التحرير. رداً على سؤال لأحد الصحافيين ما إذا كان ـ أي أبو عمار ـ قد أصبح قائد الثورة الفلسطينية، أجاب بأن «البندقية هي القائدة الوحيدة للثورة الفلسطينية». في ظفار، الفكر هو الذي يقود البندقية.

من هذا المنظار ـ منظار حرب الشعب التي تقودها نظرية ثورية ـ يصبح الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لكي يتمكن شعب متخلف وضعيف من خوض حرب ضد عدو متفوق اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً. ذلك أن مورد القوة الرئيسي للثورة هو «المادة البشرية». وإن تحويل الشعب إلى سلاح لا يقهر رهن بتوحيده وتثقيفه سياسياً. لهذا تعلّم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج مناضليها أن «العنف الثوري المسلح = الوعي الثوري + التنظيم الثوري».

الخيار بسيط إذاً. كل ما يسهم في إضعاف الشعب وتفتيت وحدته يخدم أعداءه: الاستعمار البريطاني وعملاءه المحليين، سلالة آل بو سعيد. وعلى العكس، فكل ما يسهم في توحيد الشعب وتقويته يعجل في ساعة النصر. وشرط تحقيق ذلك هو، بلا أدنى شك، تدمير البنية القبلية ليس فقط بصفتها شكلاً من أشكال العلاقات الاجتماعية وإنما أيضاً وبشكل خاص بصفتها مجموعة من المعتقدات والقيم والتقاليد. وهذه مهمة تلتزم بها الثورة في ظفار منذ أيامها الأولى. وهذا ما سوف نتعرض له بالتفصيل في ما بعد. أما الذي يهمنا هنا فهو تحقيق الوحدة الأيديولوجية للشعب ــ وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة إلى منطقة كظفار حيث توزع السكان وتنقلهم المستمر يضاعف منه ماضي الثارات والنزاعات القبلية بينهم.

كيف يمكن تحقيق الانتقال من «الولاء الأعمى للقبيلة إلى الولاء السليم للثورة»؟ هكذا تطرح الجبهة المسألة. أما حلها فيتوقف أولاً: على الطريقة التي حققت فيها الجبهة الارتباط بين المبادئ العامة للماركسية وبين الوضع المخصوص لظفار والخليج. ويتوقف ثانياً على الطريقة التي يجري فيها إيصال هذه المواقف إلى أوسع القطاعات من السكان وهم في غالبيتهم الكاسحة، أميون تسودهم الأفكار والمعتقدات القبلية والخرافية.

تصل الماركسية إلى أوسع الجماهير في ظفار عبر كتابات وفكر ماو تسي تونغ. هذا يستدعي، أول ما يستدعي، توضيحاً حول موقف الجبهة الشعبية من الحوار داخل الحركة الشيوعية العالمية. إن موقف الجبهة حول هذه المسألة لا يختلف عن موقف سائر فصائل «اليسار الثوري» في المنطقة: إدانة «للتحريفية» مقرونة بتأييد للخط الثالث في

الحركة الشيوعية العالمية المتمثل بكوبا وفيتنام وكوريا الديموقراطية. وثمة سببان لانتشار فكر ماو وتأثيره. الأول يتعلق بالمضمون والثاني بالشكل.

إن فكر ماو تسي تونغ هو التنظير الماركسي الأكثر تقدماً وبلورة لقضايا النضال الوطني والاجتماعي في العالم المستعمَر وشبه المستعمر. وهذا هو السبب الأهم لتأثيره الواسع في ظفار (وغيرها). أما القول ـ كما يجنح بعض الصحافيين الأجانب الذين زاروا ظفار ـ إن مرد ذلك المساعدات التي تقدمها الصين الشعبية للثورة فسطحي ومرفوض. إن الفلاحين المصريين لا يقرأون لينين، على رغم ضخامة المساعدات السوفياتية لبلدهم.

أما من حيث الشكل، ففكر ماو هو «فكر الجماهير» بمعنى أنه موجه إلى فلاحين فقراء ومتوسطين وأبناء قبائل وأقنان وعمال مدن المستعمرات. وأهل ظفار لا يختلفون عن هؤلاء. وهذا ما يفسر مثلاً الاستعمال الشائع لفكرة «النمر من ورق» في ظفار. هذا قول يسري على لسان الجميع في المنطقة المحررة. كل الأعداء «نمور من ورق»: الاستعمار الأميركي والبريطاني، الحكام العملاء في الخليج، الرجعيون وأعداء الثورة. وأيضاً، فالثعابين «نمور من ورق» وطائرات سلاح الجو البريطاني «نمور من ورق»... الوظيفة الأيديولوجية لاستعمال هذا التشبيه واضحة. فبواسطته أخذ ابن الريف الظفاري ـ وهو كائن مكشوف أمام القوى الطبيعية، ناهيك ببطش قوى التكنولوجيا ـ يكتسب ثقته بنفسه، وبمقدرته على السيطرة على العالم المادي. وهكذا، فإن النزعة القدرية والخرافات والأساطير آخذة بالتلاشي. وهذا ما تقوم به الماركسية ـ اللينينية، لا أيديولوجية العقلانية البورجوازية.

أخيراً، فالماركسية تصل ظفار بسائر أجزاء الخليج والمنطقة العربية والعالم. إن موقع ظفار يحدد طبيعة النضال فيها. وهو نضال ينتصر بالقدر الذي يساهم فيه بإشعال الثورة في سائر أجزاء الخليج وتحريره من الاستعمار وعملائه. هكذا كان حال ظفار منذ البدء. المهم، بعد ١٩٦٨، أن المقاتلين والسكان بدأوا يدركون ذلك. وروح التفاني وإنكار الذات التي يولدها هذا الإدراك تدعو للإعجاب حقاً. ذلك أن سكان ظفار ما أن أدركوا أن مآسيهم ليست «طبيعية» ولا هي «فوق طبيعية» بالتأكيد، باتوا مستعدين لبذل المزيد وتحمل المزيد ما دام ثمة نهاية لهذا الألم والعذاب. فكأنما الثورة لم تعد إحقاقاً لحق بقدر ما باتت تنفيذاً لواجب. وهذا ما يفسر أن تسمع مقاتلين يجيبونك على سؤالك لماذا انضموا للثورة بالقول:

> «عرفتُ واجبي: أنْ أخدم الطبقات المسحوقة بإخلاص،
> رافعاً علم الاشتراكية العلمية، حتى آخر قطرة من دمي!».

تحرر المرأة ــ تحرر المجتمع

إن إسهام النساء في مختلف أوجه الكفاح المسلح والخطوات التي اتخذتها الجبهة على طريق تحرير المرأة يشكلان أحد أبرز سمات الثورة في ظفار.

يلاحظ كارل ماركس أنه يمكن قياس درجة تقدم أي مجتمع بالطريقة التي يعامل فيها هذا المجتمع نساءه. القول ذاته ينطبق على الثورات، وبخاصة ثورات الأقطار المتخلفة. فأفضل مقياس لأصالة ثورة ما ــ أي مدى تحويلها الجذري للقيم والأفكار والعلاقات الاجتماعية ــ يكون بالنظر إلى الدور الذي تلعبه النساء فيها وإلى الطريقة التي تعالج بها هذه الثورة مسألة المرأة. وأن تطبيق هذا المقياس على الثورة في ظفار يعطينا نتائج جد مشجعة.

يشكّل موقف الجبهة النظري من مسألة المرأة دليلاً إضافياً على عمق تعاطفها مع جميع المضطهدين. ويتضح ذلك في مقالة بعنوان «المرأة والثورة في الخليج» حيث تعرض فهمها للاضطهاد المزدوج الذي تعاني منه النساء:

> «لو أردنا تسمية كائن تتركز فيه كل أشكال الاضطهاد والاستغلال في أي مجتمع طرقي، لقلنا إن هذا الكائن هو المرأة (...) فالفلاح مثلاً يعاني من اضطهاد واستغلال الإقطاع، والعامل يعاني من اضطهاد واستغلال رأس المال. أما المرأة الفلاحة أو العاملة فهي إضافة إلى معاناتها من علاقات الإنتاج الإقطاعية والرأسمالية تجدها تعاني أيضاً من علاقاتها الزوجية الاتباعية ومن وضعها العائلي في أسرتها الأولى وتعاني من اضطهاد المجتمع عامة بما يفرضه عليها من تقاليد وأعراف عتيقة تشل نشاطها بل وتسلبها إنسانيتها»(٢).

رداً على هذا الاضطهاد المزدوج، تعهدت الجبهة رسمياً ـ في الميثاق الصادر عن مؤتمرها الثاني ـ بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل «في الحقوق والواجبات والمركز الاجتماعي».

سننظر في كيفية التزام الجبهة بتعهدها هذا بعد قليل. لننظر الآن إلى دور المرأة في الثورة.

مساهمة المرأة

منذ أن ظهرت «قمر الجزيرة» على جبهة القتال في جبال ظفار في أوائل عام ١٩٦٦، والمرأة تلعب دوراً متزايد الأهمية في مختلف

جوانب الكفاح المسلح. فهي تقاتل جنباً إلى جنب مع الرجل، وتقوم بأعمال الرصد، والاعتناء بالجرحى وحمل الماء والطعام والذخيرة إلى خط القتال. وتحرم بعض النساء أزواجهن وأطفالهن من قسم من وجبات الطعام الشحيحة أصلاً استباقاً لزيارات مقاتلي جيش التحرير الشعبي. وربما كان الأكثر إثارة للإعجاب من كل ذلك إقبالهن على دروس محو الأمية والتثقيف السياسي.

لهذا الدور الذي تلعبه المرأة تفسيران. أولاً، الانعتاق النسبي الذي تنعم به المرأة في ريف ظفار. وثانياً: وهو الأهم، سياسة الجبهة الواعية الرامية إلى إشراك النساء وإطلاق مبادراتهن. وتتلخص هذه السياسة بما يلي:

- تدريب الكوادر النسائية عسكرياً وسياسياً وفكرياً تمهيداً لتحمل مسؤولياتهن كاملة داخل الجبهة وجيش التحرير.
- تعميم «الثقافة الثورية الطبقية» بين أوسع عدد من النساء.
- إرسال وفود للتدرب على التمريض والخدمات الاجتماعية.
- تكثيف دروس محو الأمية.
- بناء حركة نسائية في الخليج «من صلالة إلى الكويت»[٣].

وهذا برنامج موضوع قيد التنفيذ منذ ما لا يزيد على ثلاث سنوات.

إن بناء حركة نسائية في الخليج هو جواب الجبهة على مسألة

رئيسية هي مسألة إشراك المرأة في النضال الوطني والاجتماعي. وكانت هذه هي المسألة التي تشغل هدى ـ المرشدة السياسية في «معسكر الثورة». قالت هدى:

> «المرأة في الخليج ضحية نوعين من الاضطهاد: الضغط العائلي ـ المتمثل بالأب والأخوة ـ وكبت الزوج. وهذا ما يحول دون إسهامها في العمل الوطني. أما في ظفار، فإن جو الثورة شجع على هذا الإسهام.
> «في سائر أنحاء الخليج، لا بد من عمل طويل المدى لتوعية المرأة على واجباتها وتنظيم إسهامها في العمل السياسي. على المرأة واجبات كثيرة. وقد أفسدتها تربية الأولاد والطموح بنيل الشهادات والأزياء وما شابه.
> ولكن، لا بد أيضاً من توعية النساء على حقوقهن. وهذا أمر تجاهلته كلياً الحركات السياسية السابقة ـ البورجوازية أو البورجوازية الصغيرة. ولا بد لبرنامج التحرر الوطني الديموقراطي الجذري من أن يتضمن، على الأقل: إلغاء تعدد الزوجات، إلغاء المهر، ومنح المرأة حقاً مساوياً للرجل بالنسبة إلى الطلاق».

رغم أن مصب اهتمام هدى هو إشراك النساء في العمل الوطني، إلا أنها واعية أن هذا لا يتم إلا إذا تضمن النضال السياسي نضالاً من أجل تحقيق المطالب الرئيسية للمرأة. وإذا كان لا يجوز إقامة صلة سببية آلية بين مساهمة المرأة في العمل السياسي وبين تحررها كمرأة، يصعب تصور عملية التحرر هذه خارج المعترك السياسي. فالإسهام السياسي، بالنسبة إلى المرأة، ذو وظيفتين: إنه عملية تمرّد أولية ضد الأسرة والتقاليد، وهو، ثانياً، وسيلة رئيسية لكي تفرض النساء على

المنظمة السياسية الثورية الاعتناء ببرنامج التحرر النسائي.

إن حالة عزيزة برهان على العلاقة بين الوظيفتين: عارض زوجها إسهامها في العمل السياسي، مما اضطرها أخيراً إلى مغادرة البيت والتطوع في فرقة النساء بـ «معسكر الثورة». فتعقبها زوجها وطالب بأن تعاد زوجته إليه. فرفضت الجبهة الطلب بناء على رأي فرقة النساء التي اعتبرت أن عزيزة تطوعت بملء إرادتها. وكانت هذه السابقة بداية لعدد من الحالات المشابهة حدت بالجبهة أخيراً إلى إصدار تشريع يعتبر أن عدم التطابق في الآراء السياسية بين الزوج والزوجة يشكل سبباً كافياً للحكم بالطلاق.

محو الأمية والتثقيف السياسي

النساء هن الجمهور الرئيسي لدروس محو الأمية. والواقع أن شغفهن بالعلم لا يوازيه إلا المرارة التي يشعرن بها تجاه وضعهن المتخلف:

«الاستعمار هو المسؤول عن تأخرنا وجهلنا. خلال الأشهر القليلة الماضية، تعلمت عن شؤون العالم أكثر مما تعلمته طوال حياتي».

هذا نموذج عما يسمعه المرء على لسان النساء في دروس محو الأمية.

فلا عجب إذاً إذا كانت «المؤسسة»[٤] التي تطالعنا عند دخول أول منطقة محررة في الخليج العربي هي مدرسة لمحو الأمية تضم حوالى ٤٠ امرأة (تتراوح أعمارهن بين ١٣ و٤٠) وبعض الصبيان. أنشئت هذه المدرسة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩، وتضم اللاجئين من المنطقتين الوسطى والشرقية. وتستغرق الدورة أربعة أشهر مقسمة على مرحلتين.

ودروس محو الأمية هي، في الوقت ذاته، دروس للتثقيف السياسي. فما أن يجيد التلميذ فك أحرف الأبجدية، حتى يبدأ تلقينه «أبجدية الثورة»: طبقة. مجتمع. نضال. حرية. ثوري. تحرير. عامل. فلاح. استعمار. وبعد ذلك، يبدأ التلامذة بدراسة فصول مبسطة من برنامج الإرشاد السياسي وينتهون إلى قراءة النصوص الماركسية.

وإضافة إلى دروس محو الأمية، تنظم الجبهة حلقات سياسية. وإذا كانت دروس محو الأمية مفتوحة للجميع، فالحلقات السياسية تقوم على عملية اصطفاء، لأنها تؤهل أعضاءها للانضمام إلى تنظيم الجبهة خلال مهلة حدها الأدنى ثلاثة أشهر.

حضرنا اجتماعاً لمثل هذه الحلقة في شيروس الواقعة شمال رخيوت في الطريق إلى شعبوت. تجتمع الخلية ثلاث أو أربع مرات بالأسبوع في جلسات مطولة تستغرق بين خمس ساعات وسبع ويديرها مرشد سياسي من وحدة شعبوت ومساعده. وتخصص جلسة واحدة في الأسبوع على الأقل لمناقشة المسائل السياسية والتنظيمية حيث يدرس الأعضاء ويناقشون وثائق الجبهة وأدبياتها وآخر البلاغات العسكرية لجيش التحرير، إضافة إلى المقررات الصادرة عن القيادة العامة. أما الجلسات الباقية فهي مخصصة لدروس مكثفة في محو الأمية.

وليس أدلّ على المرأة الجديدة التي تولد في لهيب الكفاح المسلح في ظفار من أمينة وطفول، المناضلتين في جيش التحرير الشعبي. التقينا بهما في معسكر الثورة حيث كانتا تتلقيان التدريب مع أول فرقة نسائية في جيش التحرير الشعبي. تبلغ أمينة الرابعة عشرة من عمرها

وهي تنتمي إلى فئة المنبوذين الأفارقة في صلالة. أما طفول ففي السابعة عشرة، لهجتها الأصلية هي الشحرية وكانت تتكلم العربية بصعوبة.

أمينة

● لماذا هربت من صلالة؟

ـ الاستعمار. كان أبي يشتغل عند الاستعمار بـ ٤ أو ٥ روبيات. يعمل في الزراعة أو في نقل الحجارة. هربنا من الظلم والاستغلال. سمعنا الناس يقولون إن في الجبل جبهة اشتراكية. عرفنا حقوقنا وطلعنا الجبل. أريد استقلال الوطن والحرية الكاملة.

● كيف ظلمكم الاستعمار؟

ـ لا مستشفيات عندنا ولا مدارس. المدرسة الصغيرة التي أسسها السلطان لا يدخلها إلا خدامه أو أتباعه. وعلى كل حال، لا تدريس فيها، فقط قراءة المصحف. إذا ما حصلنا ٤ أو ٥ روبيات باليوم نموت من الجوع. في المساء، ممنوع علينا التجول بعد الساعة السابعة.

● كيف هربت؟

ـ اشترى أخي إطار سيارة قديمة. وسبحنا معاً في البحر طوال ثماني ساعات حتى تجاوزنا الأسلاك الشائكة المحيطة بصلالة. ثم سرنا حتى وصلنا الجبل... وطلبنا من المواطنين أخذنا إلى الثوار.

● هل كنت تجيدين السباحة؟

ـ لا. وكنت جوعانة، وبردانة وعطشانة. لكن فضلت الموت على أن أقع أسيرة بيد الإنكليز.

● ماذا فعلت منذ انضمامك للثورة؟
ـ تعلمت القراءة والكتابة وتعلمت السياسة والثورة.

● من هم أصدقاء الثورة في ظفار؟
ـ من هم؟ تريدني أن أخبرك عنهم جميعاً؟ الطبقات العاملة والفقيرة.

● من يساعد الثورة في ظفار؟
ـ الجبهة القومية والصين الشعبية ومش عارفة مين كمان.

● ما رأيك بالفدائيين الفلسطينيين؟
ـ إنهم مثلنا. يقاتلون من أجل التحرير. ولهم أهداف اشتراكية.

● هل تفتقدين لأهلك؟
ـ أنا لا أفكر بأهلي. أفكر بالثورة فقط.

طفول

● لماذا انضممت للثورة؟
ـ لأن الاستعمار البريطاني يقتل رجالنا ونساءنا. إننا نقاتل لتحرير بلادنا منهم. أسرتي من الرعاة في المنطقة الغربية. كنت أعمل معهم. نزرع الذرة خلال ثلاثة أشهر ونرعى الغنم طوال الأشهر الباقية. لم أذهب للمدرسة ولم أتعلم الكتابة أو القراءة. انضممت إلى الجبهة منذ عامين. عارض أهلي. لكنني كنت مصممة على الالتحاق برفاقي.

● ماذا فعلت منذ انضمامك؟

ـ كنت في الميليشيا. ثم شاركت في الدفاع عن شعبوت عندما هاجمها العدو في صيف ١٩٦٩. دارت معركة طوال ٢٤ ساعة كنت خلالها أحمل الطعام والماء للمقاتلين على الجبهة. أظن أنني أول فتاة انضمت للجبهة في المنطقة الغربية.

● أين تعلمت العربية؟
ـ الجبهة علمتني. وتعلمت من خلال الاحتكاك بالرفاق. لكنني ما زلت أجدها صعبة.

● ما رأيك بالزواج والمهر كما يمارسان في ظفار؟
ـ لا يجوز طلب المال من الرجل عند الزواج. إذا كنت سأتزوج من رجل، فلأنني أريده. ولا ضرورة أبداً لأن يدفع لي أو لأهلي المال لقاء ذلك. قبل الثورة، كانت النساء تشرى وتباع مثل الغنم. أما الآن، فعلى المرأة أن تدرك حقوقها وتسهم في الثورة كغيرها. لكن يجب تأجيل الزواج إلى ما بعد الثورة، لأنه قد يؤثر على نضالنا. إننا نقاتل في ظفار، وظفار جزء من الخليج.

● هل توجد عقبات أمام إسهام المرأة في الكفاح المسلح؟
ـ توجد بعض المشكلات. بعض الأسر تمانع في انضمام الفتيات والنساء، لأنها تعتقد أنهن إذا انضممن، فسيأتي الإنكليز لاغتصابهن وقتلهن. لكن الناس آخذون بالتخلص من هذه الأفكار. وعلى كل حال، أنا امرأة، وأعرف أنني أستطيع أن أقوم بما يقوم به أي رجل.

تطوير الإنتاج

طبعاً، إن تثوير الوعي ليس بديلاً عن تثوير العلاقات الاجتماعية. ويتم ذلك على ثلاثة مستويات مترابطة: تطوير الإنتاج والنضال ضد

القبلية وتحرير المرأة.

طبيعي أن تسخّر السياسة الاقتصادية لحساب تحقيق الاكتفاء الذاتي في بلد يخوض حرب تحرير طويلة المدى. وريف ظفار يعاني، من هذا المنظار، من مشكلتين كبيرتين. إن غلبة الاقتصاد الرعوي لم ولن تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي، ويضاعف من ذلك فقدان القسم الأكبر من المواد الغذائية الضرورية التي يمكن الحصول عليها من طريق التبادل مع السهل والساحل بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على الريف (الذي تحول إلى حملة تجويع فعلية خلال عامي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠).

ومن هنا، كان الأمل في بلوغ شيء من الاكتفاء الذاتي مرهوناً بتطوير الإنتاج الزراعي. فأنشأت الجبهة ثلاث «لجان زراعية» ـ تنفيذاً لقرارات المؤتمر الثاني ـ وأنيطت بها مسؤولية تنظيم هذا القطاع وتطويرها.

وكان أول إجراء اتخذته هذه اللجان هو الإعلان أن الأراضي والآبار الواقعة تحت سيطرة قوات الجبهة باتت ملكية عامة. وقد أدى ذلك، في المنطقة الغربية، إلى إلغاء احتكار قبيلتين ـ من أصل عشرين ـ لغالبية الأراضي والآبار.

ولهذا الإجراء أهمية حاسمة في النضال ضد القبلية. فبإلغاء الملكية القبلية للأرض والإيجار المفروض عليها، ألغت الجبهة أهم وسيلة استغلال في الريف. وكذلك، فإن وضع الأراضي والآبار بتصرف الجميع يستكمل القضاء على الأساس المادي للنزاعات القبلية والثارات ـ ومصدرها المنافسة على الرعي والزراعة والماء.

ابتداءً من عام ١٩٦٩، باتت الأرض الزراعية تحت تصرف كل من هو مستعد لزراعتها. وتزرع هذه الأراضي على أساس «تعاوني» تحت إشراف لجان زراعية فرعية. وجدير بالتأكيد هنا أن التعاونية التي كانت مكونة من عدة أسر (أي من فخذ أو فصيل)، ولكن، إذا كانت «التعاونية» الجديدة تستبقي التنظيم الجماعي للإنتاج، فإنها ألغت الإيجار والاستحواذ الفردي أو القبلي على المحصول. فالمحصول يوزع بين الأسر، كل بحسب عملها. وبما أن الجبهة هي أكبر مستهلك للمواد الغذائية في المنطقة، فإنها تشتري المحصول في العادة وتدفع نقداً.

غير أن تحويل الزراعة إلى الفاعلية الاقتصادية الرئيسية في الريف يفترض استيطان السكان واستقرارهم في الأرض. وهذا شرط لم يتوافر بعد في المنطقة الغربية بخاصة حيث الارتحال ما زال بالغ الانتشار. لذا، تعمد الجبهة إلى تشجيع الاستيطان. غير أن التقدم في هذا المجال ما زال بطيئاً. وقد اعترف لنا رفاق في الجبهة بأن ثمة مقاومة من أفراد القبائل ضد الاستقرار. ويعزو أحد أفراد القيادة العامة هذه المقاومة إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

١ ـ الهرب من الضرائب.

٢ ـ الثارات والنزاعات القبلية.

٣ ـ سلسلة القيم الاجتماعية التي تجعل من الرعي مهنة رفيعة وتحقر العمل اليدوي.

طبعاً، تلاشى العامل الأول كلياً في ريف ظفار. والعامل الثاني ـ كما سنرى عما قليل ـ آخذ في التلاشي بسرعة. أما العامل الثالث، فالنضال ضده يعتمد إلى حد بعيد على مدى نجاح الثورة في أن تثبت للرعاة أن الزراعة شكل أرقى من أشكال الإنتاج الاقتصادي،

هذا يعني أنه أكثر ثباتاً وإدراراً. ولا يتم ذلك إلا بزيادة إنتاج وإنتاجية القطاع الزراعي. في هذا المضمار، لا بد للثورة من أن تبدأ من تحت الصفر. فبالرغم من أن الأرض ليست شحيحة، إلا أن الذي ينقص هو أواليات «البناء التحتي» الاقتصادي من قنوات الري والطرقات والسدود والمخازن والحد الأدنى من الأدوات الزراعية والخبرة والمضخات. لقد شرعت وحدات جيش التحرير الشعبي بفتح الطرقات وحفر الآبار وبناء السدود والمستودعات. إلاّ أن التقدم ما زال بطيئاً في هذا المجال. والافتقار إلى أبسط الأدوات تقارنه الحاجة الماسة إلى تحويل المنطقة الغربية إلى قاعدة إنتاجية تفي بمستلزمات جبهة القتال.

«لجنة حل مشاكل الشعب»

إن «لجنة حل مشاكل الشعب» هي الهيئة المكلفة بالحملة ضد القبلية. تأسست عقب المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨ وتتألف من خمسة أعضاء تعينهم القيادة العامة، يجتمعون دورياً ويزورون المنطقة الغربية باستمرار[٥].

ويمكن اعتبار هذه اللجنة محكمة متجولة مسؤوليتها البت بكل المخالفات ـ ذات الطبيعة غير العسكرية ـ التي تمس الأمن العام. وهذا يعني، في الدرجة الأولى، الإشراف على التنفيذ الصارم لقرار الجبهة بمنع الثارات وتصفية الخلافات القبلية والنزاعات حول الأرض والماء. وقيل لنا إن اللجنة تمكنت، في أقل من سنتين، من وضع حد للنزاعات القبلية والثارات في المنطقة.

تجرى مصالحة الثارات بمزيج من المرونة والحزم الثوري. فإذا كانت جريمة الثار وقعت قبل أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨ (تاريخ مؤتمر الجبهة

الثاني الذي أصدر قرار المنع)، تتدخل اللجنة لدى الطرفين للاتفاق على تسوية مالية تدفعها أسرة القاتل لأسرة القتيل. هكذا سويت معظم الثارات في المنطقة الغربية. ومن جهة ثانية، فإن أي جريمة ترتكب بعد أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨، يعاقب مرتكبها بالإعدام فوراً. ولم تعرف المنطقة الغربية إلا حادثة واحدة من هذا النوع. ارتكب القاتل جريمته وفر إلى الخليج، لكنه عاد في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠، فاعتقلته اللجنة وأعدمته. وصدر بيان، تلي في كافة أرجاء المنطقة الغربية، يفسر الأسباب الكامنة وراء هذا الإجراء.

أما المخالفات الأقل خطورة، فإن اللجنة تستخدمها لغرض رفع الوعي السياسي وتمتين الوحدة الشعبية. بهذا المعنى، يمكن اعتبار «لجنة حل مشاكل الشعب» وسيلة إضافية من وسائل تسييس المواطنين انطلاقاً من قضايا الحياة اليومية ذاتها. لذا، فالدرس السياسي والقيمي المستخلص منها أهم بكثير من العقوبة. وهذه الأخيرة نادراً ما تكون اقتصادية، على أي حال.

ففي حادثة رويت لنا، أصيب أحدهم برأسه بجرح بليغ إثر شجار. حكمت «اللجنة» بفرض عقوبة نقدية على المعتدي. لكن الذي أرادت التأكيد عليه للرجلين معاً هو ضرورة التسوية السلمية للخلافات بين المواطنين وتركيز العداء ضد العدو الرئيسي: الاستعمار البريطاني وأسرة آل بو سعيد. ألقى أحد أعضاء اللجنة بحديث قصير بهذا المعنى على الرجلين. فإذا بالمدعي يعلن تنازله عن قبول الغرامة النقدية، لأن المعتدي فقير، واكتفاءه بمجرد اعتذار شفهي. وهكذا كان.

وتستغل مخالفات أخرى بقصد «التشهير المعنوي» ضد أفكار

المجتمع القديم. ففي إحدى المناسبات، أقدم شيخ قبيلة على ضرب صبية قرب ضلكوت لأنها «تجاسرت» على سقي غنمها قبله. أبلغت اللجنة بالحادثة، فاعتقلت الشيخ ثم دعت المواطنين لمحاكمته. وتكلم أحد أعضاء اللجنة، فعرض المخالفة وبيّن معانيها مؤكداً على المساواة بين المواطنين وحق الجميع في استعمال الأرض والماء من دون أي امتيازات لواحد على الآخر.

غير أن شحنة الديناميت الكفيلة بتفجير كل التركيب القبلي لريف ظفار هي القرار الذي اتخذته الجبهة بإلغاء المهر. صدر هذا القرار، أول الأمر، عن فرق النساء في «معسكر الثورة» في أيار (مايو) ١٩٧٠، ثم ما لبثت أن تبنته القيادة العامة للجبهة وحدّدت مهراً رمزياً بانتظار إلغاء المهر كلياً. ونشر القرار في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في «٩ يونيو» مع إيضاح بأنه يهدف إلى إعطاء الحرية «لكل من الرجل والمرأة في اختيار شريكه الآخر من دون فرض أو تدخل من أحد»[٦].

هذا الإجراء ـ على حد علمنا ـ هو الأول من نوعه في أي قطر عربي. وإذا كان يشكل، في ظفار، ركن عملية تحرير المرأة، إلا أن نتائجه تتعدى ذلك إلى تحرير المجتمع بأسره. ولتبيان ذلك، لا بد من نظرة ولو سريعة إلى المركز الذي تحتله المرأة ودور مؤسسة المهر في التركيب الاجتماعي بالريف.

السيطرة على «منتجة المنتج»

عرفنا المجتمع الريفي بظفار على أنه مجتمع تقليدي إذ يشكل العمل البشري المصدر الرئيسي، بل يكاد يكون المصدر الوحيد، للطاقة ووسيلة الإنتاج الرئيسية. في مجتمع من هذا النوع، يكون توالد

النظام الاقتصادي والاجتماعي رهناً بعملية التوالد الحقيقية ـ أي عملية «إنتاج الحياة الحقيقية»، كما يسميها ماركس.

من سمات هذا المجتمع التناقض بين الكهول والشبان وسيطرة هؤلاء على أولئك. تقوم سيطرة الكهول على الشبان ليس على القهر الجسدي ولا القرابة أو ملكية وسائل الإنتاج بقدر ما تقوم على احتكار الكهول لـ «المعرفة التقنية». إلا أن تمكين هذه السيطرة رهن بسيطرة الكهول على النساء. لذا، يمكن القول مع كلود مياسو في إحدى مقالاته:

«من المنطقي، في اقتصاد تستحيل فيه السيطرة على العمل قبل السيطرة مباشرة على المنتج نفسه، أن تتم عملية السيطرة هذه بنفس الدرجة من الحدة ـ لا بل بحدة أكبر ـ على منتجة المنتج، أي على المرأة المخصبة».

إن وظيفتها كمنتجة للمنتج هي التي تعيّن للمرأة دورها في مثل هذه المجتمعات أكثر مما تعيّنه وظيفتها في الإنتاج الاقتصادي. من هنا، يمكن اعتبار مركز المرأة في البنية الاجتماعية على أنه مركز وسيط يمكّن الكهول من السيطرة على الشبان.

طبعاً، لسنا هنا بصدد عملية استغلال بالمعنى الحرفي والماركسي للكلمة، بالرغم من أن هذه السيطرة تستجر الاستحواذ على جزء من عمل المنتج أو إجباره على العمل المجاني. ذلك أن جميع الشبان سوف يتحولون حكماً إلى كهول يسيطرون بدورهم على شبان آخرين. وهذا ما لا يستطيعه جميع العمال، مثلاً، ولا جميع الفلاحين، من هنا، فإن فترة السيطرة هي الجيل، ولكنها فترة

حاسمة، ما دمنا نتحدث عن تغيير البنية القبلية في ريف ظفار الآن.

قبل الانتقال للحديث عن مؤسسة المهر، التي تشكل الواسطة الفعلية لسيطرة الكهول على الشبان، وعنصر التماسك في النظام القبلي، لا بد من بعض الملاحظات حول وضع المرأة الاجتماعي.

قلنا سابقاً إن وضع المرأة الاجتماعي في ظفار يتّسم بالانعتاق النسبي بالمقارنة مع شقيقاتها في الخليج مثلاً. لنؤكد، بادئ ذي بدء، أنه بسبب انخفاض درجة تطور المجتمع الريفي هناك، لم يتولد توزيع عمل واضح داخل الأسرة. فالمرأة ما زالت ترث وتملك وتعمل (رعي الماعز في الدرجة الأولى)، ويشاركها الرجل في الطبخ والعناية بالأطفال.

لا توجد أفضلية لابن العم في الزواج ولا تقاليد عذرية. أما تعدد الزوجات فقائم فعلاً، رغم أنه ترف لا يتوافر إلا لأقلية ضئيلة.

ولكن يترافق ذلك مع عادات وممارسات بربرية كختان النساء وتزويج الفتيات من كهول ولبس الخزم والبدلة في الأنف. وينبغي القول هنا أنه بالرغم من معارضة الجبهة لمثل هذه الممارسات إلا أن مزيداً من الجهد لا يزال مطلوباً للقضاء عليها قضاء نهائياً.

أما بالنسبة إلى الزواج، فإن أحداً لا يستشير الفتاة بالنسبة إلى زواجها الأول الذي يتفق عليه مباشرة بين الزوج ووالدها. ولكن تجرى استشارتها عادة في الزيجات اللاحقة. وتعدد الزيجات، نتيجة السهولة النسبية في الطلاق، هو أحد أشكال الانعتاق النسبي الذي تنعم به المرأة الريفية. فإذا كانت لا تريد زوجها، أو تفضل أحداً

عليه، أو تريد تركه لسبب من الأسباب، فالرجل يوافق على تطليقها بشرط أن يعيد والدها جزءاً من المهر أو كله. إذ ذاك تبدأ المفاوضات بين الرجلين إلى أن يتم الاتفاق.

إن قصة زواج الرفيق علي ب. مثال حي على ما نقول. الرفيق علي (١٩ سنة) عضو في وحدة رخيوت وقد قابلناه عشية زواجه. كانت خطيبته متزوجة من رجل لا تحبه. وقد وافق هذا على تطليقها شرط أن يدفع والدها المهر (البالغة قيمته ٤٠٠ ريال). رفض الوالد، توصل الرجلان أخيراً إلى اتفاقية يدفع بموجبها الأب نصف المهر ولكن نقداً. ولحسن حظه، كانت ابنته قد اختارت عريساً جديداً، هو الرفيق علي نفسه. ففرض عليه الأب مبلغ ٤٠٠ ريال نقداً ونصف إبل وعشرين رأس ماعز. أما تكاليف الزواج الإجمالية فتبلغ حوالى ١٣٠٠ ريال. وتتضمن ذبح بقرة عشية الدخلة وتقديم الأرز والشاي للمهنئين طيلة أسبوع، وأخيراً، شراء الهدايا من ثياب وعطور وكحول وشالات للعروس وأقاربها.

هكذا، راكم علي ب. ديوناً ربما لن يتمكن من إيفائها كلها.

وقصة علي ب. هي قصة المئات من الشبان. بعضهم يتزوج ويسافر للخليج لكي يتمكن من دفع الأقساط الباقية من المهر أو يعمل عند عمه أو ما شابه.

بذلك يحوّل المهرُ المرأة إلى سلعة ـ «تشرى وتباع مثل الغنم» ـ على حد قول إحدى المقاتلات في جيش التحرير ـ ويرهن مصيرها بمشيئة والدها وجشعه. والمهر، من جهة أخرى، هو الواسطة التي يسيطر بموجبها الكهول على الشبان.

إلغاء المهر تقويض للتركيب القبلي

إذا استرجعنا ما قلناه سابقاً، يتضح لنا أن المرأة تلعب دوراً حاسماً في المجتمع الريفي الظفاري. فهي أولاً الواسطة التي يسيطر بها الكهول على الشبان، وهي ثانياً ركيزة كل علاقات الترفُّع والنبذ في المجتمع. ذلك أن كل عملية تمييز اجتماعي تقوم على التحريم، الفعلي أو الضمني، على نساء المنزلة العليا الزواج من رجال المنزلة الدنيا.

من هنا، فإن إلغاء المهر، ومنح كل من المرأة والرجل حرية اختيار شريكه والانفصال عنه من دون أي إلزام وأي قيود مادية أو أي تحريمات، كل هذا يقوض أسس البنيان القبلي القائم، في آن معاً، ويقضي على سلسلة التحريمات على الزواج (بين السادة والقبائل، بين القبائل الأرستقراطية والقبائل المستضعفة، بين المنبوذين وسائر المواطنين) وعلى سيطرة الكهول على الشبان.

إن تنفيذ هذا القرار يشكّل إذاً نقطة تحوُّل حاسمة في تاريخ الثورة. فهو لا يحرّر النساء من الإذلال والتبعية ويطلق مبادراتهن كعنصر حيّ وفاعل في المجتمع وحسب، وإنما يحرر الشبان أنفسهم من سلطة الكهول فيسهم في تقويض كل البنية الاجتماعية التقليدية المتأخرة للريف في ظفار.

الهوامش

(١) الريال = ٣ ليرات لبنانية، والريال يساوي ١٣ روبية (أي أقل بقليل من ربع ليرة لبنانية).

(٢) راجع «٩ يونيو»، عدد ٣، آب (أغسطس) ١٩٧٠، ص١١.

(٣) **المصدر نفسه**، ص١٤.

(٤) تحولت هذه المؤسسة إلى مدرسة ثابتة سميت «مدرسة لينين» باتت تضم أكثر من ٣٥٠ تلميذة وتلميذاً في كل دورة.

(٥) المعلومات حول هذه اللجنة مستقاة من مقابلة مع اثنين من أعضائها، راجع وعبدالعزيز، في خير فوت.

(٦) راجع: «٩ يونيو»، العدد ٤، ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠. ص١٧.

الفصل السادس

طريقان: الاستعمار الجديد أو الثورة الوطنية الديموقراطية

تقف منطقة عمان والخليج على مفترق طرق. فمع إطلالة عام ١٩٧٢، بدأت مرحلة الاختيار الحاسم بين طريقين: طريق الاستعمار الجديد الذي تدفعها إليه أميركا وبريطانيا وعملاؤهما المحليون، وطريق التحرر الوطني والاجتماعي الناجز الذي تطمح إليه وتناضل من أجله جماهيرها الشعبية.

في نهاية عام ١٩٧١، استكملت بريطانيا الترتيبات التي وضعت المنطقة أخيراً على طريق الاستعمار الجديد. فأنهت حمايتها للإمارات التسع، وأعلنت استقلال البحرين وقطر، وأنشأت دولة «اتحاد الإمارات العربية» من ست من إمارات ساحل عمان (ما لبثت أن انضمت إليها رأس الخيمة بعد حين) وأدخلت هذه الدول، إضافة إلى سلطنة عمان، إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة. وبينما كانت القوات البريطانية تنسحب، سلمت جزر مضيق هرمز الثلاث

للاحتلال الشاهنشاهي الرجعي الدموي وقاعدة الجفير البحرية في البحرين إلى الأسطول الأميركي السابع.

طريق الاستعمار الجديد

عند عتبة عهد الاستعمار الجديد، يتميز الوضع في عمان والخليج بعدد من المميزات الرئيسية، أهمها اثنتان:

١ ـ بدء جدل معقّد من التنسيق والتنافس بين بريطانيا ووكلائها المحليين ـ دولة اتحاد الإمارات العربية وسلطنة عمان بخاصة ـ من جهة، وأميركا ووكيليها المحليين، إيران والسعودية، من جهة ثانية؛

٢ ـ تصاعد الردة المضادة للثورة، وبخاصة ضد الثورة في إقليم ظفار وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، يقابله انتصارات متنامية للحركة الجماهيرية في نضالاتها المسلحة والسياسية.

١ ـ الانسحاب ـ المهزلة

لم تسحب بريطانيا كل قواتها العسكرية المتواجدة في منطقة عمان والخليج. هذه أول حقيقة يجب تذكرها حول الوضع في المنطقة في عهدها الاستعماري الجديد. فقرار الانسحاب لا يشمل القاعدتين الجويتين في صلالة ومصيرة بسلطنة عمان ولا القطع البحرية في مياه الخليج أو القوات الخاصة من وحدات «الخدمة الجوية الخاصة» أو مئات الضباط الإنكليز الذين يدرّبون ويقودون الجيوش المحلية. وهذا ما تعترف به صحيفة **الدايلي تلغراف**، الناطقة بلسان الدوائر الاستعمارية المغالية في بريطانيا:

«يطالب الخبراء العسكريون الإنكليز بمؤسسة جديدة للتدريب في الشارقة تعوّض جزئياً عن الفرقة المنوي سحبها من البحرين. ومن المؤمل أن يبقى في الشارقة ١٥٠ من أفراد سلاح الهندسة إضافة إلى طائرات سلاح الجو الملكي وما تحتاجه من طيارين ومستشارين وفنيين. وتنوي البحرية الملكية استبقاء بارجتين حربيتين وعدد من كاسحات الألغام في الخليج. وعلاوة على ذلك، يُتوقع بقاء حوالى ٤٠٠ ضابط وصف ضابط بريطاني لقيادة الجيوش المحلية بصفتهم ضباطاً منتدبين أو متعاقدين مع الحكومات المعنية. ثم إن ما يزيد على ٦٠٠ من رجال سلاح الجو الملكي البريطاني السابقين يشرفون حالياً على نفاثات سلاح الجو السعودي، إضافة إلى وحدات من فرقة «الخدمة الجوية الخاصة» الباقية في عُمان لأغراض التدريب»[١].

عجباً له من تدريب!

إن وحدات «الخدمة الجوية الخاصة» ـ المقابل البريطاني للقوات الخاصة الأميركية (القبعات الخضر) ـ هي رأس حربة العدوان الإجرامي على أهالي ظفار. وهذا ما تصارحنا به صحيفة **الغارديان** البريطانية (مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢) إذ تتحدث عن قيادة الكومندوس البريطاني للحملة الكبيرة («عملية الفهد» JAGUAR OPERATION) التي شنّها جيش المرتزقة ضد المنطقة الشرقية من ظفار في الفترة ما بين تشرين الأول (أكتوبر) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١، معترفة بمقتل ضابطين من أفراد تلك الوحدة وجرح أربعة. وعلى الرغم من أن الصحيفة الليبيرالية الخجولة تتردد في إعلان نتائج الحملة، إلاّ أنها لا تخفي قلقها من أن «الحرب الأهلية» في سلطنة عمان قد «سارت تدريجياً نحو الأسوأ طوال العام المنصرم».

٢ ــ احتلال جزر مضيق هرمز

في الوقت الذي «تنسحب» فيه بريطانيا من عمان والخليج، يتعاظم دور الشرطيين المحليين الموكلين بحراسة المصالح الاستعمارية: الحكم الشاهنشاهي الرجعي الدموي في إيران والحكم الفيصلي في الجزيرة العربية. تجيء الوكالة الاستعمارية الجديدة للحكم الفيصلي في فترة تؤهله أن يلعب دوره على خير وجه، وقد بات يتربّع على رأس الردة الرجعية المضادة للثورة الآخذة باكتساح المنطقة العربية بأسرها، أما بالنسبة إلى الحكم الشاهنشاهي الرجعي، فقد جاءت حادثة احتلاله للجزر لتشدّد حاجة الاستعمار إلى «قوة من الطراز الإسرائيلي» تدعّم مصالحها بواسطتها، قوة توسعية عنصرية لحسابها الخاص يتوافق دورها هذا كل التوافق مع لعبها دور كلب الحراسة لمصالح أسيادها الاستعماريين.

في آخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، أقدمت قوات إيرانية على احتلال جزر مضيق هرمز الثلاث: أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى، التابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة. تمّ هذا الاحتلال تنفيذاً لصفقة تنازل بموجبها الشاه عن المطالبة بضمّ البحرين في مقابل تسليمه الجزر. وهذه هي الصفقة التي فضحها، عن غير قصد، الناطق الرسمي باسم الحكومة السعودية إذ قال تعليقاً على احتلال الجزر إن الملك فيصل نجح في إقناع الشاه بالتخلي عن المطالبة بالبحرين، لكنه لم يفلح في إقناعه بالتخلي عن المطالبة بالجزر.

باحتلالها جزر مضيق هرمز، أكملت إيران سيطرتها على المواقع الاستراتيجية الرئيسية في منطقة عمان والخليج. وهدفها الرئيسي منع قوات عربية من التمركز في الجزر والبدء بتهديد التفوّق البحري العسكري الشاهنشاهي. وإذ جاء هذا الاحتلال في فترة بدا فيها أن

احتلال إسرائيل لأجزاء من التراب العربي يطول ويطول حتى ليكاد يصبح من وقائع الأمور، فقد شكّل تحدياً وقحاً للشعب العربي بأسره ردّ عليه بتظاهرات إدانة واستنكار عمّت معظم أرجاء الوطن. ورأى العديد في الدور الذي تلعبه إيران مثيلاً للدور الذي تلعبه الصهيونية، وشاع الحديث عن «إسرائيل ثانية في الخليج». إن مثل هذه المقارنة سيف ذو حدين. فقد تكون وسيلة تنوير تضيء ساحة عمان والخليج أمام أعيننا وتسمح بممارسة ثورية صائبة وفاعلة، أو قد تكون أداة تعمية وتضليل. يتوقف الأمر على الطريقة التي نفهم فيها الصهيونية وعلاقتها بالاستعمار.

إيران، في ظل الحكم الشاهنشاهي الرجعي الدموي، قوة توسعية عنصرية تلعب في الوقت ذاته دور كلب الحراسة لمصالح الاستعمار الأميركي في عمان والخليج. ولهذا الغرض، جرى تحويلها إلى ترسانة مدججة بالسلاح. فهي تسلمت من طائرات الفانتوم الأميركية مثلاً أكثر مما تسلمته إسرائيل نفسها. ووضعت الآلة الحربية الأميركية تحت تصرّفها أكثر من ٥٠٠ خبير عسكري، وهذه الكمية هي الثانية بعد كمية الخبراء العسكريين الأميركيين المعارين إلى سلطة تشانغ كاي تشيك العميلة في تايوان. هذا وتمدّها بريطانيا بالدبابات (مجموع ما تملكه حوالى ١٠٠٠ دبابة من مختلف الأنواع) والقطع البحرية (بعد تسليمها الجزر، وقّعت بريطانيا مع إيران اتفاقاً لبناء قطع بحرية لحساب الحكومة الإيرانية بـ ١٢ مليون جنيه). وإيران هي الآن أكبر قوة بحرية في الخليج بلا منازع، وقد خصصت في موازنتها الراهنة ما يزيد على نصف عائداتها ـ أي حوالى المليار دولار ـ للنفقات العسكرية.

إن إيران الإمبراطورية تملك مطامعها التوسعية الخاصة بها في احتلال

أجزاء من عُمان والخليج. وإذا كانت مثل هذه المطامع صفة عضوية ملازمة للنظام الإمبراطوري، إلاّ أن شروط تحقيقها مرهونة بمجمل علاقة القوى في المنطقة. إن تحقيق الانتصارات الخارجية - القومية - وسيلة فاعلة بيد حكم الشاه لحرف الأنظار عن القضايا الداخلية الملحة. وتوجد بلا شك صلة حميمة بين تنامي المعارضة المسلحة لحكمه وبين توقيفه لاحتلال الجزر. غير أن الذي يتحكم في القدرة على تحقيق هذه المشاريع التوسعية ليس مشيئة الشاه ومخططاته، وإنما المصلحة العليا للاستعمار في المنطقة، والاستعمار الأميركي بخاصة. لذلك، فإذا كان الاستعمار يغذّي حكم الشاه بصفته **قوة من الطراز الإسرائيلي** (مطامع توسعية + لعب دور كلب الحراسة للمصالح الإمبريالية)، فإن الاستعمار مضطر، في حمايته لمصالحه، إلى الاعتماد على ركيزتين لا ركيزة واحدة: الرجعية الإيرانية من جهة والأنظمة العشائرية العربية من جهة ثانية. وإن حاجة الاستعمار إلى هذا التوزيع للعمل بين عملائه يفرض على الطرف الإيراني والطرف العربي قيوداً معينة لا يستطيع هذا أو ذاك أن يتجاوزها.

من هنا إن خطورة الدور الذي يلعبه حكم الشاه لا يقتصر على توسعيته وتنظيمه للردة المضادة للثورة، وإنما يسمح أيضاً باستغلال «الخطر الإيراني» على نحو مماثل لاستغلال «الخطر الصهيوني» من قبل الاستعمار والرجعية العربية ليصبّ دائماً في اتجاه توطيد دعائم الاستعمار والرجعية وتفتيت القوى المعادية لهما. ويتبدى هذا الاستغلال في نقطتين:

أولاً: استخدام الاستعمار لخطر التوسعية الإيرانية كوسيلة لحرف النظر عنه وعن عملائه في المنطقة وذلك بتحوير المعركة إلى معركة بين الشعبين العربي والإيراني وتسعير العداء القومي بينهما وتغذية

المشاعر الشوفينية ضد الجالية الإيرانية الواسعة في الخليج والتي تضم ـ خلا فئة من التجار المرتبطين بالاستعمار قدر ارتباط أقرانهم العرب به ـ جماهير غفيرة من العمال والكسبة أثبتت في مناسبات تاريخية ـ وعلى رأسها انتفاضة آذار (مارس) ١٩٦٥ في البحرين وقوفها إلى جانب الجماهير العربية في المعركة ضد العدو الرئيسي: الاستعمار وعملائه المحليين.

توافد اليهود إلى فلسطين، بعد الانتداب بخاصة، في سياق حركة استعمارية رامية إلى الاستيطان وبناء دولة قومية يهودية فيها تحرم شعبها العربي من حقه في تقرير مصيره وتقتلعه من أرضه. فكانوا بذلك، موضوعياً، فئة مضطهدة قومياً تختلف عن المهاجرين الإيرانيين إلى منطقة عمان والخليج بحثاً عن عمل أو هرباً من اضطهاد. غير أن الطريقة التي استخدم فيها الإنكليز الجالية اليهودية في فلسطين في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٥ تكاد تكون مماثلة للطريقة التي يستخدم فيها الاستعمار الأنكلو ـ أميركي «الخطر الإيراني» في السبعينيات. طوال تلك الفترة، كان الجهد الجهيد للاستعمار البريطاني هو توجيه أنظار عرب فلسطين نحو اليهود وصرفها عن السلطة الاستعمارية المنتدبة الآخذة بتوطيد دعائم حكمها. وكانت عملية صرف الأنظار هذه تلعب طوال تلك الفترة لعبة الاستعمار البريطاني. فهي تغلّب قيادة أولئك العرب الداعين إلى «إقناع» بريطانيا باختيار العرب بدلاً من اليهود حلفاء لها في المنطقة، وتمنح بريطانيا فرصة ترسيخ مواقعها من دون أن يساعد الأمر كثيراً في التصدي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني الذي يحظى بوجود وحرية عمل شرعيين بمقتضى إلحاق وعد بلفور بصك الانتداب. ولقد عرفت الحركة الوطنية الفلسطينية انعطافاً تاريخياً في تطورها حين أدركت، وبخاصة بدءاً من عام ١٩٣٥، أن تصفية الاستعمار

الاستيطاني الصهيوني، أي إفشال محاولة بناء دولة يهودية عنصرية تضطهد العرب قومياً، باتت مرهونة بالتحرر من الانتداب البريطاني. تلك هي المساهمة التاريخية التي قدّمها ذلك الشيخ الفقيد، عزّ الدين القسّام، وجماعته من العمال والحرفيين والكسبة، حين أطلق الكفاح المسلح تحت راية هذا الشعار.

اللعبة ذاتها تكاد تتكرر بحذافيرها في عمان والخليج. احتلال جزر مضيق هرمز يوظف في تحوير النقمة الشعبية ضد الجالية الإيرانية وفي «تجيير» الغضب الجماهيري على الاحتلال نحو تأييد الأمراء والمشايخ والملوك والسلاطين العملاء بصفتهم «المدافعين عن عروبة الخليج». فكأن أمير الشارقة ليس هو الذي وقّع اتفاقاً يسمح فيه لإيران باحتلال جزيرة أبو موسى (لقاء مساعدة مالية سنوية ووعد بنصف عائدات النفط في الجزيرة). أو كأن حكّام دولة اتحاد الإمارات العربية ليسوا هم الذين أبعدوا إمارة رأس الخيمة عن دولة الاتحاد كيلا تورطهم في نزاع مع إيران! إذن، استعمار أنكلو ـ أميركي يرتكز على قوتين محليتين ـ واحدة إيرانية وأخرى عربية ـ ويستخدم خطر الأولى التوسعي لصرف الأنظار عن نفسه ولتدعيم سلطة عملائه العرب.

ثانياً: تستخدم بريطانيا «الخطر الإيراني» أيضاً وسيلة لتمكين سيطرتها على عملائها العرب أنفسهم. وهذا الاستخدام له أيضاً مقابله في القضية الفلسطينية. ففي أوائل الخمسينيات مثلاً كان الشغل الشاغل للاستعمار هو السعي إلى إدخال العرب في الأحلاف العسكرية. وكانت إسرائيل وخطر إسرائيل من ضمن الوسائل المستخدمة للضغط نحو انضمام الدول العربية للأحلاف. فقد كان بن غوريون، بالتنسيق مع الأميركيين، يأمر بالاعتداءات

العسكرية على غزة وسيناء، فيلجأ حكام مصر إلى السفير البريطاني أو الأميركي طلباً للمساعدة العسكرية. فيأتيهم الجواب فوراً: انضموا إلى الأحلاف وخذوا كل ما تحتاجون إليه من أسلحة! غير أن السحر انقلب على الساحر في هذه الحالة بالذات. فالضغوط العسكرية الإسرائيلية المستمرة ما لبثت أن حملت الرئيس عبد الناصر على كسر الاحتكار الغربي للسلاح، فكانت صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥.

استخدمت بريطانيا قضية احتلال الجزر على نحو مماثل. كان الخلاف مع إيران حول جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى سبباً رئيسياً في عدم انضمام رأس الخيمة إلى دولة اتحاد الإمارات العربية. فماذا جرى؟ حسمت إيران النزاع باحتلالها الجزر في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، وأعلن عن إنهاء معاهدات الحماية مع إمارات ساحل عمان في ٢ كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه، وحازت دولة اتحاد الإمارات المستقلة على اعتراف إيران الفوري. وبعد أربعة أيام فقط من ذلك التاريخ، طلبت إمارة رأس الخيمة الانضمام إلى دولة الاتحاد **من دون قيد أو شرط**، بعد أن ملأت الدنيا ضجيجاً بأنها لن تنضم إلا عند تحقيق طلبين لها: أن تقطع دول الاتحاد علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وأن تطرد الرعايا الإيرانيين من حدودها. فإذا بالاحتلال يعيدها عضواً مطواعاً إلى الاتحاد وأسقط أيضاً اعتراضاته على نسب التمثيل في هيئات دولة الاتحاد، وسمح للاتحاد بذلك بالاستنكار الملطّف للاحتلال ورفع المسألة إلى الجامعة العربية التي تبنّت «الحل السلمي» للنزاع.

وهل من داع لأن نضيف أن مأساة «الحل السلمي» الفلسطيني انقلبت مهزلة اسمها الحل السلمي الخليجي؟ أبطال الحل السلمي

الفلسطيني هم أنفسهم دعاة الحل السلمي الخليجي. وهم الذين تذرّعوا بأولوية المعركة ضد العدو الصهيوني لكي ينسحبوا من المعركة ضد الاستعمار الجديد في عمان والخليج وتسليم المنطقة لشرطييها، الشاه وفيصل. ومنذ الأشهر الأولى من عام ١٩٦٨ أعلنت الخارجية المصرية رسمياً تأييدها للسياسة السعودية في المنطقة، وبخاصة لجهة أي إجراءات قد تتخذها هذه «لحماية عروبة الخليج». وما أن وصلت رحلة الحل السلمي إلى مرحلة القبول بمشروع روجرز والمبادرة لفتح قناة السويس، حتى عرفت العلاقات الإيرانية ـ المصرية تطوراً ملموساً. ففي نيسان (أبريل) ١٩٧١، قام محمود رياض بزيارة لإيران لخّص أهميتها بأنها تفتح الباب واسعاً للتعاون «السياسي والاقتصادي والبترولي والثقافي بين أقدم حضارتين في المنطقة»، معتبراً أن إيران تسعى لبناء جبهة عريضة من الدول الرافضة لاعتبار منطق التوسع أمراً ضرورياً وحتمياً وطبيعياً[٢]، عدد ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٧١). وبالفعل توصل الطرفان إلى الاتفاق. أيّد الشاه «كفاح مصر العادل من أجل السلام القائم على العدل» بعد أن دان «منطق التوسع» [كذا] وأيّد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل ووعد بالتوسط لدى أميركا لإقناعها بالضغط على إسرائيل لتنفيذ «الحل السلمي». في المقابل، أيّد محمود رياض سياسة إيران في الخليج «من حيث عدم السماح لأحد من الخارج بالتدخل في شؤون المنطقة» معلناً أن الخليج «ملك للدول التي تحيط به وحدها». وهل من معنى لهذا الحديث سوى إسباغ الشرعية على الركائز المحلية للاستعمار الجديد، حارسة مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية؟ لم يتوقف الوضع عند هذا الحد. إيران التي قام اتفاقها مع النظام المصري على رفضها المزعوم «لمنطق التوسع» أرسلت قواتها لتحتل ثلاث جزر عربية! فلم تعتبر الحكومة المصرية أن الحدث من الخطورة بمكان أنه يستوجب

تأجيل توقيع الاتفاق التجاري على الأقل مع إيران! بل على العكس، ففي خضم الانتفاضة الوطنية الثورية لطلاب مصر، أضاف نظام التخاذل إلى مآثره مأثرة جديدة بتوقيعه هذا الاتفاق!

أما «الحربجيون» بالحكي والاستسلاميون بالفعل، فقد حملوا «حلولهم» هم أيضاً إلى منطقة عمان والخليج. البعث الحاكم في العراق هدّد وتوعّد لينتهي بالاعتراف بدولة اتحاد الإمارات، مع أنه يعرف منذ أشهر أن إيران تهدّد باحتلال الجزر. أما العقيد القذافي، فهدّد، كعادته، بإرسال فرسانه إلى ساحة الوغى، ولكن بعد فوات الأوان. هذا ناهيك بسلطنة عمان التي لم يصدر عنها أي تصريح رسمي حول المسألة، أو بالحكم السعودي الذي رفض إدانة الاحتلال.

وكما يحدث عادة للتسويات المسماة سلمية، فإنها تكرّس أبشع أنواع القهر والعنف فارضة الأمر الواقع، أي إرادة القوي، ليطويها النسيان، وتنتقل من يارنغ إلى يارنغ. عندما انتقلت القضية إلى الجامعة العربية، كلفت هذه الكويت والسعودية والمغرب التفاوض مع إيران بغية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وكان آخر ما سمع من أمر هذه الوساطة في أواسط شباط (فبراير) ١٩٧٢ إعلان وزير خارجية الكويت اعتذار بلده عن مواصلة الوساطة مع إيران. بقي أن ننتظر من يعدنا بالحسم وعام الحسم وساعة الحسم.

وهذا ما تكرّم به حاكم رأس الخيمة إذ أعلن أنه سيطلب قوة عسكرية عربية لتحرير الجزر، لكنه استدرك فوراً بأن الوقت ليس مؤاتياً لـ «الحل العسكري». ها هو زعيم عربي آخر يحول «الضباب» بينه وبين المواجهة!!

أخيراً، فإن حادثة احتلال الجزر تحمل معها درسين مهمين. الدرس الأول هو أن الأنظمة العميلة للاستعمار الجديد في عمان والخليج مستعدة لبيع التراب العربي قدر استعدادها لبيع استقلال بلادها وكرامة شعوبها؛ وأنظمة الاستسلام والتخاذل، مهندسة الهزائم القومية المتكررة، عاجزة كلياً عن صيانة الأرض العربية أو تحريرها. والدرس الثاني المستخلص من احتلال الجزر هو مدى التلازم العضوي بين الحركة الثورية الإيرانية وحركة التحرر الوطني والاجتماعي العربية. فقد جاءت عملية الاحتلال لتشدّد على دور الحكم الشاهنشاهي الدموي الرجعي في التسلّط على ساحة عمان والخليج ومعاداته لأماني شعبها في الاستقلال والوحدة وصيانة التراب الوطني وقيادته للردة المضادة للثورة فيها. فلا بد، مقابل حلف الرجعيات العميلة الإيرانية والعربية، أن يقوم حلف القوى الوطنية والثورية. لقد فتحت المقاومة الفلسطينية الطريق إذ آوت المناضلين الوطنيين الإيرانيين وحضنتهم. فأسهمت في نقل النضال ضد حكم الشاه إلى طور جديد: طور ينبئ ببداية حرب شعبية في الريف والمدن. فلتكن حادثة احتلال الجزر مناسبة لتجديد العقد وتمتين الصلة بين الثوريين الإيرانيين والعرب ضد العدو المشترك ومن أجل الأهداف الوطنية والأممية المشتركة.

٣ ـــ قابوس بن سعيد: الولد سرّ أبيه

في أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، صوّتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على قبول سلطنة عمان عضواً فيها في أكبر مهزلة دبلوماسية عرفتها هذه المنظمة الدولية منذ أزمة الكونغو والحرب الكورية. والواقع أن الجمعية العمومية نفسها كانت قد صوتت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ على اعتبار السيطرة البريطانية في عمان معوّقاً أمام ممارسة الشعب العماني لحقه في تقرير المصير. ومنذ ذلك الحين،

وهي تدين الاستعمار البريطاني وتطالبه بالانسحاب من عمان.

ما الذي تغيّر في السلطنة حتى انقلبت دولة مستقلة ذات سيادة؟ صار للسلطنة اسم جديد: سلطنة عمان بدل سلطنة مسقط وعمان. وصار لهم علم جديد (غني عن القول أن مصمّمه ضابط بريطاني!!). والجيش صار يسمّى باسم جديد: جيش عمان بدل جيش السلطان. وأخيراً، وليس آخراً، صار للسلطنة سلطان جديد جاء به الإنكليز محل أبيه في تموز (يوليو) ١٩٧٠. عدا ذلك، تبقى بعض التفاصيل التافهة من نوع أن السلطنة ما تزال مقيدة بمعاهدة مع بريطانيا وقّعت عام ١٩٥٨ ومدتها ٩٩ سنة، ولا تزال يحكمها طرفان: شركة النفط البريطانية والضباط البريطانيون المنتدبون لقيادة جيش المرتزقة. تلك هي دولة عمان «المستقلة ذات السيادة»، العضو الواحد والعشرون بعد المئة في الأمم المتحدة!

إن بريطانيا تجد نفسها باستمرار في موقف متناقض إزاء سلطنة عمان. فهي بحاجة ماسة لإظهار السلطنة بمظهر الدولة المستقلة، أي لأن توفّر لها الحد الأدنى من مميزات النظام الاستعماري الجديد. وأول شرط لذلك هو الجلاء عن القواعد العسكرية. إلاّ أن هذا بالضبط ما لا تستطيعه بريطانيا. فإنها لا تزال تحتاج إلى السلطنة كـ «مؤخرة آمنة» ترتد إليها بعد انسحابها الجزئي من سائر أجزاء عمان والخليج مطمئنة زبائنها المحليين بأنها لا تزال قوة قادرة على التدخل حفاظاً على مصالحهم ومناصبهم. ثم إنها، إزاء تصاعد الثورة في جنوب السلطنة، تجد نفسها مضطرة ليس فقط إلى زيادة عدد ضباطها العاملين في جيش السلطنة وإنما أيضاً إلى زجّ قواتها النظامية ــ وبخاصة فرق الكومندوس ــ في الحرب. هذا هو المأزق البريطاني في سلطنة عمان: في الوقت الذي تطمح فيه بريطانيا إلى

إنشاء إدارة محلية متماسكة تجد نفسها مضطرة للتدخل العسكري المباشر حفاظاً على العرش العميل!! وفي الوقت الذي تريد فيه نظام حكم محلي قوي يؤمن استمرار سيطرتها الاقتصادية، تجد نفسها مضطرة لمضاعفة الجهود لدعم سلطنة آل بوسعيد المتداعية!

في أعقاب خلع سعيد بن تيمور، كتبت مجلة «الإيكونوميست» البريطانية (عدد الأول من آب/ أغسطس ١٩٧٠) مقالاً تضمن برنامج عمل لبناء نظام استعماري جديد في السلطنة. تنصح المجلة السلطان الجديد بأن يقابل مشايخ القبائل وأن يعيّن عمّه طارق رئيساً للوزراء استرضاء للتجار، ويفتح السلطنة أمام التجارة الخارجية. ثم تدعوه لاستبدال الموظفين الإنكليز بموظفين عمانيين. وإذا كانت المجلة الناطقة بلسان الدوائر المالية في لندن تصرّ على الاحتفاظ بقاعدتي مصيرة وصلالة، فإنها تدعو بريطانيا إلى رفض مد السلطان بضباط إنكليز يخوضون حروبه الداخلية نيابةً عنه ودفعه للتعاقد مع ضباط مرتزقة من غير الإنكليز. بالنسبة إلى ظفار، تقترح «الإيكونوميست» التعاون مع بقايا جبهة تحرير ظفار (يوسف علوي وجماعته) لعزل الجبهة الشعبية أو إعلان السلطنة تخلّيها الرسمي عن إقليم ظفار إذا تعذر عليها استمالة السكان(٣).

استغني فعلاً عن خدمات بعض الموظفين المتعاونين مع سعيد. ولكن هؤلاء استبدلوا بضباط إنكليز وبقلّة من الموظفين العرب المرتبطين بالإنكليز (كعلي داوود، مثلاً، المساعد التجاري السابق للقنصلية البريطانية في البحرين، الذي يشغل منصب المدير العام لوزارة الاقتصاد). وإذا كان نظام الحكم الجديد قد ألغى المظاهر الخارجية لحكم سعيد بن تيمور من قيود وتحريمات، كمنع السفر والتنقل ومنع لعب كرة القدم وشرب السجائر وارتداء الأحذية والسراويل الإفرنجية

وما شابه، إلا أن المشاريع الكفيلة بـ«نقل عمان إلى القرن العشرين» بقيت حبراً على ورق طالما أن القسم الأوفر من عائدات الدولة تذهب لتمويل الحرب في إقليم ظفار (يقدر البعض أن نصف عائدات النفط ـ أي حوالى ٢٥ مليون جنيه استرليني ـ يصرف على النفقات العسكرية، بينما لا يخصص أكثر من مليوني جنيه للتعليم والصحة العامة). التقدم الملموس الوحيد كان في مجال تشريع أبواب السلطنة أمام التجارة والمقاولات. يجرى الآن بناء شبكة من المواصلات، وقد وقّعت العقود لبناء مرفأين وحوالى ٤٠٠ كيلو متر من الطرقات. وخفضت الرسوم الجمركية من ٢٥ ـ ٥٠٪ إلى ٧٪ فقط، فتدفقت السلع الاستهلاكية من سائر أجزاء الخليج ـ ومن دبي خاصة. وأسهمت الحكومة برفع القدرة الشرائية بزيادة مرتبات الموظفين بنسب ١٥٠ ـ ٢٠٠٪. ففي السلطنة حوالى ١٠ مدارس (و٧٠٠٠ طالب)؛ وعلى الرغم من أنها تخطط لبناء تسعة مستشفيات، إلا أن المستشفى الوحيد العامل هو مستشفى مطرح.

غير أن هذه الإجراءات أسهمت في تصاعد الحركة الوطنية ونموّها، وازدادت نضالية الطبقة العاملة. وما أن تسلم قابوس الحكم، حتى جابهته موجة عارمة من إضرابات العمال والمستخدمين في حقول النفط والمصارف والقواعد العسكرية. ففضلاً عن إضراب سائقي السيارات، طالب عمال النفط بزيادة في الأجور وبمساواة العمّال العرب بالعمّال الأجانب وتحسين ظروف العمل وتحديد ساعات العمل بـ ٤٨ ساعة في الأسبوع.

دعا العهد الجديد المهاجرين العمانيين للعودة إلى وطنهم. فتدفق عشرات الآلاف منهم، ليفاجأوا بالانعدام شبه الكامل لمجالات العمل. الوظائف محدودة جداً، والطريق إليها يمرّ عبر تقبيل أيدي

الضباط الإنكليز. وحدها المدارس كانت مفتوحة أمام المدرّسين، لكن هذا الباب سرعان ما سُدَّ إذ بدأت السلطات تمنح المدرسين الوطنيين المنح الدراسية للسفر إلى الخارج مستبدلة إياهم بمدرسين مصريين أو أردنيين. وظل قابوس سائراً على خطى والده في الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية المستوردة من الهند وباكستان. فإذا بالآلاف المؤلفة من المهاجرين العائدين من الخارج أو المتوافدين من الريف تجد نفسها عاطلة من العمل. وإذا بالاحتكار التجاري يؤدي إلى ارتفاع رهيب في أسعار المواد الغذائية الرئيسية (التمر والأرز). في مثل هذا الجو شهدت مطرح ومسقط الإضرابات والتظاهرات الواسعة النطاق في مطلع أيلول (سبتمبر) ١٩٧١ حيث نزل العمال إلى الشارع، وتضامنت معهم جماهير المدينتين، مطالبين بفرص العمل وزيادة الأجور والمساواة مع العمال الأجانب، منددين بالحكم وعلى الخصوص بوزير العمل والشؤون الاجتماعية، عبدالله الطائي. ثم حطموا مكاتب شركة «شل» وزحفوا إلى قصر قابوس لتقابلهم الشرطة بالرصاص. فاستشهد أحد المتظاهرين وجرح الكثيرون. وللفور أعلن السلطان المرعوب حالة الطوارئ ومنع التجول وأقفل المطارات.

المحاولات المستميتة لاستمالة قبائل الداخل وسكانه باءت معظمها بالفشل. مدن منطقة الجبل الأخضر أعلنت الإضراب أكثر من مرة احتجاجاً على اعتقال أبنائها، في حين بقيت جعلان متمسكة بعدائها التقليدي لآل بو سعيد.

هذا وقد جرى «تحديث» الردة المضادة للثورة على أكثر من صعيد. إلاّ أن جميع محاولات احتواء الثورة وتصفيتها في إقليم ظفار باءت بالفشل الذريع.

بذلت محاولات عدة لاستمالة السكان عبر إغداق الوعود بإصلاحات اجتماعية وبالحرب النفسية. الشيء الملموس الذي شهدته الجماهير على هذا الصعيد هو إعادة فرض الحصار الاقتصادي على الجبال في نهاية ١٩٧١، والحملات العسكرية لحرق المزروعات وإتلاف المحاصيل وسرقة الماشية؛ هذا بينما ضباط الاستخبارات الإنكليز في صلالة يسطِّرون المناشير ـ المكتوبة بلغة عربية افتعلت ركاكتها ـ التي تحذّر الأهالي من «الاستعمار الصيني» الذي يتهددهم! غير أن المحاور الرئيسية الثلاثة للردة المضادة هي التالية:

أولاً: محاولات قطع الصلة العضوية بين السلطة الوطنية في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية والثورة في الخليج. فأحيت خطة عام ١٩٦٨ لاحتلال حضرموت والمهرة عبر تسلّل المرتزقة السعوديين. هذه المرة يحظى المشروع بتأييد علني من شاه إيران الذي يعتبر أن القضاء على الثورة في ظفار مرهون «بالإطاحة بالنظام الماركسي في عدن»، وقد جرى التمهيد له بزيارة قابوس للسعودية حيث سوي الخلاف مع فيصل حول واحة البريمي، كما جنِّد لتنفيذه شريك جديد هو نظام الردة الإقطاعية الرجعية في اليمن الشمالي حيث جرى تبنٍ علني لكافة المتساقطين من النضال الوطني في الجنوب، وعلى رأسهم عبدالله الأصنج، وزير الاقتصاد في وزارة محسن العيني، التي تولت تنظيم حملات الاعتداء والتسلّل والتخريب عبر الحدود. غير أن الحكم الوطني في الجنوب سار باتجاه تجذير ثورته وتعميقها بدلاً من الرضوخ للضغوط اللامتناهية من كل حدب وصوب. فبعد استقالة رئيس الوزراء محمد علي هيثم، انطلقت انتفاضات الفلاحين لتحقيق الإصلاح الزراعي وحمايته بالسلاح وانتفاضات الصيادين للسيطرة على المراكب والتحكّم

بشروط عملهم. وفي ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١، احتفلت الجبهة القومية بالعيد الثامن لاندلاع الكفاح المسلح ضد الإنكليز بتحقيق انتصار عسكري كاسح ضد قوى المرتزقة في منطقة البلق، على الحدود مع السعودية.

ثانياً: محاولات شق الثورة من الداخل. كان طبيعياً أن تتحلق حول السلطنة الجديدة ـ وبخاصة حول طارق بن تيمور ـ كل العناصر الرجعية المتساقطة من «جبهة تحرير ظفار»، وتعمل لضرب الثورة من الداخل. وبالفعل، أرسلت عدة عناصر من الجبهة المذكورة إلى منطقة القتال خلال عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠، متظاهرة بالتأييد لخط الجبهة الشعبية الجديد. لكنها، بعد خلع سعيد، وجدت الفرصة مناسبة لإعلان عدائها السافر للخط الوطني الديموقراطي بحجة «مناهضة الشيوعية والإلحاد» وتمكنت من إيجاد بعض المرتكزات لها في المنطقة الشرقية حيث قامت بمحاولة انقسامية في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠. فاعتقلت القوات المضادة للثورة ٤٠ كادراً من كوادر الجبهة الشعبية، ومعظمهم من المرشدين السياسيين، تمهيداً لتسليمهم إلى السلطات. إلا أن يقظة قوات الثورة أحبطت التمرّد الانقسامي وحرّرت المعتقلين. ففرّ معظم المرتدّين وسلموا أنفسهم للسلطنة. فانكشفوا بذلك أمام السكان، وتعزّزت مكانة العناصر الوطنية والديموقراطية داخل الجبهة وبين الجماهير.

ثالثاً: على جبهة القتال نفسها، بذلت محاولات متكررة لتصفية الثورة منيت جميعها بفشل ذريع. ضاعف قابوس حجم جيشه، واشترى طائرات عمودية جديدة، واستقدم الخبراء الأردنيين (ممّن أسهموا في التخطيط لمجزرة أيلول/ سبتمبر والأحراش) تمهيداً لشن حملات واسعة النطاق ضد الثورة. وفي مطلع ١٩٧١، كان

مستشاروه العسكريون الإنكليز يتحدثون عن سحق الثورة خلال أشهر. ولكن الكولونيل غراهام اضطر إلى الاعتراف، في ربيع ١٩٧١، بأن جيشه لم يستطع تحقيق هذا الهدف. قامت الحملة الأولى ضد الثورة على محورين: محاولة قطع خط التموين التابع لجيش التحرير الشعبي عند المغسيل (منطقة وحدة هو شي منه) والسيطرة على بعض المواقع في المنطقة الغربية المحررة. قوات المرتزقة محاصرة في موقع المغسيل، وقوافل التموين التابعة للجبهة لا تزال تنتقل بحرية بين المنطقة المحررة ومناطق القتال. أما بالنسبة إلى المنطقة الغربية، فقد عجز جيش السلطان والإنكليز عن استعادة موقع واحد، فاكتفى بالقصف الجوي المكثف ضد الأهالي والماشية وآبار المياه. في المقابل، تطورت عمليات جيش التحرير نوعياً وها إن وحدات المدفعية التابعة لها تقصف المواقع البريطانية والمرتزقة على خط طوله ٣٠ كيلومتراً في آن معاً. وقد اضطرت بريطانيا، في تموز (يوليو) ١٩٧١، لأن تعترف، لأول مرة منذ سنوات، بأن أحد ضباطها قتل في ظفار.

بعد فشل الحملة الأولى لاحتواء الثورة وتصفيتها، شنّت قوات السلطنة والإنكليز حملة ثانية على نطاق أوسع بكثير في أواخر العام ١٩٧١. تلك هي «عملية الفهد» (تشرين الأول (أكتوبر) ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١) التي كانت تهدف إلى السيطرة على المنطقة الشرقية هذه المرة وعزلها عن المناطق المحررة وإلى وقف الإمدادات لمناطق القتال.

أشرف على العملية وخطط لها قابوس نفسه (الذي جاء إلى صلالة سراً لهذا الغرض) ووزير دفاعه الضابط البريطاني هيو أولدمان. وتميزت الحملة على المنطقة الشرقية بالاستخدام المكثف للقوات

النظامية مع اعتماد تكتيك الحرب غير النظامية. وقد أفادت الحملة من معرفة المتساقطين من جبهة تحرير ظفار بالمنطقة. إلاّ أن رأس حربة الهجوم وقوات الضرب والاندفاع فيه كانت قوات «الخدمة الجوية الخاصة» البريطانية (الكومندوس) التي تعمّدت أخذ المبادرة وإجبار قوات جيش التحرير الشعبي على الالتحام والقتال بالسلاح الأبيض. فدارت معارك طاحنة ودموية تقدر الجبهة مجموع عددها بـ ٢٩٠ معركة في ظفار كلها تكبّد العدو خلالها خسائر فادحة: ١٣٦ قتيلاً و٢١ جريحاً إضافة إلى ١١ ضابطاً بريطانياً بين قتيل وجريح وإسقاط طائرتين مقاتلتين وطائرة عمودية واحدة؛ بينما سقط، في جانب الثورة: ٣١ شهيداً و٢٠ جريحاً. ومع نهاية عام ١٩٧١، كانت مجمل القوات المرتزقة والبريطانية إما منسحبة من المنطقة الشرقية وإما محاصرة، يجري تموينها بواسطة الطيران. وأهم نتائج هذه الحملة أنها أقحمت أهالي المنطقة الشرقية في حمّى الحرب الثورية، بعد أن كانت منطقتهم معزولة نسبياً عنها. فهبّوا يحملون السلاح ضد قوات التدمير والقمع.

اضطرت بريطانيا للاعتراف بمقتل ضابطين من قوات الكومندوس وجرح أربعة. فهبّت الصحافة البريطانية مستغربة ـ أو مدعية استغراب ـ التدخل البريطاني المباشر في سلطنة عمان، مشبهة الحرب فيها بالعدوان الأميركي في الهند الصينية عبر «المستشارين»، مشككة في مدى نجاح حملة تشرين الأول (أكتوبر). إلاّ أن بعض الأبواق البيروتية انتقلت من التلميح الخفي ضد الثورة إلى التشهير العلني. هكذا جرى تصوير إضرابات وتظاهرات أيلول (سبتمبر) ١٩٧١ في مسقط ومطرح بأنها «حركة شعوبية» موجهة «ضد المسؤولين العرب. إذ إن الذين شاركوا وخططوا للتظاهرات كانوا كما يقال من البلوش غير العرب»[٤]. عجباً لها من حركة شعوبية

كانت غالبيتها الكاسحة من العرب (بشهادة مراقبين لم يحجب الحقد على حركة الجماهير الوطنية الحقيقة عن أعينهم) كانت تنادي بمساواة العمال العرب بالعمال الأجانب (وأهم فئة بينهم العمال البلوش)! غير أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد. فمجلة «الحوادث» اللبنانية، تتكهن بانتهاء الثورة في ظفار. فتزف نبأ اقتحام قوات قابوس جبال ظفار بمساعدة الخبراء الأميركيين والقوات الخاصة البريطانية وتستنتج:

> «وبذلك أصبحت عمليات التصفية هي مسألة وقت، والقتال الذي لا يزال يدور بين الوقت والآخر، هو قتال اليائسين. والتقديرات تؤكد أنه لن يأتي فصل الربيع إلا وتكون ثورة ظفار قد أصبحت صفحة مطوية من صفحات التاريخ العربي المعاصر»(٥).

ولكن، لماذا انتظار الربيع؟ إذا كان ثمة من تفسير فهو أن الربيع هو الموعد التقليدي للحملات البريطانية التي تشن حملتين بالسنة: الواحدة في الخريف، بعد موسم الأمطار الصيفية الذي يلفّ جبال ظفار بالضباب الكثيف ويحول دون العمليات العسكرية، والثانية في الربيع. وبانتظار أن يقول الربيع الكلمة الفصل، أعطى قابوس تصريحاً لهيئة الإذاعة البريطانية أكّد فيه أن الثورة انتهت في ظفار، ولم يبق للثوار إلا معاقل في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية «يتسللون» منها إلى سلطنته. هذا الكلام يهدف إلى تهيئة الرأي العام لحملة سعودية ـ عمانية مشتركة ضد محافظة المهرة (السادسة) المتاخمة لظفار تعدّ لها الدوائر الاستعمارية والرجعية.

في مطلع شباط (فبراير) ١٩٧٢، أعلن قابوس تنحية عمه طارق بن تيمور عن رئاسة الوزراء «لأسباب صحية» وتولى هو نفسه هذا

المنصب وشكّل وزارة جديدة. بعد أكثر من سنة ونصف من النزاع بين الرجلين، يجيء الحسم لصالح السلطان ويدعم سلطته الاستبدادية الفردية. هذه الخطوة تشكل، ولا شك، نقلة جديدة في حرب المواقع بين الاستعمار الأميركي والاستعمار البريطاني في المنطقة، وتبين أنه إذا كان هذا الأخير بات قوة محتضرة، فإنه يسعى لإطالة أمد احتضاره قدر المستطاع.

وراء النزاع بين قابوس وطارق يلوح التنافس بين الاستعمار البريطاني والاستعمار الأميركي. طارق يسعى إلى إقامة سلطة استعمارية جديدة تأخذ في الاعتبار توازن القوى الجديد في منطقة عمان والخليج. فهو صاحب مشروع سلطنة عمان الدستورية ويدعو إلى إنشاء مجلس نيابي تتمثل فيه مختلف فئات الشعب، وعلى أن تعطى غالبية مقاعده لممثلي القبائل. أما قابوس، فهو صورة كاريكاتورية عن أبيه، يمثل المصالح البريطانية التي تجد أنها أحوج ما تكون للتمسك بكل موطئ قدم في المنطقة بعد الانسحاب الجزئي لقواتها العسكرية. طارق يستغلّ كل مناسبة للتأكيد على أنه ليس ابن بريطانيا المدلّل. وهذا صحيح. لكن من دون أدنى شك رجل ألمانيا الغربية وأميركا في المنطقة. فهو متزوج من ألمانية، قضى أكثر من عقد من الزمن في ألمانيا؛ ويجازيها على ضيافتها بتقديم الامتيازات للشركات الألمانية الغربية. أما على الصعيد الداخلي، فإن ولاءه الأول هو لطبقة التجار، في السلطنة أو الساحل، وهذا ما حدا به إلى محاولة تشريع أبواب السلطنة أمام التجارة.

غير أن طارق يبقى الشريك الأضعف في الحكم. فقابوس ومستشاروه الإنكليز يسيطرون سيطرة كاملة على شؤون الدفاع والداخلية والخارجية والمال والنفط! وتتبدى نقاط ضعف طارق

بأوضح ما تتبدّى في مواقفه من الوجود العسكري الإنكليزي. لجأ أول الأمر إلى النفاق، فادّعى أن ليس ثمة وجود عسكري بريطاني في السلطنة، لكن العهد الجديد يبقى بحاجة لبريطانيا(٦). ثم اعترف بأنه لا توجد قواعد عسكرية بريطانية إلا في مصيرة، معلناً أنه لم يطلع بعد على شروط تأجير جزيرة مصيرة لبريطانيا، مؤكداً استعداده لتعديل هذه الشروط إذا دعت الحاجة. كان هذا الكلام في آب (أغسطس) ١٩٧٠. بعد تسعة أشهر من ذلك التاريخ، كان طارق نفسه لا يزال يشكو لمراسل «لو موند» الفرنسية أن الإنكليز لم يدعوه بعد لزيارة مصيرة، مدعياً أنه لا يعلم شيئاً عن وجود معاهدة بريطانية عمانية(٧). طبعاً، اعترف قابوس بوجود المعاهدة ومدتها «ثلاثون، أربعون أو خمسون سنة، لم أعد أذكر بالضبط»... معتبراً أنه يملك كامل الحق في عدم إطلاع رئيس وزرائه عليها.

وقد لعب التنافس الاقتصادي دوراً مهماً في تأزيم العلاقة بين الرجلين. فقد تمكّن طارق من منح مشروع «ميناء قابوس» (٢٠ مليون جنيه) لشركة ألمانية غربية، لكن قابوس نجح، في المقابل، بمنح امتياز التنقيب عن المعادن في السلطنة ككل إلى شركة «شل» (لقاء وعد بتقديم ٨٠ مليون جنيه لتسليح جيش السلطنة) وعمل على عرقلة تحركات رجال الأعمال الأميركيين الذين توافدوا إلى السلطنة بحثاً عن امتيازات وعقود ومجالات استثمار. وكان طبيعياً أن يتمسك قابوس بأن تستجلب السلطنة السلاح من بريطانيا وحدها، طالما أن احتكار هذه للسلاح يشكّل ركناً أساسياً من أركان سيطرتها على السلطنة.

وفي نهاية الأمر، وجد طارق نفسه واجهة لسلطة لا يملك فيها كبير قول. فاستقال أو أقيل، لا فرق. إلاّ أن هذا المسخ الليبيرالي سوف يبقى في ذاكرة الشعب في عمان والخليج لأكثر من «مأثرة». فهو قائد

حملات الإبادة ضد أهالي عمان الداخل خلال انتفاضة الجبل الأخضر (١٩٥٧ ـ ١٩٥٩). وهو الرجل الذي سلّط الاحتكار التجاري على رقاب الجماهير وأجاز مثلاً لشركة ألمانية غربية أن تبني طريق مسقط ـ صحار وأن تستورد ٥٠٠٠ عامل هندي وباكستاني بينما عشرات الآلاف من العمال العرب يتضورون من الجوع. فكانت إضرابات وتظاهرات أيلول (سبتمبر) ١٩٧١ موجهة في الدرجة الأولى ضده وضد مساعده عبدالله الطائي، وزير العمل والشؤون الاجتماعية. وطارق، أخيراً، هو رئيس الوزراء الذي سيذكره أهالي السلطنة ليس فقط لمسؤوليته ـ طوال سنة ونصف السنة ـ عن حرب الإبادة ضد السكان الأبرياء في إقليم ظفار، وإنما أيضاً لأنه أحد المسؤولين الرئيسيين الذين خططوا لكي يقاتل العماني أخاه العماني.

وفي الوقت الذي لن تذرف الجماهير دمعة أسى واحدة على تنحية طارق، فإن كل الدلائل تدل على هشاشة عملية التجميل التي قامت بها بريطانيا للنظام العميل في سلطنة عمان. فالوعود البراقة بالديموقراطية وتصفية الثورة وانبلاج الفجر الجديد بنقل السلطنة إلى القرن العشرين تخبو الواحد بعد الآخر. الطلاء يذوب عن وجه قابوس بن سعيد ويطل من ورائه وجه سعيد بن تيمور الكالح والحكم الاستبدادي والقرن أوسطي، الخادم الأمين لمصالح الاستعمار. فالولد سرّ أبيه.

٤ ــ حرب المواقع بين أميركا وبريطانيا

مع انسحاب بريطانيا الجزئي، تحولت منطقة عمان والخليج إلى ساحة جدل معقد من التنسيق والمنافسة بين صيغتين من الاستعمار الجديد ـ صيغة بريطانية وصيغة أميركية.

يغلب طرف التنسيق بين القوتين في مجالات الأحلاف العسكرية وتنظيم الردة المضادة للثورة. ففي سبيل احتواء الثورة وتصفيتها، تعلّق جميع التناقضات. هذا هو الحال مثلاً بالنسبة إلى النزاع بين الحكم السعودي وسلطنة عمان حول واحة البريمي. لقد استمر هذا النزاع طوال عقدين من الزمن تقريباً وأدّى إلى اندلاع حرب ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ وإلى انتفاضة الجبل الأخضر وإلى تدخل الحكم السعودي في الثورة بظفار في طورها الأول. وظل مستعراً على الرغم من عودة المياه إلى مجاريها بين السعودية وبريطانيا بعد عام ١٩٦٢ واشتراك الطرفين في الردة المضادة للجمهورية في اليمن. فكان أن كررت السعودية مطالبتها بواحة البريمي في مطلع عام ١٩٧١ بعدما تأكد أن البريطانيين عقدوا العزم على الانسحاب نهائياً من المنطقة. إلا أن تغيير سعيد بن تيمور وتنامي الثورة في ظفار أدّيا بفيصل إلى الاعتراف بالسلطنة وإلى دعوة قابوس لزيارة المملكة في أواخر ١٩٧١ حيث وضعت المخططات لبعث مشروع عام ١٩٦٨ القائم على العمل العسكري المشترك بين السلطنة والمملكة ضد جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية.

تخاض المنافسة على مستويين: التنافس المباشر بين المصالح المباشرة للقوتين الاستعماريتين، والتنافس غير المباشر عبر الوكلاء المحليين. تعتمد بريطانيا على دولة اتحاد الإمارات العربية وسلطنة عمان (وعلى بقايا وجودها العسكري) لحماية مصالحها الاقتصادية من نفط وتجارة ومجالات استثمار. وفي مقابل «الانسحاب» البريطاني العسكري، تدخل أميركا لملء الفراغ وتستفيد من الجهد الذي تبذله كل من السعودية وإيران ضد بقايا النفوذ البريطاني لكسب المواقع الجديدة وتوسيع رقعة نفوذها.

هذه المنافسة أشبه ما تكون بحرب المواقع بين الطرفين. ويمكن تقديم جردة مؤقتة بنتائجها على النحو التالي:

١ ـ في وقت تستعد فيه الإمبريالية الأميركية للانسحاب من الهند الصينية، تكتسب منطقة عمان والخليج والمحيط الهندي أهمية فائقة بالنسبة للاستراتيجية العسكرية الغربية عامة. فطبيعي أن تسعى أميركا إلى الحلول محل بريطانيا عسكرياً في المنطقة. في ٢٣ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٧١ عقدت معاهدة بحرانية ـ أميركية أُجِّرت بموجبها قاعدة الجفير للأسطول السابع الأميركي. وترمي هذه المعاهدة ـ على حد تعبير صحيفة «نيويورك تايمز» ـ إلى «ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني». وبعد أن انسحبت بريطانيا من قاعدة الشارقة الجوية، باعت طائراتها إلى أبو ظبي، وأخذت تعد العدة لتأجير القاعدة لشركة طيران «مدنية» أميركية لا شك في أنها واجهة لوكالة الاستخبارات المركزية. هذا ويتعاظم اتجاه أميركا لتعزيز مواقعها في عمان والخليج مع اقتراب انسحاب القوات الأميركية من الهند الصينية وتصاعد الحركة الوطنية، وبخاصة الثورة في جنوب عمان حيث بدأت الدلائل تشير إلى اشتراك «المستشارين» الأميركيين في النصح والتوجيه والتخطيط.

٢ ـ بعد أكثر من سنة ونصف السنة على قيام العهد الجديد في سلطنة عمان، حسم النزاع بين صيغتين لإدخال السلطنة إلى عصر الاستعمار الجديد لمصلحة

تدعيم مواقع بريطانيا العسكرية والسياسية والاقتصادية. فكان إقصاء طارق بن تيمور ومن رافقه من وزرائه بمثابة الإفشال لصيغة استعمارية جديدة أكثر إصراراً على تحديث المؤسسات السياسية المرتبطة محلياً بطبقة التجار وخارجياً بالاستعمار الأميركي ووكلائه الألمان الغربيين. فما زالت سلطنة عمان شبه مستعمرة بريطانية يتقرّر مصيرها، في نهاية المطاف، في لندن أو على يد زمرة من كبار موظفي النفط والضباط الإنكليز. وإذا كانت بريطانيا ارتضت بأن تتقاسم بعض امتيازاتها الاقتصادية مع أطراف أخرى ـ كأميركا واليابان وألمانيا الغربية ـ فإنها، في المقابل، شديدة التمسك باحتكار السيطرة على المقاليد العسكرية والسياسية للبلد.

٣ ـ شكّلت معركة تأسيس دولة «اتحاد الإمارات العربية» إحدى أهم المعارك في حرب المواقع بين بريطانيا وأميركا عبر وكلائهما المحليين. اصطدم المشروع الأصلي (التساعي) بالتجزئة الاستعمارية والمصالح السلالية والعشائرية التي كرّستها طوال عقود من الزمن وغذتها. إلا أن التعارض والمنافسة بين الأسر الحاكمة كانا يشكّلان القاعدة المادية للتعارض والمنافسة بين بريطانيا من جهة والسعودية وأميركا من جهة أخرى. فالاتحاد التساعي ـ إمارات ساحل عمان إضافة إلى قطر والبحرين ـ لا يعني سيطرة البحرين على سائر الإمارات وحسب وإنما أيضاً وجود محور أميركي ـ سعودي في داخله يتكوّن من

قطر والبحرين ورأس الخيمة. من هذا المنظار، يشكّل استقلال قطر والبحرين عملية سحب البلدين من تحت الحماية البريطانية لوضعهما تحت السيطرة المتزايدة للاستعمار الأميركي، مباشرة أو عبر الهيمنة التقليدية للحكم السعودي على الأسرتين الحاكمتين. ومهما يكن من أمر، فإن هذا التدبير ينهي مفارقة مزمنة في وضع البحرين حيث شركة النفط أميركية ١٠٠٪ بينما القوات التي كانت تحرسها هي قوات بريطانية خالصة!

في قطر جاء انقلاب ٢١ شباط (فبراير) ١٩٧٢ ليضع المشيخة على طريق بناء نظام استعماري جديد من النمط الكويتي. إذ أقدم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني على تسلم السلطة في البلاد في غياب الحاكم الشيخ أحمد. بذلك انتهت ازدواجية عمرها ١٢ سنة بدأت عام ١٩٦٠ عندما أجبرت أسرة آل ثاني الحاكم، الشيخ علي، على التنازل لابنه أحمد على أن يكون الشيخ خليفة ولي العهد ورئيس الوزراء والمسؤول عن المال والنفط والإعلام والإدارة. ومع السنوات، وبخاصة بعد عام ١٩٦٧، كانت مقاليد السلطة تنتقل الواحدة بعد الثانية لولي العهد ورئيس الوزراء، بينما الشيخ أحمد يمضي معظم أوقاته في الخارج متنقلاً بين قصوره في دبي وجنيف ورحلات القنص في جنوب إيران حتى أنه لم يحمّل نفسه مشقة المجيء إلى الدوحة في موعد استقلال قطر، في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، فاضطر

المقيم السياسي البريطاني إلى اللحاق به في جنيف لإتمام معاملات تسليم السلطة للحكومة القطرية.

واشتد النزاع بين الرجلين خلال السنوات الأخيرة. فقد عمد خليفة إلى تأسيس عدد من المؤسسات الدستورية تعطلت جميعها نتيجة معارضة أحمد. فتقرّر إنشاء مجلس شورى من ٢٠ شخصاً يجري اختيارهم من بين ٤٠ ينتخبهم الشعب مباشرة في عشر دوائر انتخابية. ولكن هذا المجلس لم ينتخب. الوزارة ناقصة وكل أعضائها من العائلة المالكة تقريباً. هناك موازنة للدولة لكنها عديمة النفع طالما أن أحمد يبلع ربع عائدات النفط ــ ٢٥ مليون جنيه استرليني ــ كنفقات خاصة به تهدر على مشاريع منتجة جداً من مثل نقل حليب النوق بالطائرة يومياً إلى جنيف!! ومما أقدم عليه الشيخ خليفة مؤخراً إلغاء لوحات السيارات الخاصة بأفراد الأسرة الحاكمة، البالغ عددهم ٢٠ ألف نسمة، فأثار نقمة الشيخ أحمد وجماعته، وذهب العديد من آل ثاني إلى السعودية يشتكون هذا التعدي على امتيازاتهم.

طبعاً، الذي حاوله الشيخ خليفة كان تخفيف الامتيازات القانونية والسياسية للأسرة الحاكمة بغية الحفاظ على امتيازاتها الاقتصادية. وقد أدّى به ذلك إلى السعي لإشراك أعداد متسعة من أبناء الأسر التجارية والفئات المتوسطة والمثقفين في إدارة شؤون البلاد، وإلى تعميم الخدمات الاجتماعية. وهذا هو السياق الذي ينتظم الإجراءات الفورية التي اتخذها

الحاكم الجديد لزيادة رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة بنسبة ٢٠٪ وإعلان تنازل الدولة عن الأقساط الباقية على الشعب من مشاريع المساكن الشعبية ورفع المساعدات الاجتماعية للعجزة والمعوزين بنسبة ٣٠٪ وتحويل التعويضات المدفوعة للحاكم إلى الموازنة العامة للبلد.

غير أن استكمال وضع قطر على طريق الاستعمار الجديد اقتضى إقصاء القائد البريطاني للجيش، الكولونيل كوكرين، والمسؤول عن الأمن والشرطة، الكولونيل لوك، وتعيين اثنين من أفراد الأسرة الحاكمة محلّهما. وبذلك ضربت إحدى الركائز الأساسية لبقايا الوجود البريطاني في قطر!

لكن الاتحاد قام على كل حال. في السابع عشر من تموز (يوليو) ١٩٧١، عقد اجتماع لحكام إمارات الساحل في دبي، حضره جوليان ووكر، المقيم السياسي البريطاني في دبي، وتناول ترتيبات «تسلُّم السلطات» من بريطانيا: المحاكم، الشرطة، الجمارك، الموانئ، المطارات، إلخ. رُفض طلب رأس الخيمة بأن تمثل على قدم المساواة مع دبي وأبو ظبي، وأعلنت هذه أنها لن تنضم للاتحاد. وبذلك نشأ الاتحاد السداسي بزعامة أبو ظبي بعد أن منحتها بريطانيا جملة مؤسسات «دستورية». وتمثلت الإمارات في «مجلس استشاري» تتوزع فيه القوى كالآتي: أبو ظبي ودبي ٨ ممثلين لكل إمارة، الشارقة ٦، أم القيوين، عجمان، الفجيرة ٤ ممثلين لكل إمارة.

ومنحت كل من دبي وأبو ظبي حق النقض (الفيتو). وبقيام هذا الاتحاد (ومن ثم انضمام رأس الخيمة إليه)، حققت بريطانيا نجاحاً جزئياً في حرب المواقع بينها وبين الكتلة الأميركية ـ السعودية. نجحت في تأسيس الاتحاد بعدما بدا في أواخر الستينيات أنه ميت قبل أن يولد. لكنها خسرت قطر والبحرين ليشكلا الركن الأساسي في المحور الأميركي ـ السعودي في المنطقة.

٤ ـ فتح «الانسحاب» البريطاني الباب واسعاً أمام تدفق الشركات الاستعمارية إلى منطقة عمان والخليج من كل حدب وصوب. غير أنه في الوقت الذي تسيطر فيه أميركا على المصالح النفطية، فإن بريطانيا لا تزال تسيطر على قسم كبير من مجالات التجارة والمال والمقاولات. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها طارق بن تيمور خلال مدة ولايته لضرب الاحتكار البريطاني للامتيازات في سلطنة عمان، خرجت بريطانيا بحصة الأسد من عملية انفتاح عمان الداخل على التجارة العالمية. وتجدر الملاحظة هنا إلى ظاهرة بالغة الأهمية رافقت الانسحاب البريطاني، وهي تزايد اهتمام أوروبا واليابان بمنطقة عمان والخليج، كيف لا والمنطقة هي المورد الحيوي للنفط بالنسبة إليهما؟ وإذا كان هذا يزيد من تعقيد الصورة بالنسبة إلى مستقبل المنطقة، فإن **الشيء الأكيد هو أن تزايد المنافسة بين بريطانيا وأميركا يسير باتجاه تنامي السيطرة الاقتصادية للإمبريالية الأميركية على المنطقة.**

هذه جردة موقتة لنتائج حرب المواقع بين بريطانيا وأميركا بعد مضي أشهر قليلة على الانسحاب العسكري البريطاني الجزئي. بريطانيا متشبثة بمواقعها. غير أن دخول المنطقة عهد الاستعمار الجديد بات يعني أيضاً دخولها عهد الخضوع المتزايد لنير الإمبريالية الأميركية.

وهذا ما يقدمه الاستعمار الجديد للشعب في عمان والخليج. إنه يقدم الأعلام الجديدة والمجالس والوزارات ومفوضين سامين بريطانيين باتوا الآن يسمون سفراء وقناصل وجيوشاً معظم جنودها مرتزقة يقودهم ضباط إنكليز، والمزيد من الفرص لنهب ثروات المنطقة وتشويه نموّها وإلحاق فئات متزايدة منها ـ وبخاصة الطبقة الوسطى ـ بالسوق الإمبريالية. وإذا كان الاستعمار الجديد يطرح خياراً فهو الخيار بين صيغتين في نهب ثرواته وموارده. التجزئة تتضاعف، على رغم الاتحاد المزيف. والأسر الحاكمة لا تزال هي هي المتربعة على الحكم منذ قرون.

طريق الثورة الوطنية الديموقراطية

هذا هو باختصار ما قدمه الاستعمار الجديد لشعب الخليج. إنه يقدم أعلاماً وبرلمانات ووزراء ومفوضين سامين بريطانيين باتوا يسمون الآن سفراء وقناصل. إنه يقدم جيوشاً لها أسماء عربية يسيرها ضباط إنكليز. وإذا كان الاستعمار الجديد يقدم أي خيار لشعب الخليج فهو الخيار بين ناهبي ثروته وخيراته. وهذا هو الطريق الذي تدفعهم إليه بريطانيا وأميركا، والشرطيان المحليان السعودية وإيران، بمباركة الأنظمة العربية قاطبة، هنا أيضاً.

في مقابل هذا الطريق، طريق آخر تحفره ببطء ولكن بثقة جماهير الخليج الكادحة منذ عشرات السنوات بقواها الوطنية والتقدمية

وبطليعتها المسلحة، الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ـ رائدة الكفاح المسلح في ظفار.

منذ التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٦٥ وشعب ظفار يشن نضالاً مسلحاً ضارياً ضد الاستعمار البريطاني وجيش المرتزقة التابع لسلطنة عمان.

إن جيش المرتزقة التابع لسلطنة عمان معززاً بالطيران البريطاني والقوات الخاصة البريطانية يشن أعنف هجوم ضد المناطق المحررة من ظفار ـ أي على ثلاثة أرباع بلد مساحته تبلغ ٧ أضعاف مساحة لبنان. لكنه يمنى بالهزيمة تلو الهزيمة. فعدا عن فشله في احتلال موقع واحد في المناطق المحررة، اضطر إلى التراجع على «الخط الأحمر» ـ الطريق الوحيد الذي يربط صلالة، عاصمة ظفار ـ بسائر أجزاء سلطنة عمان. وها إن وحدة «هو شي منه» التابعة لجيش التحرير الشعبي تمكنت من قطع هذا الطريق. وما زالت وحدات المدفعية التابعة لجيش التحرير تقصف المواقع العسكرية العدوة والقاعدة الجوية البريطانية في صلالة على امتداد أكثر من ٣٠ ميلاً في آن واحد. ثم إن ضراوة المعارك الدائرة حالياً في ظفار أجبرت بريطانيا على الاعتراف ـ لأول مرة في تاريخ هذه الحرب ـ بأنها خسرت ثلاثة من ضباطها في شهر واحد. فلم يبق لها إلا الاعتداءات على السكان الأبرياء في المناطق المحررة حيث تقصف طائراتها النساء والأطفال وآبار المياه والماشية.

هذا هو الطريق البديل الذي ترسمه ثورة ظفار للخليج بأسره. طريق التحرر الناجز عن كل أشكال السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة والسيادة الوطنية على كامل الأراضي، طريق الوحدة القومية الفعلية.

طريق تقويض سلطة المشايخ والأمراء والزمر الحاكمة العميلة الأخرى وإقامة سلطة ديموقراطية تحقق المساواة بين الجميع.

طريق سيطرة شعب الخليج على مقدراته وعلى رأسها ثروته النفطية ووضعها في خدمة تطور شعبه وتطور المنطقة العربية بأسرها.

وإن هذا الطريق سيكون أقصر مما يبدو عندما تلتقي قوى الكفاح المسلح في ظفار وسائر عمان بالنضالات الوطنية والعمالية في سائر أنحاء الخليج. وهذا الالتحام هو شرط الانتصار لشعب الخليج وأمانيه في التحرر الوطني والاجتماعي الناجز.

الهوامش

(١) **الدايلي تلغراف**، في ١٩٧١/٧/٢٠.

(٢) **الأهرام**، في ١٩٧١/٣/١٠.

(٣) **الإيكونوميست**، ١٩٧٠/٨/١.

(٤) عبدالهادي البكار «بنغلادش جديدة في عمان»، في: **الصياد**، عدد ١٤٣١، ١٧ ـ ٢٤ /٢ /١٩٧٢، ص٤٠.

(٥) **الحوادث**، في ١٩٧٢/٢/١٨.

(٦) هذا ما يقوله في هذا الصدد في تصريح إلى مجلة **الشروق** الصادرة في الشارقة (نقلاً عن مقال شاكر محمود في «الحرية»، العدد ٥٧٥، في ١٢ /٧ /١٩٧١):

«لا يوجد أي وجود أجنبي في بلادنا. ولكن على بريطانيا أن لا تتخلى عن مسؤولياتها لفترة سنتين أو ثلاث حتى نتمكن من بناء وتقوية أنفسنا».

(٧) من مقابلة أجراها أريك رولو، مراسل صحيفة «**لوموند**» الفرنسية، عدد ٣٠ ـ ٣١ أيار (مايو) ١٩٧١.

الملاحق

الملحق رقم (١)
تبادل رسائل بين حكومة المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وسلطان مسقط وعمان
بصدد قوات السلطان المسلحة، الطيران المدني،
التسهيلات الممنوحة لسلاح الجو البريطاني والتطور الاقتصادي
في مسقط وعمان

لندن في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

(قُدِّم للبرلمان بواسطة ناظر الدولة للشؤون الخارجية بأمر من جلالتها في آب (أغسطس) ١٩٥٨)

* * *

١ - من ناظر الدولة للشؤون الخارجية إلى سلطان مسقط وعمان

وزارة الخارجية SWA

٢٥ تموز (يوليو) ١٩٥٨
صديقي المبجّل والموقّر،
عطفاً على النقاشات التي سرني إجراؤها مع سموّكم في لندن وتلك التي أجراها السيد جوليان آيمري مع سموكم في مسقط في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨، يشرّفني أن أثبت أدناه فهمي للاتفاق الذي توصلنا إليه.

سعياً وراء المصلحة المشتركة لحكومتي سموّكم وصاحبة الجلالة في تعزيز تقدم سلطنة مسقط وعمان، وافقت حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة على تقديم المساعدة اللازمة لتقوية جيش سموّكم. وبناء على طلب سموّكم، فإن حكومة صاحبة الجلالة سوف تنتدب أيضاً ضباطاً نظاميين من الجيش البريطاني ليكونوا جزءاً لا يتجزأ من القوات المسلحة التابعة لسموّكم خلال مدة خدمتهم في السلطنة. هذا وقد تمّ الاتفاق مع سموّكم على شروط خدمة هؤلاء الضباط البريطانيين المنتدبين. كذلك، فإن حكومة صاحبة الجلالة سوف تتولى تدريب أفراد من القوات المسلحة التابعة لسموّكم، كما سوف تضع بتصرّفكم العناصر التي تتولى الإشراف على التدريب وعلى أمور أخرى، حسب طلب سموّكم.

وبالإضافة لذلك، فإن حكومة صاحبة الجلالة سوف تساعد سموّكم على تأسيس سلاح جوي يكون جزءاً عضوياً من القوات المسلحة التابعة لسموّكم، وتمدّ هذا السلاح الجوي بما يلزمه من موظفين.

هذا وقد وافق سموّكم على عقد اتفاقية تحدد بموجبها الترتيبات المعمول بها بصدد الطيران المدني وبصدد استخدام سلاح الجو الملكي لمطاري صلالة ومصيرة.

وقد ناقشنا أيضاً القضايا الاقتصادية والإنمائية الخاصة بالسلطنة، ووافقت حكومة صاحبة الجلالة على تقديم العون لسموّكم في تنفيذ برنامج إنماء مدني يتضمن تحسين الطرقات وإيجاد التسهيلات الطبية والتعليمية وإعداد برامج الأبحاث الزراعية.

إذا كان سموّكم يوافق على أن ما ورد أعلاه مطابق للاتفاق الذي توصلنا إليه، يشرّفني أن أقترح عليه اعتبار هذه الرسالة، ورد سموّه عليها، بمثابة اتفاق Agreement بين سموّه وحكومتي.

يشرفني، بفائق اعتبار، أن أكون الصديق الحميم لسموّكم.
سلوين لويد

* * *

٢ – من سلطان مسقط وعمان
إلى ناظر الدولة للشؤون الخارجية
لندن، في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٥٨

يا صاحب المعالي،

تسلمت رسالة معاليكم، بتاريخ اليوم، التي تعرض فيها الاتفاق الذي جرى التوصل إليه خلال المداولات بيننا وبين حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة، وإني لأؤكد أن رسالتكم هذه وردي عليها يجب اعتبارهما بمثابة اتفاقية بيننا وبين حكومتكم.

صديقكم المخلص
سعيد بن تيمور

الملحق رقم (٢)
بيان إعلان الكفاح المسلَّح
٩ يونيو ١٩٦٥

«أيها الشعب العربي في ظفار، لقد قامت طليعة ثورية منك آمنت بالله وبالوطن وجعلت حريته مبدأ اتخذته شعاراً للتحرر من حكم سلاطين آل بو سعيد الطغاة الذين ارتبطت سلطنتهم بجحافل الغزو الاستعماري البريطاني. إن هذا الشعب أيها الأخوة قد ذاق مرارة العيش أزمنة طويلة، الأمر الذي أدّى به إلى التشرد والبطالة والفقر والجهل والمرض، هذه الأسلحة الفتاكة التي استخدمتها حراب الاستعمار البريطاني ونفذتها حكومة سلاطين مسقط في ظفار.

أيها الشعب العربي في ظفار، لقد رأيتم ولمستم الحالة بعينها وذقنا جميعاً مرارة العيش في ظل هذه السياسة الخرقاء، لقد أراد لنا الله الحياة وأرادوا لنا الموت وإرادة الله هي إرادة الحق التي يجب أن ترتفع خفاقة فوق هذا الجزء من الوطن العربي الكبير.

يا جماهير ظفار المكافحة باسم الشهداء الأحرار الذين سقطوا في ساحة الكرامة والشرف وباسم جميع الثكالى وباسم من أضعفه هذا الوضع الشاذ الفاسد. وباسم الأمة العربية والتي يكافح أبناؤها في كل شبر من أرضهم نستصرخ فيكم الروح العربية الأصيلة أن تقفوا صفاً واحداً أمام هذا الوضع الفاسد ونطالبكم جميعاً بأن تلتفوا حول رجال جبهة تحرير ظفار لنشكل جميعاً سداً منيعاً أمام هذا الطغيان.

إن حكومة السلطان سعيد بن تيمور العميل قد استأجرت جيشاً من المرتزقة الشعوبيين للقضاء على الأهداف العربية التحررية في هذا

الوطن، ولكن جبهة التحرير الظفارية ستكون لهم دوماً ناراً متأججة في كل شبر من أرض الوطن، لقد استطاع هذا الجيش المرتزق أن يعرقل أهداف الثورة في عمان ولكن الإرادة الحرة التي تستمد قوتها من إرادة الله سوف تنتصر على هذا الجيش الشعوبي الحاقد، ونعاهد الله والوطن أن نلقن هذا الجيش درساً لن ينساه كتلك الهزائم التي لحقت بجيوش الاستعمار في مصر والجزائر والعراق واليمن.

يا جماهير شعبنا العربي في الجنوب والخليج وفي كل شبر من أرض العروبة إنكم اليوم مطالبون بالتأييد المادي والمعنوي للكفاح المسلح في ظفار العربية، إن هذه الثورة المسلحة في ظفار تستمد قوتها من أهداف القومية العربية التي آمن بها جيش التحرير العربي في ظفار وهو الآن يجسد هذه المبادىء لتحقيق هذه الأهداف بقوة السلاح. لقد اختارت جبهة التحرير في ظفار الكفاح المسلح وسيلة للقضاء على السلاطين وعملائهم الخونة ومن ورائهم الاستعمار البريطاني لأنها اقتنعت بأن الاستعمار وعملاءه الذين استعبدوا وأذلوا هذا الشعب بأساليب القوة والبطش لا يمكن أن يسلموا بمطالبه إلا بقوة السلاح، حيث لم يبق لهذا الشعب بصيص من الأمل في الكرامة والحرية...

أيها الإخوة إن هذا الوضع الفاسد جعل العرب الظفاريين يعيشون على الكفاف وبذر فيهم الفتنة والضعف، إن مثل هذا الوضع كان السبب الحتمي لانفجار الجماهير وقيام ثورة الكرامة والحرية.

يا أخي في ظفار إن جبهتك التي تتحمل اليوم مسؤولية تحرير بلادك تستصرخك أن تلبي النداء في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها بلادك.

يا أبناء المدن والجبال والبادية أنتم اليوم مطالبون بأن تلتفوا حول جبهة التحرير وأن تقفوا معها صفاً واحداً في وجه الاستعمار وعملائه من السلاطين الخونة من أجل تحقيق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية والكرامة.

إن الذين يتعاملون مع هذه السلطنة الظالمة ومع الاستعمار البريطاني سيلقون حتماً جزاءهم العادل، وإن جبهة التحرير الظفارية كفيلة بتنفيذ هذا الجزاء.

أيها الأخوة، إن جبهة التحرير الظفارية تناشدكم باسم الوطن والعروبة أن تحملوا سلاحكم وتقفوا معها ضد قوات الاستعمار ومرتزقته حتى ترتفع راية الحرية خفاقة في سماء ظفارنا الحبيبة.

يا جماهيرنا العربية المناضلة، إن جبهة تحرير ظفار، التي تقود النضال اليوم ضد الاستعمار وزبانيته في ظفار لتؤمن إيماناً راسخاً بوحدة الأمة العربية ووحدة النضال لأبناء العروبة من المحيط إلى الخليج، وإن إيمانها هذا لا بد أن يقودها إلى الالتحام الثوري بالمنظمات الثورية العربية في الخليج والجنوب، وإنها انطلاقاً من هذا الإيمان لتدعو الجبهات والمنظمات الثورية التي تناضل اليوم في هذه الساحة من أرض العرب أن تقف معها في نضالها العادل، وأن تساندها بكل ما تملك من إمكانيات مادية ومعنوية، حتى تحقق أهدافها وتنتصر على أعدائها أعداء العروبة.

والنصر دوماً للأحرار المكافحين، والهزيمة والعار للخونة والمستعمرين. عاشت ظفار حرة عربية وعاشت جبهة تحرير ظفار، وعاشت الأمة العربية.

٩ يونيو ١٩٦٥»

الملحق رقم (٣)
الميثاق الوطني للجبهة الشعبية
لتحرير الخليج العربي المحتل
(مقدّم إلى المؤتمر الثاني للجبهة
في أيلول/سبتمبر ١٩٦٨)

الميثاق الوطني للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل

المقدمة

إن النضال الانساني الذي أخذ يمتد ويتوسّع ليشمل مساحة كبيرة من العالم بفضل انتصار الثورة الاشتراكية في أكثر من بلد واحد له أهمية ودلالة تاريخية عظيمة من حيث قدرة قوى التحرّر والتقدّم في العالم من أن تنتصر أخيراً على القوى الإمبريالية والرجعية. وإذا كان المعسكر الاشتراكي يشكّل الطليعة المناضلة ضد الإمبريالية والرجعية، فإن حركات التحرّر الوطني الديمقراطي في القارات الثلاث تعتبر في الحقيقة القوة النضالية النامية لتوسيع رقعة النضال الإنساني في القارات الثلاث، باعتبار النضال التقدمي الإنساني في سبيل الاشتراكية كل لا يتجزأ على مستوى النطاق العالمي كله... والشعب العربي اليوم على امتداد الساحة العربية كلها بجماهيره العريضة الكادحة وهو يناضل ببسالة ضد قوى الاستعمار والإمبريالية، والرجعية وحلفائهم لتشق طريق الثورة الوطنية الديمقراطية كمرحلة ضرورية للانتقال نحو التحوّل الاشتراكي الجذري، إنما ليؤكد أن هذا النضال بمختلف أشكاله وصوره، إنما هو جزء من النضال الإنساني لحركة التحرر الوطني الديمقراطي في العالم مهما اتخذ طابعه الوطني والقومي.

إن الأحداث التاريخية لتؤكد على أن نضال شعبنا دائماً يعبر عن

طبيعة الصراع بين القوى الشعبية المحرومة والمستعبدة من جهة، وبين الإقطاع والقوى الرأسمالية الدولية والمحلية من جهة أخرى... وما من شك أن هذا الصراع قد أخذ شكلاً عنيفاً بين هذه القوى المتصارعة، القوى الشعبية الكادحة من جانب، وقوى الظلم والاستغلال من جانب آخر.

إن شعبنا قد عرف دائماً كيف يناضل ضد قوى الاستغلال والاستعباد والتخلّف، فتاريخه الطويل، مليء بسجلات حافلة لأحداث عظيمة لا حصر لها في مقاومة كل القوى الإمبريالية وقوى الإقطاع. فمنذ غزا الاستعماريون أراضي بلادنا لم يكف شعبنا عن النضال، كي يحرر نفسه من براثن الأعداء المستغلين... وشعبنا قد أعطى آلافاً من أبنائه ثمناً لحريته ولصون حقوقه وإعادة كرامته.

إن ثورة التاسع من يونيو عام ١٩٦٥م والمنطلقة من جبال ظفار الشمّاء هي بمثابة الشرارة الأولى للقوى الشعبية الكادحة والمحرومة، إذ تعتبر بحق إيماناً راسخاً من شعبنا بالنضال الثوري الحقيقي كطريق وحيد لتحرير وطنه من قوى الاستغلال والظلم في كافة منطقة الخليج العربي، وهي أيضاً امتداد طبيعي لتلك الأحداث التاريخية التي سجلها شعبنا في مقاومته العنيفة ضد هذه القوى على امتداد الساحة في الوطن كله.

إن ثورة التاسع من يونيو عام ١٩٦٥م في ظفار جاءت نتيجة حتمية لظروف طبقية واجتماعية متباينة بين الجماهير المظلومة من جهة وبين الحكام الاقطاعيين والقوى الرأسمالية المتخلفة من جهة أخرى. ولن تتوقع مهما كانت التضحيات حتى تنتصر إرادة الجماهير صاحبة

المصلحة الحقيقية في الثورة.

وإن ثورة الرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٦٣م قد هيأت لقيام ثورة مماثلة في جبال ظفار الشمّاء، وإن انتصار الثورة في الجنوب على الاستعمار البريطاني وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية إنما لتؤكد على حتمية انتصار الثورة الشعبية المسلحة في منطقة الخليج العربي المحتل.

لمحة تاريخية قبل دخول الاستعمار

لقد مثلت ظفار همزة وصل وحدوية لربط منطقة اليمن بقسميه الشمالي والجنوبي بمنطقة الخليج العربي طوال مدة التاريخ الطويل وذلك نتيجة اشتراك منطقة اليمن بشقيه والخليج بخصائص القومية والوطنية والتراث التاريخي والروحي والمصالح الاقتصادية المشتركة. وكانت ظفار تتأثر دائماً بطبيعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كلتا المنطقتين. فكانت امتداداً سياسياً وطبيعياً لكل دول اليمن القديمة والحديثة... من دولة معين وسبأ وحمير إلى دولة الرسوليين في صنعاء، وذلك بعد تفكك الدولة الإسلامية الكبرى، ثم أصبحت بعد ذلك مندمجة بدول حضرموت إثر الانحلال الذي أصاب الدولة اليمنية الكبرى وظهور المشيخات ودويلات المناطق، ثم بعد ذلك بدأ إلحاقها بسلطنة مسقط سياسياً بعد وقوع منطقة الخليج والجنوب تحت النفوذ الاستعماري، متمثلاً باحتلال الإنكليز لعدن عام ١٨٣٩م.

فمن هنا تمّ ربط منطقة ظفار سياسياً بمنطقة عمان مباشرة. فإذا نظرنا نظرة تاريخية فاحصة للأنظمة السياسية التي سبقت الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج والجنوب نجد أن كل نظام حكم يقوم

في أي منطقة من هذه المناطق يحاول أن يبسط نفوذه السياسي على بقية المناطق. فقد حاول الرسوليون في اليمن أن يمدوا نفوذهم السياسي إلى كل أجزاء عمان وكذلك حكام دول حضرموت ثم بالمقابل نجد اليعاربة في عمان يحاولون مراراً أن يمدوا نفوذهم السياسي عبر مناطق اليمن. وذلك كله بالاعتبارات الوحدوية لكل منطقة الجنوب والخليج والارتباط العضوي بينها على مرّ التاريخ. إن شعبنا العربي في هذه المناطق كان دائماً وأبداً مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم. وإن هذا الارتباط المصيري نابع من ضرورة المصلحة المشتركة لجماهير شعبنا في الخليج والجنوب والتي تعتبر دائماً أن طموحاتها **الأساسية وحدة المنطقتين ثم وحدة الجزيرة العربية، وصولاً إلى الوحدة القومية الكبرى**. إن الشعب العربي في منطقتي الخليج والجنوب مثّل على مرّ تاريخه الطويل، مثّل وحدة سياسية واجتماعية واقتصادية. ومما يؤكد هذه الوحدة هو أن الاستعمار البريطاني عند احتلاله عدن لم يكتف بذلك، بل إنه مدّ نفوذه وسيطرته إلى كل المنطقة باعتبار أن هذه المنطقة موضوعياً لا يمكن أن تكون إلاّ كلاً لا يتجزأ ولا يمكن أن يضمن الاستعمار البريطاني سيطرته في أجزاء من هذه المنطقة دون أن يكون محتلاً الأجزاء الأخرى. فالاستعمار البريطاني كي يضمن سيطرته على الجنوب، كان لا بد له أن يسيطر على الخليج أيضاً وكان لا بد له كي يحافظ على بقائه وعلى مصالحه الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية كان لا بد له أن يعمل على تفتيت أراضي الجنوب والخليج إلى عدد كبير من الإمارات والسلطنات.

وبذلك فقد ثبتت الأنظمة العشائرية التي انتشرت في كل منطقة الخليج والجنوب نتيجة لانحلال دولة الأتراك، ونتيجة للغزو الاستعماري على بلدنا متمثلاً بحركة رأس المال العالمي الذي بدأ

يجتاح العالم في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر... كل هذا لم يعمق التجزئة بين منطقتي الخليج والجنوب فحسب، بل عمّق التجزئة داخل أراضي كلتا المنطقتين. وعزل جماهير شعبنا عن بعضها في كل المناطق ضمن إطارات التجزئة العشائرية والإقليمية لخدمة مصلحة الإمبرياليين وعملائهم الرجعيين.

بداية دخول الاستعمار البريطاني

في عام ١٨٤٠م، بدأت بريطانيا تخطط لاحتلال الخليج العربي، لتضمن بذلك سيطرتها على هذه المنطقة الحيوية ولتمنع فرنسا من تحقيق ما كانت تهدف إليه في السيطرة على خط المواصلات للهند. وفي ذلك التاريخ تحركت بعض القطع البحرية البريطانية إلى شواطئ الخليج العربي بحجة إنهاء القرصنة في مياه الخليج. ولقد حاولت هذه القطع إنزال جنودها على الشواطئ العربية إلا أنها قوبلت بمقاومة عنيفة سقط خلالها آلاف الشهداء الأبطال دفاعاً عن بلادهم وكرامتهم... ففي البحرين ومسقط وقطر وظفار، وكافة مناطق الخليج العربي صمد الشعب صموداً رائعاً أمام الغزو الاستعماري البريطاني، رغم عدم تكافؤ القوى، حيث كانت مدفعية الأسطول البريطاني تقصف الشواطئ بينما كان جنود الاحتلال يتقدمون على جثث شهدائنا الشرفاء.

وبدخول قوات الاحتلال البريطاني بسطت بريطانيا نفوذها على المنطقة كلها، وأخذت تجزئ الخليج إلى عدة كيانات هزيلة، ونصّبت على كل كيان شيخاً أو سلطاناً، وعقدت مع أولئك معاهدات غير متكافئة أعطت لنفسها الحق في التصرف بأمور البلاد ونهبت خيراتها وشيّدت القواعد والمعسكرات لحماية عملها الإجرامي في سرقة أموال الشعب وجعلته يعيش حياة بؤس وجهل

ومرض، ولم تقف بريطانيا عند هذا الحد بل عملت على تفتيت الوحدة الوطنية وتجزئة المنطقة وتشجيع النعرات القبلية والطائفية بالروح الإقليمية الضيقة، وساعدها على ذلك وجود النظام العشائري السائد على طول المنطقة بعلاقاته البدائية حيث سهّل على بريطانيا أن تنفذ من خلال ذلك المجتمع المفكك وأن تحقق غرضها.

ولفهم ذلك الواقع، لا بد من دراسته بصورة علمية وفهم علاقاته المادية التي كانت تؤثر في حركته وتحكم تطوره. فالنظام الذي كان سائداً قبل دخول الاستعمار وبفترة قصيرة بعد دخوله كان نظاماً عشائرياً تسوده علاقات بدائية، زراعة، صيد سمك، الغوص على اللؤلؤ ولم تستطع هذه الإنتاجية البسيطة أن تفرز قوى إنتاجية، ولا علاقات إنتاج جديدة، بل ظل المجتمع على علاقاته المتخلفة إلى أن جاء عصر استخراج النفط بكميات تجارية حيث أخذت أغلبية منطقة الخليج تدخل مرحلة جديدة في علاقات الإنتاج، وأحدث استخراج البترول انقلاباً في بنية المجتمع العشائري، وكانت أبرز ملامحه هي:

أولاً: ظهور طبقة عمالية نتيجة وجود الشركات الاستعمارية المستغلة والقواعد العسكرية المنتشرة على طول المنطقة.

ثانياً: ظهور فئة من الموظفين الإداريين والكتبة.

ثالثاً: ظهور طبقة بورجوازية كبيرة وصغيرة وتوسع البورجوازية الكبيرة في عملية المشاريع السريعة الأرباح.

رابعاً: وجود طبقة شبه إقطاعية في الأرياف مرتبطة بالبورجوازية في المدن.

ولقد شجّع الاستعمار البريطاني البورجوازية الكبيرة حيث نمت وتوسعت بشكل ملحوظ، كما شجع عمليات الهجرة الإيرانية لحماية مصالح البورجوازية، وضرب حركة التحرر الوطنية في المنطقة وإذابة عروبتها، وخير مثال على ذلك مقاومة هؤلاء المرتزقة بالثورة المسلحة في ظفار. هذه الملامح أدّت بالضرورة إلى علاقات جديدة في عمليات الإنتاج، وبالتالي قد أدّت بدورها إلى بروز قوى إنتاجية تستطيع أن تؤثر تأثيراً مباشراً في حركة المجتمع.

الانتفاضات الشعبية ضد الاحتلال البريطاني

إن شعبنا شعب مقاتل يشهد له التاريخ عبر آلاف السنين ضد العبودية واستغلال الإنسان للإنسان. ولم تكن تلك المادة المقاتلة إلاّ جماهير المسحوقين الذين وقع عليهم ظلم قوى الاستغلال المسيطرة، وهذا الصراع بطبيعته صراع طبقي أثبت التاريخ المادي صحته في كثير من مناطق العالم. فمنذ دخول الاحتلال البريطاني إلى بلادنا لم تهدأ جماهيرنا على طول المنطقة، بل قاومت جنود الاحتلال مقاومة عنيفة عبرت عن رفضها القاطع للوجود الاستعماري المستغل في عدة انتفاضات شعبية. وقد كانت كل تلك الانتفاضات هي التعبير الواضح لتصميم شعبنا على عدم الخضوع لغزوات الإمبرياليين مهما كلف ذلك من تضحيات. ففي ظفار وقف الشعب وقفات بطولية في وجه الغزاة البريطانيين وقاومهم مقاومة عنيفة في عدة انتفاضات شعبية نذكر منها باعتزاز انتفاضة عام ١٨٩١م. التي تمّ فيها قتل عميل السلطات الاستعمارية، حاكم ظفار في ذلك الوقت الذي يدعى (مساعد). وكذلك انتفاضة عام ١٩٠٦ حيث قاوم الشعب وجود الاحتلال والسلطة الرجعية حتى استطاع أن يطيح برأس الحاكم الرجعي (بخيت النوبي). ثم مقاومة جماهير شعبنا في ظفار لقوانين السلطة الاستعمارية في كل من مرباط وطاقة. وهكذا

توالت الانتفاضات الشعبية في ظفار إلى عام ١٩٦٥م. حيث انفجرت الثورة المسلحة في ظفار الباسلة رائدة للنضال المسلح على طول ساحة الخليج العربي المحتل.

أما البحرين فإن شعبنا هناك أثبت وجوده للعالم أجمع بأنه شعب مناضل لا يقبل بأي حال من الأحوال وجود الاستعماريين على أرضه، فهو يرفض الاستسلام مهما قدم من مواكب الشهداء. فانتفاضات شعب البحرين البطولية من عام ١٩١٩ و١٩٣٦ حتى عام ١٩٦٥م. لتعطينا الدليل القاطع على صدق ثورية هذا الشعب واستعداده للبذل والعطاء لتحقيق حريته واستقلاله. وفي عمان قدمت جماهير الكادحين آلافاً من المناضلين الشرفاء فداءً للحرية والقضاء على رواسب المجتمع القديم بكل مؤسساته العفنة، فانتفاضة عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨م ما هي إلاّ تعبير صادق لهذه الرغبة الثورية الجامحة في التغيير الجذري.

وانطلاقاً من هذه الرغبة الشعبية حملت الجماهير المسحوقة في عمان السلاح وتحملت نتائجه طيلة سنة كاملة إلاّ أن هذه الانتفاضة منيت بالفشل لأسباب سوف نعود إلى ذكرها في تقييم كل الانتفاضات على طول الساحة كلها. إن الجماهير المسحوقة في منطقة الخليج العربي بطبيعة تكوينها الطبقي الكادح تتحمل مسؤولية تاريخية في القضاء على الاستعمار والاطاحة بكل الأوضاع الهزيلة التي أوجدها لضمان بقائه، ولن يتم لهذه الجماهير تحقيق ذلك إلاّ من خلال تنظيم ثوري عقائدي ينحاز انحيازاً تاماً للقوى الأكثر حرماناً في المجتمع. إن العمال وفقراء الفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين هم قادة الثورة ووقودها الذي لا ينتهي، وبدون هذا الفهم للثورة لن تكون هناك ثورة حقيقية.

تقييم الانتفاضات الشعبية

من الواضح جداً أن النظام الاستعماري العشائري في منطقة الخليج العربي المحتل لم يمكن الحركة الوطنية والسياسية من العمل الوطني بحكم التجزئة التي فرضها الاستعمار، وبحكم الإرهاب اللاإنساني الذي مورس وما زال يمارس تجاه جماهيرنا الشعبية في هذه المنطقة. وعلى الرغم من أن الحركة الوطنية لم تستطع أن تشق طريقها الطبيعي إلاّ أن شعبنا لم يهدأ ولم يستكن. فلقد قدم شعبنا على طول ساحة المنطقة الكثير من التضحيات في كثير من الانتفاضات الشعبية، وهو في كل هذه الانتفاضات يعبر تعبيراً صادقاً عن إيمانه بالوطن وحبه للحرية والدفاع عنها، وبنظرة إلى تاريخ المنطقة نجد أن هذا التاريخ حافل بالكثير من التحركات الشعبية بين فترات زمنية متقاربة إلاّ أنها لم تستطع أن تحقق ما كانت تهدف إليه جماهير الشعب المظلومة... وعلى الرغم من صدق الجماهير الكادحة في نضالها وتضحيتها واستبسالها لتغيير الواقع، إلاّ أن أغلب تلك الانتفاضات لم تكن تحت قيادة جماهيرية ثورية بقدر ما كان يتحكم بها الطابع القبلي أو الطابع البورجوازي العاجز عن قيادة الجماهير وفهم طبيعة حركة التحرر الوطني.

ولهذه الأسباب الموضوعية والذاتية عجزت كل الانتفاضات السابقة أن تتحول إلى ثورة مسلحة منظمة تقود الجماهير إلى تحقيق النصر النهائي. ففي ظفار مثلاً كان الغالب على كل الانتفاضات الطابع القبلي العفوي غير المنظم والذي كان يهدف إلى تحقيق غاية بسيطة ثم التوقف عندها، كقتل الحاكم الرجعي ليأتي بعده حاكم عادل، أما في البحرين، فإن الانتفاضات كانت تأخذ الطابع الجماهيري إلاّ أن القيادات كانت قيادات بورجوازية لم تستطع أن توجه الجماهير توجيهاً ثورياً نتيجة لعجزها عن مواكبة حركة النضال الثوري، وما

يطرحه المسحوقون من حلول جذرية لمسألة الثورة. من هنا وجدت القيادات البورجوازية نفسها في صف قوى الثورة المضادة بطبيعة تكوينها الطبقي. ولم تستطع أن تثبت انحيازها للطبقة الكادحة في سلوكها اليومي وانسلاخها التام من طبقتها المستغلة. لقد شكلت هذه الذاتية عقبة صعبة في طريق الحركة الوطنية في البحرين وفي جميع مناطق الخليج العربي. أما بالنسبة لعمان الداخل فإن الطابع الإقطاعي سيطر على جميع الانتفاضات الشعبية. وخير مثال على ذلك تربع الإمام (غالب بن علي) على قمة الانتفاضة الشعبية عام ١٩٥٧م. وتحريكها لمصالحه الشخصية مما أدّى بهذه الانتفاضة إلى الفشل نتيجة لوجود مثل هذه القيادة الإقطاعية الجاهلة والمرتبطة بالرجعية العربية والاستعمار. ومن هنا نستطيع أن نلخص عدة أسباب موضوعية وذاتية فعلت فعلها في حركة الانتفاضات الشعبية على طول المنطقة، ومن هذه الأسباب الآتي:

أولاً: عدم وجود تنظيم ثوري ذي فكر اشتراكي علمي بقيادة واعية تنبثق من صفوف الجماهير الكادحة.

ثانياً: تربع القيادات الإقطاعية والبورجوازية على قمة العمل الثوري.

ثالثاً: انغلاق الانتفاضات الشعبية داخل حدودها الإقليمية وعدم انفتاحها على المناطق المجاورة.

الوضع الاجتماعي

إن الوضع الاجتماعي بكل علاقاته ما هو إلاّ انعكاس مباشر للواقع المادي في أي مجتمع من المجتمعات البشرية، ولكي نسبر غور حركة المجتمع في منطقة الخليج العربي وتحديد العلاقات الإنتاجية لهذا المجتمع قبل دخول الاستعمار وما طرأ على البنية الاجتماعية

من تغييرات نتيجة لتغير علاقات الإنتاج كنتيجة مباشرة وحتمية لاكتشاف النفط لا بد لنا من تحديد مصادر الإنتاج لتحديد كل العلاقات الإنتاجية قبل أي شيء آخر، فمصادر الإنتاج في منطقة الخليج العربي قبل دخول الاستعمار تتحدد بالمصادر الآتية:

أ ـ صيد الأسماك.

ب ـ الغوص على اللؤلؤ.

جـ ـ زراعة بدائية.

د ـ التجارة على نطاق ضيق.

هـ ـ الرعي.

إن هذه المصادر قد خلقت علاقات إنتاجية متخلفة، قائمة على أسس من القهر والتحكم وذلك لما تتطلبه هذه الحرب من مجهودات بشرية واسعة النطاق وهذا بالطبع يرجع إلى التركيب الاجتماعي حيث أصبح الذي يمتهن هذه المهن الآنفة الذكر طبقات خاصة من المجتمع وليس كل طبقات المجتمع وهذه سمة أساسية في المجتمع العشائري القديم. فلقد ساد الإقطاع السياسي كل ساحة المنطقة حيث أصبح موجهاً لكل علاقات الإنتاج لصالحه الخاص وأصبحت العلاقات الإنتاجية هي المسار الفعلي للتمايز الطبقي لكل الإطار الاجتماعي لمنطقة الخليج العربي... وكان المستفيد المباشر من هذا الوضع هو شيخ القبيلة والطبقة التجارية نظراً لسيطرتها على توجيه حركة رأس المال. فقبل التطرّق إلى التكوين الطبقي لمجتمع الخليج وتوضيح كل بنائه الداخلي تجدر بنا الإشارة إلى نظام العبودية والرق والتفرقة العنصرية الذي مثل وما زال يمثل ظاهرة اجتماعية في كل ساحة المنطقة وذلك نتيجة لكل العلاقات الإنتاجية المتخلفة.

أما بالنسبة للتكوين الطبقي في منطقة الخليج العربي، فتتمثل بشكل عام بتشكيلة اجتماعية متناقضة تمثل كل مظاهر الإقطاع السياسي. وأبرز هذه المظاهر الإقطاعية الظاهرة العشائرية والصراع العشائري الدائم، والانقسامات الاجتماعية الناتجة عن هذا الوضع العشائري الذي يقفز على قمة الهرم الاجتماعي في مجتمع الجزيرة العربية بشكل عام. إن التشكيلة الاجتماعية في منطقة الخليج العربي تكتمل في الواقع بوجود مجموعة الفئات المتصارعة، فئات تحكمها تناقضات اجتماعية تسبب صراعها وتحكمه. وهذه التناقضات هي:

أ ـ التناقض بين الأنظمة العشائرية الممثلة الحقيقية لكل مظاهر الإقطاع السياسي ثم الصراعات الدامية بين العشائر في مختلف المناطق.

ب ـ التناقض بين الأنظمة العشائرية والطبقات الشعبية المسحوقة التي عانت طوال مدة حياتها من الأنظمة العشائرية والإقطاعية التي كونها الاستعمار البريطاني. ويتّضح هذا التناقض بمقاومة الفئة المسحوقة من الجماهير في ترك الساحة خالية للاعتلاء الطبقي السائد عليها من قبل الأنظمة العشائرية نتيجة مجموع القوانين الإقطاعية القهرية التي تمثّل تركة أساسية للمجتمع العربي القديم.

إن مقاومة الفئات الدنيا للواقع الطبقي والذي يضعها دائماً في أسفل السلم الاجتماعي نتيجة القهر والاستغلال الإقطاعي، قد اتخذت دوماً الجانب السلبي وذلك للظروف السائدة في المجتمع حيث إنه لم يتبلور الحس الطبقي لدى هذه الفئات المسحوقة كي تأخذ مقاومتها جانب العنف ضد كل العلاقات الاجتماعية المتخلفة عليها

بعد. هكذا يأتي التناقض الحقيقي والأساسي. **ألا فهو التناقض بين مجموع الشعب بمختلف فئاته بكل تناقضاتها الاجتماعية وبين السلطة الاستعمارية والرجعية.** فلقد عمق الاستعمار النظام العشائري وغذّاه، حيث استطاع أن يخلخل البنية الداخلية للمجتمع وتعميق الخلافات العشائرية الأمر الذي جعل الجماهير تنصرف عن معالجة واقعها المتخلف والذي هو نتيجة مباشرة للسيطرة الاستعمارية، فلقد طغت التناقضات العشائرية والصراع العشائري في أغلب المناطق على التناقض الحقيقي والأساسي بين الشعب من جهة وبين السلطة الاستعمارية والرجعية من جهة أخرى. وذلك للفقر الفكري لهذه الجماهير نتيجة لواقعها المتخلف.

ففي الوقت الذي ظلّ فيه النظام العشائري الشبه إقطاعي مسيطراً على المناطق الريفية وعلى مصدر الثروات البترولية الأساسية ظل الاستعمار يسيطر على المدن ويجعل منها قواعد عسكرية وسوقاً لمنتجاته الأمر الذي نمت معه طبقة كومبرادورية ذيلية ومرتهنة بالشركات ورؤوس الأموال الأجنبية. ومن خلال محاولتنا الجادة لتوضيح كل الخيوط الأساسية للنظام العشائري كظاهرة سياسية نتيجة للوجود الاستعماري في منطقة الخليج العربي وإيضاح التناقض الذي يحكم الصراع بين هذه الأنظمة العشائرية المختلفة على ساحة الخليج والاستعمار من جانب وبين الطبقة الشعبية الكادحة من جانب آخر نجد أن العلاقات المادية قد أوجدت فروقات بالنسبة للأنظمة العشائرية الموجودة في المنطقة، وهذا راجع للتجزئة الاستعمارية لمنطقة الخليج وتقسيمها إلى مشيخات وإمارات صغيرة وذلك للتحكم والسيطرة وخلق أوضاع اقتصادية مختلفة تحافظ على كل الأوضاع الفردية في طول المنطقة وعرضها، سواء كان من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك خدمة لسياسة

الاستغلال والنهب للشركات الاستعمارية.

إن مثل هذا الوضع أو بالأحرى هذا النظام العشائري السائد في كل ساحة المنطقة نتيجة السيطرة الاستعمارية، قد أوجد عدة طبقات جديدة نظراً لما طرأ على حركة المجتمع الاقتصادية وخاصة إثر اكتشاف البترول باستثناء ظفار وعمان الداخل. فلقد أفرز هذا الوضع الجديد علاقات إنتاج جديدة وقوى إنتاجية جديدة هزت النظام العشائري وأحدثت تغييراً في البنية الاجتماعية نتيجة لتضخم رؤوس الأموال وتفرعها في مجالات كثيرة من الأعمال والمشاريع وبرزت ملامح أساسية غيرت وجهة المجتمع القديم القائم على الإنتاج البدائي ونستطيع أن نعدد هذه الملامح بالشكل الآتي:

١ ـ برزت للوجود طبقة عمالية على طول ساحة الخليج العربي نتيجة لوجود شركات النفط الاستغلالية والقواعد الاستعمارية المنتشرة في كثير من المناطق. وكذلك نتيجة لعملية حركة الإنشاء التي تقوم بها الرأسمالية المحلية لكسب أرباح سريعة.

٢ ـ ظهور رأسمالية كبيرة مرتبطة ارتباطاً مصيرياً بالرأسمالية العالمية كما زاد نمو رأس المال البورجوازية التجارية نتيجة لقيامها بدور الوسيط بين الرأسمالية العالمية والرأسمالية المحلية.

٣ ـ ظهور طبقة متوسطة وتتمثل هذه الطبقة بالموظفين الإداريين والكتبة.

هذه ملامح جديدة طرأت على مجتمع الخليج العربي بعد دخول الاستعمار البريطاني واكتشاف البترول. وبقيت هناك تركيبات قديمة

حافظ الاستعمار والرجعية المحلية على الإبقاء عليها لأنها مصدر تفكك للمجتمع، وهذه التركيبات هي:

أولاً: الوضع القبلي وما يمثله من صراعات قبلية تؤثر تأثيراً مباشراً في انقسام المجتمع وتفككه وبالتالي انشغاله في صراعات جانبية مستمرة.

ثانياً: الرقيق وهو يمثل أحقر عملية إجرامية في حق الجنس البشري، وقد شجعت السلطات الاستعمارية والرجعية العميلة هذه الجريمة وما زالت تعتبرها شيئاً طبيعياً.

إن هذا التركيب العشائري المتخلف أحدث هوة كبيرة داخل المجتمع وجمدت الطاقات الخلاّقة والقادرة على خلق المعجزات إذا ما وجهت توجيهاً سليماً. ولقد أدرك الاستعماريون هذه الحقيقة فعملوا منذ أن وطأت أقدامهم أرض بلادنا على تفتيت الوحدة الوطنية بتشجيع عملية الثأر بين القبائل لتجر القطاعات الشعبية إلى التناحر فيما بينها وذلك كله لترك المجال واسعاً لقوات الاحتلال أن تثبت وجودها لفترة طويلة.

ومن هنا ندرك أن الصراع والتناقض بين صفوف الشعب كان عاملاً مساعداً في استمرار الاحتلال البريطاني ومؤسساته الرجعية العميلة، ولهذا فإن بقاء هذه الوضعية يعتبر شيئاً شاذاً وغير طبيعي وبالتالي علينا أن نوحد صفوف جماهير شعبنا وأن نقضي على هذا المرض الاجتماعي الخطير.

إن جبهتنا الداخلية لا بد أن تصفي جميع مخلفات الاستعمار والرجعية. فالصراع القبلي لا يخدم إلاّ الاستعمار والحكومات

العميلة ويثبت وجودها. وأما الرقيق فهو بالدرجة الأولى امتهان قذر لكرامة الإنسان وإهدار للحقوق الإنسانية ومخالفة للمبادئ الاشتراكية العلمية التي نناضل في سبيل تحقيقها. إن نظرة سريعة لمجتمع الخليج العربي توضح أن هناك قوى جديدة أفرزها ما طرأ على المنطقة من تغييرات في بنية المجتمع وأن هذه القوى هي المؤهلة تاريخياً لتتحمل مسؤولية حركة النضال الوطني على طول الساحة، بدون قيادة هذه القوى لحركة النضال الثوري ستظل الثورة في الخليج أسيرة لأزمتها السابقة التي أثبت التاريخ المادي فشلها بالوقائع في عدة تحركات جماهيرية. إن البورجوازية لم تستطع أن تواكب حركة الجماهير الثورية لعجزها عن فهم الحلول الجذرية لحل معضلات التحرر الوطني... ولذا، فإن المؤهلين لقيادة الثورة هم العمال وفقراء الفلاحين والجنود والمثقفون الثوريون. إن هذه الجموع البشرية هي المؤهلة تاريخياً لحلّ معضلات حركة التحرّر الوطني وبدون فهم هذه الحقيقة لن تستطيع الثورة في الخليج العربي اجتياز مرحلتها السابقة.

ظهور الحركة الوطنية في المنطقة

لم يقبل شعبنا العربي في هذه المنطقة الوجود الاستعماري والرجعي. فلقد هبّت الجماهير في كل شبر من أرضنا إلى النضال يدفعها حب التحرّر والانعتاق الذي يسري في أرق عروقها، ولقد قامت كل قطاعات الشعب في الخليج العربي بانتفاضات، وثورات عدة استخدمت فيها السلاح طوراً وعزّلاً أطواراً أخرى، حيث كان الغواصون والعمال والفلاحون والقبائل يحدوهم إيمانهم بعدالة قضيتهم التحررية.

وإذا كان الرجعيون والمستعمرون قد تمكّنوا من ضرب الانتفاضات

السابقة، فإن الجماهير كانت تشعل في كل مرة ثورة جديدة تلي السابقة بمزيد من الاصرار والعزم. ففي البحرين وقطر وعمان قامت عدة انتفاضات. وفي ظفار تشتعل اليوم ثورة شعبية مسلحة عارمة تخوض مع المستعمر والرجعية حرباً ضروساً.

وفي لهيب تلك الانتفاضات وفي خضم هذه الأحداث العنيفة ظهرت في المنطقة حركات وطنية تتباين في شكل تنظيمها وأيديولوجيتها وأهدافها وقيادتها، كلها ساهمت في حركة النضال الوطني، إلاّ أنها كانت تنتهي وتقف عند حدود انتمائها الطبقي وأيديولوجيتها. ونأخذ الأمثلة لهذه الحركات، وهي كالآتي:

شهدت عمان عبر تاريخها الطويل عدة تجارب وطنية، منها الذي بدأ لمنع الغزاة، ومنها الذي كان يحدث لإقلاق قوى الغزو الإمبريالي وعملائه، وتبقى المحاولة التي حدثت خلال عام ١٩٥٧م. أهم هذه المحاولات كلها من حيث تأثيرها والنتائج التي أوصلت المنطقة إليها. ومن الجدير هنا أن نذكر الأسباب المباشرة لقيام هذه الثورة:

١ ــ التنافس على السلطة بين إمام عمان الداخل وسلطان مسقط مما دعا الأخير لأن يستنجد بقوات الاحتلال البريطاني لتقويض سلطة الإمام الشبه مستقل.

٢ ــ اكتشاف البترول في المنطقة وحرص بريطانيا على استقرار الوضع الداخلي من خلال نظام سلطنة مسقط قبل البدء بعملية استخراج هذه الثروة.

٣ ــ الصراع القائم بين أميركا وبريطانيا حول نفوذهما على المنطقة حيث كانت أميركا تدعم الإمام غالب

بواسطة حكام السعودية بينما كانت بريطانيا تدعم سلطان مسقط، وما موضوع النزاع على (البريمي) إلاّ بمثابة المدخل السعودي بإيعاز من الاحتكارات البترولية الأميركية لمساندة الإمام وبالتالي الحصول على ورقة تنازل منه عند تسلّمه السلطة في عمان.

هذه الأسباب الحقيقية لقيام الثورة في عمان بقيادة الإمام (غالب) ومن حوله من رؤساء القبائل الذين ساهموا في قيادة الثورة. أما الجماهير الشعبية المسحوقة فقد كانت وقوداً للثورة وشكلت من نفسها أفواجاً من الفدائيين لضرب الوجود السياسي والعسكري والاقتصادي للإمبرياليين الإنكليز. وكانت كلها تعمل على أساس تصفية الرجعية العميلة وسلطنة مسقط والاستعمار البريطاني. إلاّ أن الإمام ورؤساء القبائل الذين كانوا على قمة قيادة الثورة عند اشتداد الحرب الثورية للفدائيين العمانيين هربوا من ساحة المعركة إلى السعودية ومن هناك عملت هذه القيادة الإقطاعية على تصفية الثورة في الداخل. واتصلت بالسياسيين البريطانيين من أجل أنصاف الحلول ثم منعت دعم الثورة ومساعدتها وحوّلتها إلى ثورة مكاتب وقرارات في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وذلك من أجل الكسب الشخصي البحت الهادف إلى الإثراء والرفاهية والملذات الشخصية. وأسباب تعثّر الثورة ترجع للأمور الآتية:

١ ــ كون القيادة ذات انتماء طبقي يميني، فهي بمجموعها عبارة عن إقطاعيين وأمراء.

٢ ــ ضعف التنظيم وفقدان النظرية العلمية الثورية لدى القيادة وعدم تمكينها للطبقات الكادحة من تسلم زمام القيادة.

٣ ـ أهداف الثورة لم تكن في حد ذاتها إلاّ استبدال حاكم بحاكم واستعمار قديم باستعمار جديد. ولم تستطع هذه الأهداف أن تواكب مطالب الجماهير الكادحة في تصفية كافة الوجود الاستعماري والرجعي وإقامة حكم شعبي ديمقراطي اشتراكي.

٤ ـ انغلاق هذه الحركة على نفسها عملياً في عمان الداخل وعدم انفتاحها على كافة ساحة الخليج العربي، الأمر الذي أفقدها الكثير من الإمكانيات المادية والمعنوية والسياسية.

الحركة الوطنية في البحرين

لم تكن البحرين بعيدة عن مجرى الأحداث في الوطن العربي طيلة ردح من الزمان، فقد مثلت دور المشعل الذي ينير لأبناء الخليج طريق الثقافة والحضارة الوطنية رغم كافة الضغوطات الاستعمارية والرجعية ورغم تحولها إلى شبه معسكر كبير للقواعد الاستعمارية الحربية، فمنذ اليوم الأول لنزول قوات الاحتلال البريطاني إليها قاوم شعبنا العربي هذا الاحتلال وتفاعل بإخلاص مع حركة التحرر الوطني العربي المعاصرة التي هي في الواقع امتداد لما سلفها من أحداث. إن حركة البحرين التي بدأت في ١٩٥٢م والتي انتهت في ١٩٥٦ إثر العدوان الثلاثي على مصر في حد ذاتها من أنضج المحاولات السابقة في مختلف النواحي من حيث أهدافها وتنظيماتها، فلقد برزت هذه الحركة كتنظيم جماهيري عام ١٩٥٤ بعد أن كانت عبارة عن جمعية سرية محدودة الانتشار باسم (الهيئة التنفيذية العليا)، حاملة معها أهدافها المحلية التالية:

١ ـ تأسيس مجلس تشريعي عن طريق الانتخابات الحرة.

٢ ـ وضع قانون مدني وجنائي سليم يحفظ للمواطن حريته وكرامته.
٣ ـ تشكيل نقابات عمالية.
٤ ـ تشكيل محكمة للنقض تفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ولقد قامت الهيئة مسنودة بالجماهير الساحقة من العمال والفلاحين والطلاب والموظفين بعدة معارك ضد السلطة بغية الاعتراف بها وتحقيق المطالب التي قامت من أجلها واستخدمت في سبيل ذلك الوسائل السلمية كتوزيع المناشير وتنظيم الإضرابات والعصيان المدني ثم تطورت نشاطاتها إلى حرق بعض المؤسسات الاستعمارية وقطع طرق المواصلات مما دعا سلطان الاحتلال إلى القضاء على هذه الهيئة واعتقال أغلبية أعضائها، وانتهت بالنتيجة إلى فقدان البحرين من حركتها الوطنية.

وهنا يجدر بنا أن نسجل ملاحظاتنا الآتية:

أولاً: إن قيادة هذه الحركة قد شكلت من مزيج غريب من عناصر بورجوازية وانتهازية مشبوهة الأمر الذي سهل للاستعمار تصفيتها.

ثانياً: لم تكن لهذه الحركة أهداف واضحة ومحددة كما وأنها لم تستطع أن تلتقط الشعار الأول والأساسي وهو تصفية وجود الاستعمار في المنطقة.

ثالثاً: لم تستطع هذه الحركة أن تتخطى حدودها الإقليمية الضيقة وذلك على مستوى الخليج، ورغم كافة الانتكاسات التي وصلت إليها الحركة الوطنية في

البحرين بقيادة البورجوازية والانتهازية، لم تكتف جماهيرنا الكادحة من مواصلة نضالها الطويل ضد قوى الرجعية الحاكمة والاستعمار الأجنبي.

فما حدث في بداية عام ١٩٦٥م. من معارك عنيفة التي كان العمال والفلاحون والطلبة والمثقفون الثوريون وقوداً لها، قد قفز بتجربة النضال الوطني في البحرين والنضال السلمي إلى مرحلة جديدة وهي العنف الثوري وسيلة لتحقيق آمال الجماهير في التحرر الوطني من الاستعمار والرجعية. ولقد أعطت جماهيرنا الكادحة في هذه الأحداث العنيفة عشرات الشهداء ومئات المساجين وقاومت بشرف كل أصناف الاضطهاد والتعذيب الذي استخدمته السلطات الرجعية والاستعمارية ضد هذه الأحداث التقدمية العنيفة.

والأسباب تعود إلى ما خلفته قيادات البورجوازية والانتهازية من نتائج سلبية واكبت الحركة الوطنية، واستطاع الاستعمار البريطاني وعملاؤه من تحطيم هذه الصفوف الثورية وقمع قياداتها ومطاردة كافة التقدميين في البحرين والزج بهم في غياهب السجون المظلمة، وتحولت هذه الجزر إلى سجن كبير للشرفاء الأبطال من جماهيرنا الكادحة.

وانطلاقاً من هذه الحركات الوطنية وتجاربها المحلية، وما نتج عنها من وضوح كامل لأهدافها وتنظيمها وقيادتها وانتمائها الطبقي، وما أفرزته من نتائج سلبية وإيجابية على مستوى قضية النضال الوطني في الخليج العربي وتجاوباً مع الأفكار الثورية والتجارب العربية والعالمية التي استطاعت فعلاً أن تلتقط أحاسيس الجماهير ومطالبها

وتصنيفها إلى حركة منظمة جماهيرية كادحة تعتمد في الأساس على الفقراء لتكوّن منهم تنظيماً ثورياً فعلاً ضد كافة التناقضات المعدة والتي تتمثل في وجود الإقطاع والاستغلال الرأسمالي المحلي، والقوى الاحتكارية الأجنبية والاحتلال الاستعماري المباشر، ومن خلال ذلك كله برزت في ظفار اتجاهات ثورية بين قوى العمال والفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين الذين عاشوا تجربة الحركة الوطنية في الخليج العربي عن كثب إضافة إلى ما يحملونه من معاناة يومية من الحكم الرجعي والاستعمار البريطاني وكافة عملائهم في ظفار وبقية الخليج العربي.

وانطلاقاً من ذلك كله فقد ظهرت بين صفوف الظفاريين، التنظيمات السرية الآتية:

١ ـ الجمعية الخيرية الظفارية.

٢ ـ تنظيم حركة القوميين العرب في ظفار.

٣ ـ تنظيم الجنود الظفاريين في قوات السلطة العميلة.

ولقد تم تشكيل هذه التنظيمات السرية في جبهة ثورية مسلحة عام ١٩٦٥. ولما كانت تجربة الحركة الوطنية في كافة الوطن العربي الكبير وخاصة في منطقة الخليج العربي وقد أعطت للظفاريين القناعة الكاملة بأن كافة التناقضات الاجتماعية والسياسية بين الجماهير الكادحة وبين الحكام الرجعيين والإقطاعيين والرأسماليين والوجود الاستعماري لن تحل إلاّ عن طريق العنف الثوري المسلح، كان لا بد للتنظيمات السرية في ظفار أن تبدأ في توحيد صفها في تنظيم ثوري موحد وسيلة لتحقيق أهداف الجماهير الكادحة في التخلص من كافة أشكال الوجود الاستعماري الرجعي وما خلفه من تناقضات شاذة في بنية المجتمع.

وفي أواخر عام ١٩٦٤م وبداية عام ١٩٦٥م، تمّ تشكيل جبهة تحرير ظفار والتي أصبحت اليوم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل تماشياً مع مصلحة النضال الجماهيري في مدّ وتعميق خط المقاومة الثورية للوجود الإمبريالي والرجعي وتوحيد البلاد.

ولقد تكون الكادر القتالي في ظفار من بين التنظيمات الآنفة الذكر والتي هي عبارة عن عمال وفلاحين وجنود ومثقفين ثوريين، وقد نهجت الحرب الثورية الشعبية المسلحة وسيلة للتحرر الوطني من كافة أشكال الوجود الرجعي والإمبريالي في المنطقة، ولقد كان لظفار شرف الاختيار لتبدأ منها الشرارة الأولى لثورة الجماهير المسحوقة معلنة انطلاقها إلى كافة أنحاء الخليج العربي المحتل.

الثورة المسلحة في ظفار

لقد سبق الذكر للانتفاضات الشعبية العفوية في كل ساحة الخليج العربي ولكل تجارب الحركة الوطنية النضالية، والتي اتخذت الطابع الجماهيري في تحركها اليوم، مثل حركات ١٩٤٤م ـ ١٩٥٦م ـ ١٩٥٧م ـ ١٩٥٨م. في كل من قطر والبحرين وعمان. إلاّ أن هذه الحركات واكبها الفشل نتيجة لقيادة البورجوازية علماً بأن جماهير الشعب الكادحة أعطت كثيراً من التضحيات وأهدرت كثيراً من الطاقات ضد الاستعمار. فلقد أعطت أوضاع الحركة الوطنية في منطقة الخليج ونتائج تجاربها الوطنية والنضالية قناعة تامة للجماهير الشعبية في ظفار بضرورة النضال الشعبي المسلح. وذلك بعد التجارب الثورية الناجحة والتي أعطت البرهان القاطع لكل جماهيرنا الشعبية الرازحة تحت نير الاحتلال البريطاني والأنظمة العشائرية الرجعية، بأن النضال المسلح هو السبيل الوحيد لمواجهة الاستعمار.

فعلى هذا الأساس ولهذه الاعتبارات انطلقت ثورة التاسع من يونيو عام ١٩٦٥م من على جبال ظفار الشمّاء كامتداد ثوري طبيعي لثورة الرابع عشر من أكتوبر من ردفان الباسلة، معلنة بذلك انعطافاً ثورياً مسلحاً لجماهير الخليج العربي. إن جماهير ظفار الباسلة أعطت وما زالت تعطي الثورة المسلحة مزيداً من التضحيات مع صمود لا مثيل له في تاريخ المنطقة وذلك لإيمانها العميق بالحرب الشعبية المسلحة كحل نهائي لمواجهة السيطرة الإمبريالية في كل المنطقة. فلقد واجه الاستعمار البريطاني ثورة التاسع من يونيو بحملات قمع وإرهاب لاقتلاع جذورها وذلك من خلال الاعتقالات بالجملة لجماهير شعبنا إلى الحملات العسكرية على مناطق ريفنا الثوري وعمليات القصف الجوي والمدفعي على كافة منطقة الريف الثوري بدون أي تمييز، وليس هذا فحسب الذي واجه الثورة، بل إن الثورة واجهت عملية تشويه قذرة في سنواتها الأولى ٦٥ و٦٦ و١٩٦٧م. من جانب العناصر البورجوازية والإقطاعية وخاصة أجهزة إمامة عمان الرجعية في مناطق مختلفة من العالم العربي، ولقد استطاعت أجهزة الإمامة الرجعية بدعايتها الكاذبة والمسمومة والموجهة من قبل أجهزة الإمبريالية والرجعية استطاعت أن تشوّه كثيراً من ملامح النضال الثوري المسلح في ظفار. إن ثورة التسع بنادق في ظفار انفجرت في أقسى وأتعس الظروف الدولية والمحلية وقد حاولت كل القوى المتحالفة ضد مصلحة الجماهير الكادحة أن تقضي على كل بوادرها واستغلال كل التناقضات الاجتماعية للقضاء على الثورة في سنتها الأولى. إلاّ أن الجماهير الفقيرة المناضلة صمدت لكل الهجمات الاستعمارية واستطاعت أن تغطي التناقضات الثانوية وأن تعمق التناقض الأساسي وهو التناقض بين الجماهير وبين السلطة الاستعمارية ففشلت كل خطط الإمبرياليين للقضاء على الثورة المسلحة في ظفار، فلم يجد قصف

الطائرات لمناطق الريف الثوري وما يسببه من كوارث جسيمة للسكان في الأرواح والممتلكات ولا مدافع الميدان، ولا كتائب المرتزقة من بلوش وإيرانيين وهنود وباكستانيين بجانب المستعمرين الإنكليز.

وقد جرّب الإمبرياليون في مواجهتهم لثورة الجماهير في ظفار الحرب الاقتصادية في محاولة هزيلة لإرهاب الجماهير وتهديدها بسلطان الجوع كي يقتلوا فيها عنصر المقاومة والثورة ليقطعوا كل صلة لها بقطاعات جيش التحرير الثوري. فقد تمّ تطويق كل المدن الرئيسية في ظفار بالأسلاك الشائكة في بداية عام ١٩٦٦م. ووضع السكان الآمنون في المدن تحت رحمة حراب المرتزقة. إلاّ أن مثل هذا الوضع لم يزد جماهيرنا الكادحة إلاّ صلابة وتصميماً على المضي قدماً في الثورة المسلحة ضد المستعمر حتى يخرج مهزوماً من أرض خليجنا العربي كما رحل مهزوماً من جنوبنا الثائر تحت وطأة عنف الثورة المسلحة بقيادة الجبهة القومية. لقد كان انقلاب ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في الشمال اليمني الذي أطاح بأسرة (حميد الدين) الإقطاعية نصراً مبيناً لجماهير الجنوب اليمني حيث فتح الباب المغلق على مصراعيه واسعاً لتحرك القوى الثورية لتنطلق من ردفان صبيحة الرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٦٣م. معلنة بذلك عهداً ثورياً جديداً لكل الحركة الوطنية في منطقة الجزيرة العربية. وذلك بأسلوب العنف الثوري المنظم لمقاومة كل الوجود الإمبريالي والرجعي رداً على كل المواقف البورجوازية التي خيّم وجودها على ساحة المنطقة قبل تفجير النضال المسلح في الجنوب.

إن ثورة ١٤ أكتوبر في ساحة الجنوب بقيادة الجبهة القومية قد مهّدت لانفجار شرارة التاسع من يونيو من جبال ظفار الشماء. ولم تكن

جماهيرنا الكادحة بعيدة عن ثورة الجنوب بل هللت لها منذ بدء النضال وتفاعلت معها تفاعلاً ثورياً صادقاً إيماناً بوحدة الوجود والمصير النضاليين بين جماهيرنا الشعبية في منطقتي الجنوب والخليج العربي.

إن ثورة ظفار لتشكل في الواقع أساساً لثورة شعبية مسلحة على امتداد منطقة الخليج كلها. وإذا كان المستعمرون وعملاؤهم الرجعيون قد فشلوا في تصفية الثورة في ظفار فإنما يعني ذلك بوضوح أن إمكانية شمول الثورة في المنطقة كلها وانتصارها.. إن امتداد الثورة الشعبية المسلحة تعطي المنطقة كلها، إنما هو الرد الحقيقي لوحدة المنطقة ولوحدة نضال الشعب العربي في منطقة الخليج.

تجربة النضال المسلح في ظفار

واليوم تجتاز ثورة التاسع من يونيو عام ١٩٦٥م. بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل سنتها الرابعة وهي في كل يوم تحرز انتصارات جديدة وذلك بفضل صمود تنظيمها الطلائعي والالتفاف الجماهيري حول النضال المسلح.

ولقد استطاعت الثورة أن تتخطى كل العقبات الصعبة، حيث صمدت لكل عمليات الخنق من قبل الإمبرياليين، وعناصر الثورة المضادة في العالم العربي، إن جماهيرنا في الخليج والجنوب اليمني قد احتضنت نضال جماهيرنا في ظفار ووقفت مواقف ثورة جليلة لا ينساها شعب ظفار المناضل ما بقي على هذه الأرض الطيبة، والأهم من هذا ما أحرزته الثورة من انتصار في جبهة الشعب الداخلية من توحيد جماهير الثورة صفاً واحداً لتغذية النضال المسلح وتصعيده ضد المستعمر وكل عملائه، حيث كانت الجماهير قبل التاسع من يونيو منشغلة في صراعات جانبية لا تخدم مصلحتها

الحقيقية بقدر ما تعطي فرصاً أوسع لتعميق السيطرة الإمبريالية، وسلطة مسقط العميلة. إلاّ أنه عبر انطلاق الثورة توجهت الجماهير إلى الطريق الحقيقي طريق النضال المسلح حيث رمت بكل ثقلها المادي والبشري لصالح النضال المسلح، كما استطاعت الثورة أن تنفذ إلى العالم الثوري وتعرف حركة التحرر الوطني العالمي على صوتها ووجودها الثوري.

فأصبحت ظفار لابسة ثوباً فخرياً في لوحة حركة النضال الوطني العربي والعالمي كرائدة حقيقية وممثلة أصيلة لإرادة جماهير الخليج العربي المحتل، الطامحة للتحرر والانعتاق من الذل والعبودية. إن نضال ظفار نضال شعبي جماهيري مادته الأساسية وقاعدته الحقيقية **الطبقة التاريخية القادرة على تحمل المسؤوليات الصعبة للحرب ضد الإمبريالية وكل عملائها.**

هذه الطبقة هي:
طبقة العمال وفقراء الفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين، وكل طبقات الشعب الأخرى التي تقف ضد الوجود الإمبريالي وتساند النضال المسلح. فلهذا، فإن نضال الخليج العربي متمثلاً بالحرب الثورية المسلحة التي تتوقد وتتصاعد يوماً بعد يوم في جبال ظفار وسهولها بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل سوف يجد تجاوباً ثورياً صادقاً من كافة القوى الثورية في العالم العربي والعالم أجمع، وخاصة قوى الثورة العالمية التي تقف بجدّية ضد الإمبريالية والقهر الطبقي الواقع على كاهل الشعوب المناضلة في كل من آسيا، وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

إن الانطلاقة الثورية في ظفار تضع القوى الثورية في كل ساحة

الخليج العربي أمام مسؤوليتها التاريخية للوقوف صفاً واحداً في جبهة عريضة مشتركة ضد الوجود الإمبريالي والرجعي، فالواجب الثوري يحتّم على كل قوى الثورة الحقيقية في الخليج العربي المحتل أن تحدّد موقفاً إيجابياً من كل المؤامرات الإمبريالية والرجعية التي تحاك ضد مصلحة الجماهير الكادحة في منطقة الخليج العربي.

إن الإمبرياليين أرعبهم وما زال يرعبهم انتزاع القوى الكادحة في الجنوب حريتها من قبضة المستعمر البريطاني بقوة الحديد والنار، ثم استمرار توقد لهب الثورة المسلحة في غابات ظفار وأحراشها ضد الوجود الإمبريالي والرجعي. فعليه يحاول الإمبرياليون وعملاؤهم الرجعيون أن يقيموا كياناً سياسياً مصطنعاً أو ما يسمى (باتحاد الإمارات المزيف) في منطقة الخليج العربي وذلك لحفظ مصلحة الشركات الرأسمالية ويتمكن أكثر من السيطرة الاستعمارية على مقدرات الجماهير الشعبية وذلك هروباً من اندلاع الثورة المسلحة على الخليج العربي المحتل. إلاّ أن هذه المحاولة محاولة فاشلة لن يكون بمقدورها أن توقف حركة التاريخ، ممثلة بحركة الجماهير الفقيرة، من أجل نيل الحرية والاستقلال، إن القوى الثورية الحقيقية في منطقة الخليج العربي مطالبة أكثر من أي وقت بأن تتخطى كل أزماتها الداخلية وتوحد صفوفها لتفجر النضال المسلح ضد الوجود الإمبريالي والرجعي... وذلك لتفوت كل فرص الاستفادة على الإمبرياليين لإفشال مخططاتهم الإجرامية على مستقبل جماهير شعبنا. ولهذا وحده يخلق المناخ الثوري لقيام وحدة الحركة الثورية في كل الساحة.

أهداف الثورة

إن ثورة التاسع من يونيو عام ١٩٦٥م. بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير

الخليج العربي المحتل لن تستهدف جلاء القوات البريطانية وتصفية الحكم الرجعي العشائري في المنطقة فحسب، بل إن الثورة لا بد من أن تحدث تغييراً جذرياً في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وذلك وصولاً إلى المجتمع الديمقراطي الاشتراكي.

إن الثورة المسلحة بقيادة الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين فقراء وجنود ومثقفين ثوريين تختلف تمام الاختلاف عن الثورات البورجوازية في العالم والتي تحافظ عادة على مؤسسات المجتمع القديم. فعليه لا بد للثورة من أن تصفي كافة الوجود الاستعماري الإمبريالي المباشر وغير المباشر على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي وذلك ليكتمل المعنى الحقيقي للاستقلال الوطني من السيطرة الإمبريالية والحكم الرجعي العشائري، إن الوجود الإمبريالي قد جزأ منطقة الخليج العربي المحتل وجعلها كيانات مشتتة وخلق من هذه الكيانات أنظمة رجعية عشائرية يقوم وجودها على أساس من الاستغلال والقهر لتحافظ على شركات الاحتكار الرأسمالية العالمية.

وبما أن الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل رائدة النضال الثوري المسلح في منطقة الخليج العربي المحتل وممثلة حقيقية لآمال الجماهير الكادحة فالتحرير الكامل من السيطرة الإمبريالية ومن كل رواسب المجتمع القديم فإنها تعمل من أجل تحقيق الأهداف التالية:

داخلياً:

١ ــ إن وجود القواعد العسكرية الاستعمارية المنتشرة على طول ساحة الخليج العربي من ظفار حتى البحرين **يشكّل انتهاكاً صارخاً لكرامة الجماهير الشعبية في**

الخليج العربي المحتل ويعمّق التجزئة ويثبّت الأنظمة العشائرية الرجعية ويحافظ على وجود الاستغلال الرأسمالي في المنطقة، ويعتبر أيضاً نقطة وثوب عدوانية على سلامة وأمن الشعب العربي من المحيط إلى الخليج، وتهديداً للسلام العالمي... وعليه، فإن حرية جماهيرنا الكادحة مقيّدة **بتصفية كافة القواعد الإنكلو ــ أميركية، من ساحات الخليج العربي والجزر التابعة له**، ولن تستطيع الجماهير المسحوقة أن تحقق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلاّ بتصفية كافة القواعد.

٢ ــ إن ثورتنا تدرك تمام الادراك أنها لا تستطيع أن تغير بنية المجتمع القديم القائم على الاستغلال والاستعباد وبناء مجتمع اشتراكي إلاّ من خلال **تصفية أدوات الحكم القمعية المتمثلة بأنظمة الحكم العشائري المتخلفة وتغيير العلاقات الإقطاعية القديمة من خلال الإصلاح الزراعي الجذري**، ولهذا فالثورة تلتزم بالقضاء على المؤسسات الاستعمارية.

٣ ــ يمتد الخليج العربي سياسياً من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية حتى البحرين وجميع الجزر الواقعة على سواحل الخليج العربي المحتل. إن أي خطة استعمارية أو رجعية تحاول اقتطاع أو فصل أي جزء أو جزر من منطقة الخليج العربي المحتل بقصد استعمارها أو استغلالها قاعدة للعدوان يعتبر انتهاكاً وانتقاصاً لحرية المنطقة واستقلالها.

٤ ــ ارتبطت جماهير شعبنا في منطقة الخليج العربي المحتل

وجماهير شعبنا في إقليم اليمن شمالاً وجنوباً عبر التاريخ الطويل بوحدة التاريخ والمصير والنضال المشترك، لهذا فإن وحدة منطقة الخليج العربي مع إقليم اليمن شمالاً وجنوباً مطلب جماهيري شعبي وصولاً لوحدة الجزيرة العربية وانطلاقاً للوحدة القومية الكبرى.

اقتصادياً:

إن الاستعمار هو أعلى مراحل الرأسمالية المستغلة ويهدف إلى إخضاع البلدان المتخلفة ليجعلها سوقاً رائجة لتصريف منتوجاته ومصدراً لاستهلاك المواد الأولية لتغطية احتياجاته الصناعية... إن البلدان المتخلفة قد عانت من حياة التأخر في شتى مجالات الحياة حيث تميزت هذه البلدان بظاهرة الفقر والمرض والجهل نتيجة طبيعية للاستغلال الرأسمالي، ومما لا شك فيه أن منطقة الخليج العربي المحتل هي جزء من هذه البلدان المتخلفة والتي يحاول الاستعمار الابقاء على وضعيتها الحالية، وذلك لاستمرار سيطرته ولضمان مصالحه الاستغلالية. إن بلادنا عانت وما زالت تعاني من هذه الويلات مدة (١٢٨) عاماً من السيطرة الإمبريالية للاستعمار البريطاني حيث بدأ يوسع استثماراته المالية عن طريق شركات النفط الاحتكارية في بعض مناطق الخليج العربي باستغلال البترول، ونتيجة لتدفق رؤوس الأموال الهائلة على الشركات الاحتكارية، أوجد الاستعمار طبقات جديدة تستفيد من استغلالها البشع للجماهير الكادحة وتداخل مصالحها مع الرأسمالية الاستغلالية.

هذه الطبقات هي طبقات الرأسمالية المحلية، كما وأن الاستعمار

أوجد بجانب طبقة الرأسمالية المحلية، طبقة الرأسماليين الأجانب (إيرانيين، وهنود) تركّزت في المدن التالية: المنامة ـ الدوحة ـ مسقط ـ وأبو ظبي، وقد مثّلت وما زالت تمثل حركة رأس المال الأجنبي. إن الرأسمالية المحلية والأجنبية في هذه المدن هي أداة طيعة لإرادة المصالح الرأسمالية العالمية وتصريف منتوجاتها المستوردة، ونتيجة لحركة رأس المال المحصورة في هذه المدن ظهر التباين الكبير بين هذه المدن ومناطق الخليج الأخرى، فعلى مستوى الريف ثبت الاستعمار الإقطاع من خلال سيطرة الأمراء والسلاطين وشيوخ القبائل على أراضٍ زراعية شاسعة وخاصة في منطقة عمان، وعمل على نهب أراضي الفلاحين الفقراء حيث تمّ تجريدهم من ملكية أراضيهم وأصبحوا يعملون بالأجر الزهيد لدى الإقطاعيين، كما هو الحال في ظفار ومناطق أخرى من عمان.

إن مساحات شاسعة من أرض الخليج العربي المحتل صالحة للزراعة إلاّ أنها خاضعة تماماً لملكية الإقطاع، وإن الطابع البدائي للزراعة هو المهيمن على الخط العام لها، ولم يحصل أي تطور زراعي، ولكي تصبح المنطقة معتمدة على مورد واحد، خطط الاستعمار للقضاء على الزراعة... إن المخطط الاقتصادي للاستعمار قد وجّه حركة رأس المال المحلي والأجنبي توجيهاً لا يتعارض ومصالحه الاقتصادية، حيث أصبح الربح السريع هو الهدف الأساسي للرأسمال الأجنبي والمحلي، من خلال حركة البناء للعمارات وأماكن اللهو والمنتزهات للعمال الفنيين والإداريين والعاملين في الشركات الاحتكارية.

إن الاستعمار البريطاني قد حرم البلد من مبادرات بعض أصحاب رؤوس الأموال الوطنية الذين حاولوا الاتجاه إلى تصنيع الفائض من الإنتاج مثل صناعة الحاصلات الزراعية والحيوانية. ولقد استهدف

الاستعمار البريطاني من هذا الوضع الرأسمال المحلي والأجنبي بعجلة الرأسمال العالمي وذلك لضمان مصالحه وبقائه حيث منع أي نشاط ذاتي للرأسمال المحلي الذي كان من الممكن أن يحقق مجالات عمل مختلفة في الزراعة والتجارة والصناعة. إن المخطط الاقتصادي للاستعمار نتج عنه واقع شديد التخلّف الأمر الذي أدّى إلى إيجاد الوهم بين صفوف الجماهير بأن يعتقد بأن ذلك الوضع لا بديل له.
لقد جاءت ثورة التاسع من يونيو من جبال ظفار الشماء كرد فعل تاريخي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتردية التي أوجدها الوجود الإمبريالي والرجعي، ولذا فإن الثورة سوف تعمل بجد وإصرار على تغيير الوضع الاجتماعي والاقتصادي واستبدالها بوضع ثوري تقدمي يخدم جماهير الشعب المسحوقة ويمنع الاستغلال، ويقوم على أسس ثورية علمية.

ولتحقيق ذلك تلتزم الثورة بالمبادئ التالية:

١ ــ التحرّر الاقتصادي الكامل من سيطرة رأس المال الاحتكاري الأجنبي والمحلي والشركات الاستعمارية.

٢ ــ بناء اقتصاد وطني متحرّر تقوم دعائمه على أسس ثورية تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية التي يتم من خلالها سيطرة الشعب لمصادرة الثروة ووسائل الإنتاج.

٣ ــ إن الثورة تعطي أهمية كبرى لقيام قطاع عام تتحمل مسؤوليته سلطة الثورة ليقود ويوجه الاقتصاد الوطني.

٤ ــ إعداد وتجنيد كل الطاقات والإمكانيات المادية والبشرية (والعلمية ضمن منهج اشتراكي علمي) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ ــ إن الثورة تعطي دور القطاع الخاص الهام الذي يؤدي إلى تنمية البلاد في مرحلة التحول الاجتماعي شريطة أن يبتعد عن استغلال الجماهير وأن يتمشّى مع الخط العام للثورة.

ولتحقيق تلك المبادئ لا بد من سلوك الآتي:

في التصنيع:

إن الاستعمار يحافظ دوماً على تخلف البلاد عن طريق ربط الاقتصاد الوطني بعجلته، وإن بقاء الاستعمار مرهون ببقاء الأوضاع المتخلفة في البلاد اقتصادياً وصناعياً وزراعياً، إن الوضع الاجتماعي هو بالضرورة انعكاس للوضع الاقتصادي وإن تخلف بلدنا الاقتصادي قد عكس نفسه على وضعنا الاجتماعي في شتى الميادين ومختلف المجالات.

إن أي محاولة تهدف إلى تغيير الوضع الاجتماعي المتخلف لن يكتب لها النجاح إلاّ بتحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة الرأسمال الاستعماري المستغل وقطع علاقات الابتزاز والنهب بين الرأسمال الاستعماري والمحلي وذلك بإيجاد خطة اقتصادية وطنية متحررة ومغايرة جذرياً لكل الخطط الاقتصادية السابقة التي أوجدها الاستعمار.

إن المشكلة الأساسية التي تواجه البلدان الحديثة الاستقلال والشديدة التخلف تكمن في عدم توفر رؤوس الأموال القادرة على تحويل ثروات البلاد إلى طاقات إنتاجية لسد متطلبات الجماهير اليومية

ورفع مستوى قدرة البلاد صناعياً. ولهذا، فإن الاعتماد الذاتي على إمكانية البلاد المادية وتشجيع المواطنين على التوفير والادخار واجب وضروري تتطلبه المصلحة الوطنية، كما أنه لا بد من الاستعانة بالقروض والمعونات غير المشروطة، وكما أن مساندة الدول العربية والصديقة وخاصة دول المعسكر الاشتراكي أمر تحتمه المصلحة الثورية يمكن السماح للاستثمارات الأجنبية في بعض المجالات التي لا تتوافر لها الكفاءات العلمية في البلاد، وبهذا الشكل يمكن بناء قاعدة اقتصادية سليمة بممارسة السلطة الثورية ودورها كاملاً في التخطيط والتنمية من خلال قيادة القطاع العام لكافة مجالات الحياة الاقتصادية.

ومن هذه الخطوات اللازمة لتنشيط هذا القطاع قيام مصرف وطني تملكه جماهير الثورة الشعبية ليؤدي دوره الإيجابي في تمويل المشاريع الصناعية ضمن خطة اقتصادية ثورية:

١ ــ العمل على تطوير كافة الصناعة المحلية ورفع مستواها.

٢ ــ بما أن بلدنا تتوافر فيه بعض المواد الأولية الأساسية فإن الثورة تعمل على إيجاد الصناعات الآتية:

أ ــ صناعة البترول ومشتقاته.

ب ــ صناعة السفن.

جـ ــ صناعة الغزل والنسيج.

د ــ صناعة الأسمدة.

هـ ــ صناعة تعليب الأسماك.

و ــ صناعة الألبان ومشتقاتها.

حـ ــ صناعة الملح ومشتقاته.

ط ــ صناعة التمور.

في الزراعة:

أولاً: لقد استولى الإقطاع السياسي على مساحات شاسعة من الأرض قسراً من ملاكيها الحقيقيين وذلك بأساليبه القذرة. وقد استثمر هذه الأراضي لمصالحه الذاتية وحرم جمهور الفلاحين من ثمرة أراضيهم، كما أن هناك مساحة واسعة من الأراضي البور هجرها أصحابها نتيجة لتعسّف السلطة الرجعية والإقطاع، ولهذا فإن الثورة **تلتزم بتصفية الإقطاع وتوزيع هذه الأراضي على فقراء الفلاحين** تطبيقاً للمبدأ الثوري القائل «الأرض لمن يفلحها».

ثانياً: توجد في بلدنا أراض شاسعة صالحة للزراعة، إلاّ أنها غير مستصلحة فإن الثورة سوف تعمل على **استصلاحها** ثم توزيعها على المزارعين المعدمين.

ثالثاً: إن الطرق الزراعية السائدة في المنطقة طرق بدائية تعتمد في الأساس على مياه الأمطار الموسمية ومياه الآبار الارتوازية الأمر الذي جعل المحاصيل الزراعية لا تفي حتى بمصاريف الفلاحين في كثير من الأحيان. كما أن عدم ضمان تسويق الحاصلات الزراعية جعل الفلاحين يهجرون أراضيهم ويتجهون إلى العمل في مهن حرفية أخرى... والأهم من هذا وجود قانون الضرائب التصاعدية الذي سنته السلطات الاستعمارية والرجعية على الأراضي الزراعية ومحصولاتها، ولتغيير هذا الوضع الشاذ تلتزم الثورة بتحقيق الآتي:

أ ــ إلغاء كافة القوانين التعسفية التي فرضتها السلطات الاستعمارية والرجعية على الفلاحين واستبدالها بسياسة ضرائبية تكفل حماية وتطوير المنتجات الوطنية الزراعية.

ب ــ ضمان تسويق المحصولات الزراعية.

جـ - توفير الري وإقامة السدود واستخدام التكنيك الزراعي الحديث.

د - مساعدة الفلاحين الفقراء بتقديم القروض لهم بأرباح بسيطة لشراء متطلبات الزراعة من أدوات وآلات وحبوب وأسمدة.

رابعاً: من أجل صيانة العمال الزراعيين وحقوقهم وتنظيم عملية الإنتاج الزراعي وتطويره، فإن الثورة تعمل على تحقيق حقوق العمال الزراعيين والاهتمام بعملية الإرشاد الزراعي والإشراف على الإنتاج إشرافاً مباشراً.

في الناحية المالية:

إن الرأسمال المحلي في منطقة الخليج العربي المحتل مرتبط ارتباطاً عضوياً بالرأسمال الاستعماري، ولذا فإن تحريره من الارتباط بالرأسمال الاستعماري وتوجيهه لمصلحة الجماهير الشعبية وإضفاء الطابع الاجتماعي عليه شرط أساسي من شروط الاقتصاد الوطني. ولإتمام ذلك لا بد من وجود مصرف مركزي تملكه الثورة لتسيير الحركة المالية في البلاد ضمن المنهج الاقتصادي العام للثورة.

في الناحية التجارية:

إن التجارة في منطقة الخليج العربي المحتل كانت وما زالت المحرك النشيط للاقتصاد، فقد كانت التجارة هي المورد الأساسي للسكان والمهنة الأولى لهم حيث اشتهرت المنطقة بعلاقاتها التجارية الواسعة مع كل من الهند وشرق أفريقيا، فما زالت التجارة اليوم تمثل الأهمية نفسها التي مثلتها في الماضي، ولقد طرأ توسع هائلفي التجارة في مختلف المجالات نتيجة لوجود الشركات الاحتكارية

وتوسع رؤوس الأموال، ونتيجة لهذا تكونت رأسمالية تجارية... (محلية وإيرانية). إن معظم عمليات الرأسمال التجارية تعتمد على استيراد السلع الاستهلاكية مما وفّر لها أرباحاً طائلة، وإن تلك الأرباح التي تجنيها الرأسمالية الإيرانية في ميدان التجارة تعتبر ثروة وطنية نقدية يجب إبقاؤها في المنطقة للاستفادة منها في عمليات الاستثمار حيث إن الرأسمالية الإيرانية تقوم بعمليات نهب للأموال الوطنية وإخراجها خارج المنطقة وهي بهذا العمل تتفق ومخططات شركات الاحتكار الاستعمارية.

وعليه، فإنه لا بد من تدخل الثورة المباشر في تنظيم التجارة داخلياً وخارجياً، استيراداً وتصديراً، وذلك ضمن خطة التنمية الاقتصادية لمصلحة جماهير الشعب الكادحة لتوفير السلع الاستهلاكية بأسعار مناسبة ومحدودة، ولذلك فإن تكوين مؤسسات عامة للاستيراد والتصدير الخاضعة للرقابة الشعبية شيء ضروري تحتمه المصلحة الثورية العليا، كما أن الثورة ترى ضرورة قيام المصرف الوطني المركزي الذي يشرف على، وينظم الحياة التجارية الداخلية والخارجية.

في التعليم:

إن النقص العلمي ما زال شاملاً لكافة مجالات الحياة وخاصة في ظفار ومناطق عمان الأخرى، حيث حارب الاستعمار والسلطة الرجعية التعليم في هذه المناطق وحرمها من أي تحصيل علمي، الأمر الذي خلف تفاوتاً كبيراً بين هذه المناطق وغيرها من الخليج.

إن حركة التغيير الثوري للواقع المتخلف سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، تحتاج إلى قدرات علمية وخبرات فنية لبناء مجتمع

اشتراكي جديد ولن يتم ذلك إلا **بنشر التعليم** في ساحة المنطقة **على أسس تربوية جديدة** وذلك لخلق كادر ثوري تتوافر فيه مختلف الكفاءات والقدرات العلمية. ولهذا، فإن الثورة ستعمل على نشر التعليم على طول ساحة المنطقة **ورفع شعار إلزامية التعليم ومجانيّته لكلا الجنسين** ـ ذكوراً وإناثاً ـ وذلك ببناء المدارس والمعاهد المهنية والفنية والعناية بالتعليم العالي، وكما ستعمل الثورة على **محو الأمية، وبناء المدارس في مناطق الريف والبادية** التي حرمها الاستعمار والرجعية من فضائل العلم والثقافة، وفي هذا المجال فإن الثورة ستستعين بخبرات علمية وفنية من الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة وذلك للاستفادة من خبراتها في كافة المجالات.

في الناحية الاجتماعية:

أولاً: تستهدف الثورة في الأساس تحقيق مطلب جمهور المسحوقين لملكية وسائل الإنتاج.

ثانياً: إن تنظيم الثورة سيتولى عملية البناء والتوجيه لجماهير الشعب فكرياً واقتصادياً وعسكرياً وذلك لتحقيق واقع اجتماعي تقدمي.

ثالثاً: إن هدف الاستعمار استمرار الفوارق بين المدينة والريف ويرجع للأسباب الآتية:

١ ـ الحصول على أيد رخيصة للعمل في قواعده العسكرية ومؤسساته الاحتكارية.

٢ ـ بذر الخلاف والشقاق بين سكان المدينة والريف.

٣ ـ الإبقاء على النظام القبلي وذلك بإذكاء الصراعات القبلية المقيتة لتنصرف جماهير شعبنا إلى صراعات جانبية في ما بينها لا تخدم إلاّ مصلحة شركات البترول المحتكرة. إن هذا الوضع سيظل يشكّل خللاً في بنية المجتمع إلاّ بحل هذه الوضعية جذرياً وذلك

بالتوجه الفوري والجذري إلى مناطق الريف والبادية للتغيير الثوري من خلال البدء بالأسس التالية: تسهيل حركة المواصلات بين المدينة والريف والعمل على إدخال الطاقة الكهربائية في كافة أرجاء البلاد، وتوفير الآلات الزراعية الحديثة وإنشاء المدارس والجمعيات الصحية والمستشفيات وتوصيل مياه الشرب النقية، وبناء المساكن بشكل منظم وصحي، وتصنيع الحاصلات الزراعية والحيوانية. إن ذلك لهو الحل الوحيد الناجح لإنهاء ظواهر البؤس والشقاء من بلدنا.

رابعاً: إن الإمبرياليين والإقطاعيين وكل الرجعيين في منطقة الخليج العربي المحتل قد امتهنوا **تجارة الرقيق** وانتهكوا بذلك كرامة الإنسان الأمر الذي نتج عنه بقاء قطاع كبير من جماهير شعبنا المسحوقة تحت ظل الرق والعبودية، إن الثورة انطلاقاً من مبادئها السامية في تحرير جماهير الشعب الكادحة من كل أنواع الظلم والاستغلال تدين بشدة هذه العملية اللاإنسانية، وتلتزم بمحوها محواً حقيقياً جذرياً وتاماً.

خامساً: إن طبقة العمال وفقراء الفلاحين الذين قدموا تضحيات للثورة وتحملوا تبعات نضال التحرر الوطني **سوف يكون دورهم أهم وأعظم في مرحلة التحول الاجتماعي**، باعتبار أن هذه الطبقة هي الطبقة التاريخية القادرة على حل معضلات التحرر الوطني في دولة الديمقراطية الشعبية.

سادساً: في المجتمعات المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً تكثر الأمراض والأوبئة في المجتمع وتكافح عن طريق **بناء المستشفيات وتزويدها بوسائل الطب الحديث، وتوفير الدواء لكل مريض**

وإنشاء وحدات صحية ونشر الوعي الصحي بين المواطنين.

سابعاً: إن المرأة في بلدنا تعيش حياة قاسية حيث إنها ما تزال حبيسة القوانين الرجعية والتقاليد الوضعية البالية التي لا تقر لها بأي حقوق إنسانية، فعليه فإن إعادة حقوق المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات والمكانة الاجتماعية ضرورة تحتمها العدالة الاجتماعية وتطوير المجتمع البشري، حتى تصبح المرأة عضواً منتجاً حياً في المجتمع الاشتراكي التقدمي.

ثامناً: تشجيع الثورة على قيام المؤسسات الجماهيرية: النقابة ـ اتحادات العمال واتحادات الفلاحين ـ واتحادات الطلبة ـ واتحادات المرأة كي تلعب دورها في الحياة السياسية ومعركة البناء الاجتماعي.

تاسعاً: إشاعة الثقافة الاشتراكية العلمية بين الجماهير الكادحة صاحبة المصلحة في الثورة كي تكون الجماهير مسلحة بسلاح المعرفة العلمية الذي سوف تحتاج له عبر مسيرة الثورة.

عسكرياً:

إن الأهداف المنصوص عليها في هذا الميثاق والتي تعبر عن الإرادة الجماهيرية المستوحاة من نضالها اليومي هي التي توجه سير الجماهير الشعبية لتحقيق النصر النهائي وإن القوة القادرة على تحقيق هذه الأهداف وحماية هذه المكاسب هي جيش التحرير الشعبي بقيادة تنظيمنا الثوري الطلائعي.

فمن الأسس المبدئية لنضالنا الثوري ضد كل وجود أو تبعية إمبريالية تطوير هذا الجيش وبناؤه على أسس عسكرية ثورية حديثة، ليستطيع أن يضطلع بالمهمات الثورية في مرحلة التحرير الوطني ومرحلة التحول الاجتماعي، كما أن دور الجماهير في حماية المكاسب

الثورية بجانب جيش التحرير الشعبي لدور عظيم وهام... فعليه ستعمل الثورة على بناء الميليشيا الشعبية، محيطة بجيش التحرير الشعبي تدعمه وتسانده في عمليات المعارك والبناء وفي حماية المنجزات الثورية.

إن جيش التحرير الشعبي لا يقتصر عمله على تحقيق المكاسب الوطنية وحمايتها فحسب، بل عليه أيضاً واجب قومي مقدّس في كل أرض عربية... وذلك انطلاقاً من أهداف الثورة.

على المستوى القومي:

إن الحركة الاستعمارية التي بدأت تجتاح مناطق العالم في أوائل القرن التاسع عشر لبسط النفوذ الإمبريالي، قد خلقت كيانات واستقلالات مزيفة في المنطقة العربية تربّعت على قمتها **قيادات إقطاعية وبورجوازية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بحركة الاستعمار العالمي**. نتيجة للتخلف السياسي والاجتماعي في الوطن العربي، استطاعت هذه القيادات أن تتزعم النضال الوطني لجماهير الشعب العربي في ذلك الوقت. إن تلك القيادات الإقطاعية والبورجوازية قد تواطأت مع الاستعمار والإمبريالية ضد قضية شعب فلسطين العربي، الأمر الذي نتج عنه نكسة عام ١٩٤٨م. في فلسطين، ومن ثم تشريد مليون عربي فلسطيني.

إن نكسة الأمة العربية عام ١٩٤٨م قد أوقدت تيار الثورة بين صفوف الجماهير العربية وتنبهت إلى مكامن الخطر الذي يهدّد كيان الأمة العربية، ولقد كانت ردود الفعل الإيجابية الحاسمة لعوامل النكسة قيام ثورة ٢٣ يوليو في مصر وما طرأ بعد ذلك على المنطقة العربية من تغييرات ثورية.

ومن بداية هذه المرحلة استلمت البورجوازية الصغيرة قيادة الجماهير العربية في نضالها ضد الاستعمار، إلا أن البورجوازية الصغيرة قد عجزت عن إيجاد الحلول لمعضلات حركة التحرر الوطني نتيجة لتخبطها الفكري، ومواقفها المتذبذبة، ولقد اتضح حالياً في نكسة يونيو المشؤومة عام ١٩٦٧م.

إن الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل رائدة النضال الثوري المسلح في ساحة الخليج العربي، تؤمن إيماناً عميقاً بأن وحدة الإرادة الثورية في العالم العربي على المستوى الأيديولوجي والتنظيمي شرط أساسي ومطلب حيوي لتحقيق وحدة عربية سليمة ذات مضمون اشتراكي علمي حقيقي.

كما أن انتهاج الحرب الشعبية الثورية الطويلة الأمد لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني... أمر عملي وفاعل، أثبته نضال الشعب الفلسطيني في مقاومته للاحتلال الصهيوني الإمبريالي، فعليه فإن المقاومة الفلسطينية هي الردّ التاريخي الثوري الحاسم على النكسات والنكبات البورجوازية. ولذا، فإن تدعيم المقاومة الشعبية الفلسطينية مادياً وبشرياً أمر تحتمه المصلحة القومية العليا. إن إعادة الأجزاء العربية المغتصبة الأخرى **كلواء الإسكندرونة العربي السوري، وعربستان مطلب جماهيري وذلك لصيانة التراب العربي.**

إن ثورة الرابع عشر من أكتوبر بقيادة الجبهة القومية مثّلت دفعاً ثورياً لقضية حركة التحرر الوطني في العالم، وإن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية يعتبر مكسباً ثورياً عظيماً لنضال الجماهير الكادحة في منطقة الخليج العربي المحتل، إن الموقف الإيجابي لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية لنضال شعبنا بقيادة تنظيمه الطلائعي الجبهة القومية

أمر طبيعي تحتمه قضية وحدة النضال الوطني في كافة أنحاء الجزيرة العربية ضد الاستعمار والإمبريالية.

على المستوى الدولي:
إن أهداف الثورة التي تعمل لتحقيقها داخلياً هي التي توجه كل علاقاتها الدولية... إن الإمبريالية العالمية وسياستها المجرمة قد جلبت الويلات لشعوب الأرض قاطبة، فما من يوم إلاّ وترتكب فيه الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية جرائم جديدة.

ولقد ساعد الإمبريالية في هذا المضمار، الضعف الاقتصادي والاجتماعي لبعض الدول المتخلفة والحديثة الاستقلال حيث استطاعت بأساليبها القذرة أن تخلق جيوباً لها داخل هذه الدول، الأمر الذي نتج عنه عدم تطورها من الناحية الاقتصادية، مما جعلها ترتبط بعجلة الإمبريالية وبمساعداتها المشروطة.

ولهذا، فإن تحديد سياسات ثورية وجذرية من القوى الاستعمارية وكل مؤامراتها الدنيئة على الشعوب المناضلة هو الطريق السليم لحل معضلات حركة التحرر الوطني في كل من آسيا وأفريقيا، وأميركا اللاتينية.

إن دول المعسكر الاشتراكي قد وسعت مجال المقاومة لحركة التحرر الوطني في كافة القارات ضد الاستعمار والتخلف وذلك انطلاقاً من إيمانها العميق بمبدأ حرية الشعوب وتقرير مصيرها وخدمة الاشتراكية والتقدم.

إن مساندة حركات التحرر الوطني في عالم اليوم هو الأسلوب

الثوري الناجح للقضاء على الاستعمار والإمبريالية... ولهذا فعلى الشعوب التي قد انتزعت حريتها أن تلتزم بتدعيم حركات التحرر الوطني في نضالها ضد الاستعمار بنوعيه، القديم والحديث.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ج

ح

فهرس الأماكن

أ

ب

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ش

ص

ض

ط

ظ

ع

ي